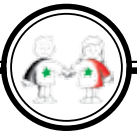


ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



اعتصام الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير أمام مجلس الشعب - دمشق ٢٠١٢/٢/٢١ «نعم للمواطنة - لا للتمييز - لا للمادة الثالثة» • تصوير: علاء أبو فراج



الافتتاحية

نحو الحل الآمن

◀ علاء عرفات

تتجاوز الأزمة السورية شهرها الحادي عشر وهي تزداد تعقيداً وعمقاً، فعلى مدار هذه الأشهر سادت لغة العنف والعنف المضاد، وسالت الدماء وما تزال، وضاعت العديد من الفرص التي سنحت للسير نحو الحل الآمن للأزمة، وأعطى العنف الذريعة للعنف المضاد والتدخل الخارجي غير المباشر أولاً، والذي حاولت الدول الإمبريالية وحلفاؤها تحويله إلى تدخل مباشر عبر مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، والذي حال دون الموقف الروسي والصيني القوي والمتصاعد ضد هذا التدخل.

ورغم أن الموقف الروسي والصيني قد منع هذا التدخل إلا أن الإمبرياليين والرجعيين العرب لم يفقدوا الأمل بالخروج بنتيجة لمصلحتهم عبر مؤتمر تونس المسمى «أصدقاء سورية»، تسمح لهم بإطالة أمد الأزمة والصدام والعنف، ودفع الوضع نحو حرب أهلية وقطع الطريق على أية حلول حقيقية للخروج الآمن من الأزمة، عبر تسليح المعارضة المسلحة علناً والتلويح بالاعتراف بمجلس اسطنبول.

إن هذا الدور ما كان يمكن أن يكون بهذا الحجم لولا دور المتشددين في النظام والمعارضة الراضين لأخذ ميزان القوى الحقيقي والواقعي المتكون في المجتمع بعين الاعتبار، والذي لا بد أن يتم الاستناد إليه في إيجاد الحل الآمن للأزمة، والذي يعني ضرورة تقديم تنازلات متبادلة من الطرفين.

إن كامل مجريات الأزمة يشير إلى أن السير نحو الحل يشترط عزل ولجم قوى التشدد في النظام والمعارضة بكل السبل، في جهاز الدولة والمجتمع، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا بقيام حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة واستثنائية تنجز المصالحة الوطنية بكل مفرداتها وتفتح الطريق نحو الحل السياسي الشامل.

إن الأيام القليلة الماضية منذ صدور مشروع الدستور وتناوله إعلامياً وشعبياً للنقاش، أظهر مرة أخرى مسألتين هامتين؛ الأولى هي أن السوريين بغالبيتهم جاهزون ويتعطشون للتغيير الجذري ومستعدون للانخراط في العمل السياسي، ما يثبت أن الحراك الشعبي السياسي قوي للغاية، وهو يريد التغيير الشامل السلمي.

والثانية هي أن قوى التشدد ما تزال تحاول منع أي تغيير ولكن من طرفين؛ طرف يحاول الإبقاء على الوضع السابق وهو موجود بين متشديدي النظام، وطرف آخر يعلن رفضه لكل ما يطرح بحجة أنه أت من النظام الذي يريد إسقاطه، وهو يستند في طرحه إلى سلوك متشديدي النظام. وسلوك هذين الطرفين يدفع الأمور باتجاه واحد هو استمرار العنف وتعميق الأزمة وتعقيدها، وهو ضد مصلحة الشعب والبلاد في نهاية المطاف.

وفي سياق تطور الأزمة يبرز الوضع الاقتصادي والخدمي كعامل ضاغط على حياة السوريين كافة. ليزيد تعقيدات الأزمة واتساعها، ويرفع مستوى الاحتقان في المجتمع عبر تراجع وتعطيل الإنتاج وزيادة البطالة وارتفاع الأسعار السريع وتدهور الليرة السورية وتفاقم أزمة الكهرباء واستمرار أزمة المحروقات، وتواتر نقصان بعض المواد الضرورية في مناطق مختلفة، وتوافق ذلك بمشكلة اتصالات مرتبطة بالوضع الأمني وتدهور وضع الطاقة الكهربائية.

مما لا شك فيه أن إحداث تغيير كبير في الوضع الاقتصادي يحتاج إلى الوقت من ناحية وإلى وضع أمني مستقر من ناحية أخرى، إلا أن ذلك لا يبرر عدم اتخاذ إجراءات اقتصادية سريعة وأنية تفتح المجال لمعالجة الوضع الاقتصادي الذي لعب تدهوره خلال السنوات الماضية دوراً أساسياً في انفجار الأزمة السورية. إن أهم ملامح الممارسة والسلوك في المجال الاقتصادي عاملان: الأول، هو ضعف دور الدولة في المجال الاقتصادي، والذي جرى التأسيس له وممارسته خلال السنوات الماضية لمصلحة السياسات الليبرالية وممثليها؛ والثاني هو دور قوى الفساد داخل جهاز الدولة وخارجها، وفي ظل وجود هذين العاملين في وضعهما الحالي لا يمكن إنجاز أي شيء حقيقي في المجال الاقتصادي، وستبقى الأرضية العميقة للأزمة موجودة لتبقى إمكانية الانفجار ثابتة دون تغيير، لا بل يمكن أن تزيد تفاقمها واتساعها.

■ ■

إيران توقف صادراتها النفطية

إلى فرنسا وبريطانيا وتهدد دولاً أخرى بذلك

لم تحدد وقت قطع المبيعات للشركات البريطانية والفرنسية على الموقع الإلكتروني لشبكة معلومات الطاقة والنفط التابعة لوزارة النفط الإيرانية. كما ذكر وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى يوم الاثنين، أن الجولة المقبلة للمحادثات النووية بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي زائد ألمانيا (مجموعة ٥ + ١) ستعقد في اسطنبول، بتركيا.

ولم يشير صالحى إلى موعد المحادثات، لكنه قال إن رئيس المفاوضين النوويين الإيرانيين سعيد جليلي أعلن استعداد إيران لاستئناف المحادثات «في أسرع وقت ممكن» في خطابه مؤخراً لمسؤولية السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون.

وقال صالحى إن الجمهورية الإسلامية جاهزة «لأسوأ السيناريوهات» في مواجهة تهديدات الغرب، مضيفاً أنه «ينبغي على الغرب أن يختار التفاعل مع إيران بدلاً من المواجهة» بشأن البرنامج النووي للبلاد، المتنازع بشأنه.

وفي السياق نفسه، أعلن عدد من وزراء النفط والطاقة في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، عن أن إيران حددت ثلاثة شروط لتصدير النفط إلى كل من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا واليونان وهولندا وألمانيا. ■ ■

قررت وزارة النفط الإيرانية قطع صادرات النفط الإيرانية عن كل من فرنسا وبريطانيا.. وأشار نيكزاد رهبر المتحدث باسم الوزارة إلى أن إيران ليس لديها أية مشكلة ببيع وتصدير نفطها الخام، مضيفاً أن لإيران زبائنها الخاصين وقد جرى تحديد الشركات البديلة التي ستحل محل الشركات البريطانية والفرنسية التي شملها الحظر الإيراني. وجاءت الخطوة الإيرانية هذه رداً على قرار الاتحاد الأوروبي في بروكسل، والذي تمخض عنه فرض حظر نفطي تدريجي على إيران وتجميد أصول البنك المركزي الإيراني في أوروبا وحظر جزئي على التعاملات معه، وفق اتفاق «سويفت».

وكان وزير النفط رستم قاسمي أوعز الأحد إلى المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية الإيرانية بوقف أي شكل من أشكال بيع وتصدير النفط الخام والسوائل الغازية إلى مصافي تكرير النفط في فرنسا وبريطانيا حتى إشعار آخر. وأفادت وكالة «مهر» للأخبار أن شركة النفط الوطنية الإيرانية، بعثت برسائل إلى مصافي النفط الأوروبية حددت فيها مهلة لتوقيع عقود طويلة المدة لبيع النفط الخام تتراوح ما بين ٢ إلى ٥ أعوام. وتم نشر تصريحات المتحدث نيكزاد رهبر التي

معاً من أجل

إطلاق سراح سجناء الرأي

على اثر انطلاق الحركة الإحتجاجية في البلاد، اعتقل عشرات الآلاف من المواطنين مدداً مختلفة ومازال الكثيرون منهم قيد التوقيف....

ومثلها مثل غيرها من تجليات الأزمة تترك هذه المشكلة جراحاً عميقة في الوجدان الوطني السوري، ولذلك فإن المصلحة الوطنية، وحق الشعب في التعبير عن رأيه يتطلب الإفراج الفوري عن كل معتقلي الرأي من أبناء الشعب السوري، والكف عن كل أشكال الضغط على المواطن بسبب الرأي، إن أهمية ذلك لا تأتي من كون عملية الاعتقال مرفوضة وطنياً وديمقراطياً فقط، بل لأنها أيضاً إحدى قنوات الخروج من الأزمة الوطنية العميقة التي تعصف بالبلاد.

إن الوقائع الملموسة على الأرض أثبتت أن الاعتقال أو أي شكل من أشكال القمع لا يمكن أن يوقف الحركة الشعبية، لا بل إن الاستمرار فيها يؤزم الموقف أكثر فأكثر، ويخلق ردود أفعال أكثر تطرفاً مما يفسح المجال لدخول القوى المشبوهة على خط الأزمة، والاصطياد في الماء العكر، لا سيما وأن مسألة دعم المسلحين ومحاولة عسكرة الحركة الشعبية باتت قضية معلنة من تلك القوى التي تحاول سرقة الحركة الشعبية، ومن هنا فإن اغلاق هذا الملف يساعد أيضاً على التضيق على أخصب البيئات التي تعمل فيه القوى المشبوهة.

■ ■

بهرارة

الطبقة العاملة

ومشروعية حق الإضراب

◀ عادل ياسين

مشروع الدستور الجديد بما جاء فيه حول الحريات العامة يعد قاعدة انطلاق جديدة أمام الحراك الشعبي السلمي بما فيه الطبقة العاملة السورية لكي تعيد تنظيم نفسها انطلاقا من حقها المشروع في التعبير عن حقوقها والدفاع عن مكتسباتها حيث كانت فاقدة لهذا الحق ولم يكن متاحا لها ذلك بسبب جملة من الموانع يأتي في مقدمتها الإجراءات الاستثنائية التي لعبت دورا مهما في منع العمال من استخدام حقهم المشروع الذي أقرته لهم اتفاقيات العمل العربية والدولية التي وقعت عليها سورية وأصبحت واجبة التطبيق والتفعيل، ولكن لم يحدث من هذا شيء على الصعيد الواقعي لا بل تم التأكيد مرارا وفي أكثر من مناسبة على عدم حاجة الحركة النقابية والحركة العمالية لهكذا حق طالما يجري تلبية ما نتقدم به من مطالب عمالية مع العلم أن الكثير من المطالب العمالية جرى إهمالها وتغييبها وهذا ما تؤكد معظم المداخلات التي تقدم بها العمال النقابيون وجرى تكرارها في كل المؤتمرات التي عقدت مما جعل العمال يتساءلون عن دور الحركة النقابية المفترض في تأمين مستلزمات الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم التي أعتدت عليها السياسات الاقتصادية الليبرالية وجردهم من الكثير من مكتسباتهم وأهمها بأن يحصلوا على أجر عادل متناسب مع تكاليف المعيشة التي ارتفعت كثيرا بسبب تلك السياسات حيث تعمقت ظاهرة الفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة من قبل والتي أصبحت فيها السياسات الليبرالية هي السائدة في الاقتصاد الوطني واستطاعت أن تفرض برنامجها الليبرالي في القضايا المتعلقة بحقوق الطبقة العاملة حيث جردت من استقلاليتها، عندما وافقت الحركة النقابية على تبني التوجه نحو النقابية السياسية كخيار أساسي ورئيسي يجدد توجهاتها وطرق عملها مما أوقفها لاحقا في تناقض عميق مع من تمثل مصالحهم وخاصة مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أصبح فيه كل شيء خاضعا لقوانين السوق المتوحشة بما فيها حقوق العمال وفي مقدمة ذلك قوة العمل التي تعرضت لأوسع هجوم على أجورها لأسباب عدة يأتي في مقدمتها الارتفاع الكبير للأسعار غير المتناسبة مع الأجور الحقيقية وتكاليف المعيشة وفي المقلب الآخر من الهجوم ماتعرض له عمال القطاع الخاص من انتهاك لحقوقهم مع صدور قانون العمل الجديد رقم ١٧ الذي جاء متوافقا مع قوانين السوق وتلبية لإرادة الاستثمار الأجنبي والمحلي في أن يصدر قانون عمل لايسطيع العمال الدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم التي كانت في قانون العمل السابق وخاصة ما يتعلق بقضايا التسريح التي يتعرض فيها عمال القطاع الخاص لأوسع عملية تسريح بسبب عدم وجود حماية حقيقية قانونية أو إجتماعية تحمي حقهم الطبيعي في أن يكون لهم عمل دائم .

لقد جرى تقديم الكثير من التسهيلات لقوى السوق للتحكم والسيطرة على قوة العمل وحرمت الأخيرة من حقها الطبيعي في الدفاع عن حقوقها بالطرق السلمية والمشروعة التي أقرت بها اتفاقيات العمل الدولية والعربية ويأتي على رأسها حق الإضراب عن العمل كحق مشروع تمارسه الطبقة العاملة عندما تنقطع سبل إيجاد الحلول والتفاهات مع أرباب العمل حول ما يتقدم به العمال من مطالب تقرها قوانين العمل والعرف العام ولا يقبل بها أرباب العمل .

لقد طرحت منظمة العمل الدولية ضرورة اللجوء للحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة لحل الخلافات الناتجة عن العمل والسؤال المشروع هو: كيف يمكن أن يكون هناك حوار اجتماعي إذا لم يكن هناك تساو في الحقوق للأطراف المتحاوره من حيث القدرة على الرفض أو القبول أو التسوية حول ما يجري التفاوض عليه؟ إن الوقت مناسب الآن للحركة النقابية والحركة العمالية في سورية وفي ظل انفتاح الأفق العالمي والمحلي الجماهيري ومع بداية التغير الحاصل في موازين القوى المحلية باتجاه اجتثاث الفساد وحماية الاقتصاد الحقيقي في القطاع العام والخاص من أجل عدالة ونمو حقيقيين يؤمنان المصالح الأساسية للطبقات الشعبية الفقيرة مستخدمين في ذلك كل الوسائل النضالية المشروعة بما في ذلك حق الإضراب، الأمر الذي يعني توفير الظروف للدفاع عن الوطن.

■ ■

◀ أحمد محمد العمر

تلعب الأوضاع المتردية التي يعيشها عمال القطاع الخاص دورا كبيرا في ضعف الطبقة العاملة السورية عموما، كونها تبقي العمال في حالة قلق دائم على مصيرهم العملي ولقمتهم، خاصة وأنها تترافق مع غياب التشريعات المتكاملة، الناظمة والضابطة لحقوقهم. فالقانون رقم ١٧/ وبالرغم من أنه حمل بين طياته شيئا من الايجابيات إلا أنه لم ينصف العامل وظل غير قادر على إجبار أرباب العمل على أن يتمثل العمال في النقابات العمالية ليصونوا حقوقهم.

وهكذا، فلا تزال هناك خيبة أمل كبيرة عند عاملي القطاع الخاص الذين لهم دستوريا كامل الحق على دولتهم وحكومتهم بتوفير فرص عمل لهم وضمان الكثير من الحقوق الأخرى الملازمة أيضا كحقهم في الإضرابات والتمتع بالتأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية، وخصوصا وأننا مازلنا نشهد ترجعا في قدرة الاقتصاد على إيجاد فرص العمل المناسبة للشباب، الأمر الذي يؤدي يوميا إلى تفاقم مشكلة البطالة، وبالتالي تراجع وضعف الأجور وتدهورها مما جعل الكثير من المواطنين يرزحون تحت خط الفقر، بكل ما يفرض ذلك من انتهاكات متعلقة بشروط العمل. يعتبر قانون العمل رقم ١٧/ متخلفا في الكثير من مواده مقارنة بقوانين العمل في الدول المجاورة ودول الخليج، حيث لا يتيح تشكيل النقابات العمالية بشكل ديمقراطي ووفق ضرورات تطور القوى المنتجة، وهو أدنى مطلب في معايير منظمة العمل الدولية بالتوازي مع وجود نقابة ضعيفة للعمال لا تؤدي معظم متطلبات الدور المنوط بها . لقد كان لقاسيون دور بارز في تسليط الضوء على المشاكل التي يتعرض لها عمال القطاع الخاص والعام، إيماناً بدورها في تحفيز العمال للعمل على القضاء على الاستغلال والفساد، ومن هذا المنطلق سنسلط الضوء بالتتابع على السلبيات والمشكلات التي يتعرض لها هؤلاء العاملون، في كل شركة أو معمل خاص على حدة، والهدف الأساسي من ذلك ليس الإساءة أو التشهير بالمؤسسات والشركات والمعامل، وإنما النهوض بسوية هذا القطاع وتقويم أدائه سعيا نحو إصلاحه فعلاً لا قولاً .. ونقل هذه المشاكل إلى

تواصل المؤتمرات العمالية في دير الزور..

شؤون عمالية

الطبقة العاملة السورية.. والقطاع الخاص



الإعلام وإلى المسؤولين للنهوض بمستوى المنشآت والعمال والرقابة العمالية.

سوء أوضاع العمال والضغطو التي تمارس عليهم، هناك قلق كبير ينتاب العمالة السورية بسبب وجود الكثير من التحيز والتمييز ضدهم في أماكن عملهم، بمن في ذلك الشريحة المتعلمة التي غالبا ما تكتشف أنها لن تستفيد من شهادتها في هذا القطاع سواء من حيث ظروف العمل أو شروطه أو درجاته وتراتبياته، وكذلك فإن ظروف عمل النساء صعبة للغاية، فالكثير منهن يقبلن بالعمل وهن محرومات من حق الأمومة وحقوق أخرى مثل الدوام المختلف والأجور، وهن لا يستفدن من الحماية التي يوفرها قانون العمل. علما أنه في بعض مجالات العمل يمارس على النساء العاملات كل أشكال الاضطهاد والحرمان والتعسف، تصل أحيانا إلى الاغتصاب والاعتداءات وضعف الأجور التي لا تتناسب مع أوقات دوامهن مثل العاملات في معامل الخياطة ومحلات الألبسة والعاملات في المنازل ..(علما أن بعض المتعهدين يجلبون العمال للعمل في النظافة بأجور لا تتجاوز ٨٥٠٠ ليرة وأحيانا بدون عطلة). إذا فلا بد من قانون عمل جديد متوافق عليه بين أصحاب العلاقة الدولة وأرباب العمل والعمال، إذ كما تبين، توجد الكثير من المشكلات التي تحتاج إلى بحث وإيجاد حلول بصورة تحقق بعض العدالة لجميع الأطراف.

السماح بحق الإضراب

يجب على قانون العمل أن يتيح حق الإضراب للعمال الذي يشكل الخطوة الرئيسية لإنهاء الاضطهاد، ويعكس الصورة الحقيقية للتغيير الاجتماعي.. فحتى هذا الوقت نرى أن الإضرابات ممنوعة في سورية، علما أنها في كل الدول تشكل خط الدفاع الأول للعمال لحماية حقوقهم ومكتسباتهم، فوسائل دفاع العمال المتاحة حاليا غير كافية نتيجة ضعف المفتشين ونتيجة ضعف القوانين، ونتيجة الفساد العام، وهو ما يؤدي إلى حرمانهم من أبسط الشروط الصحية والإنسانية وتزايد مخاطر العمل وتعدد إجراءات المحاكم التي لا تتيح للعمال الحصول على حقوقهم من حيث وجود مادة في قانون العمل تجعل رب العمل متهريا من الحضور إلى المحاكم (على كیفو). لذا نوصي بضرورة إيجاد قانون يحترم الحقوق العمالية والنقابية ويكفلها .

ضعف الوعي القانوني والنقابي لدى العمال في القطاع الخاص

يسود في القطاع الخاص بسورية مزاجية الرأي الواحد لرب العمل، فتنتج عنه نرجسية، بل وسادية في القرارات، مستغلاً عدم وجود رقابة صارمة، أو يقينه من تواطؤ الجهات ذات الصلة معه، وخصوصا بعض مسؤولي

ومفتشي التأمينات، فمسألة تسريب العمال وعدم تسجيلهم بالتأمينات الاجتماعية وعدم تسجيل العمال بأجورهم الحقيقية وإجبار العمال على العمل الإضافي بأجور منخفضة وعدم ضبط مسألة الاستقالة وبراءة الذمة وعدم التزام الشركات بفقرة وجود نظام داخلي لكل منشأة... كل هذا من شأنه أن ينعكس سلبا على العامل، وفيه استغلال واضح للطبقة العاملة عموما، هذا من جانب، ومن جانب آخر يجب منح تعويض طبيعة العمل وبدل المسؤولية للعاملين في أعمال دقيقة وحساسة كأمناء المستودعات والعاملين في الأعمال التي تشكل خطرا على حياتهم أحيانا، وعلى أجسادهم أحيانا أخرى، ومساعدة المرأة العاملة عند الولادة من خلال دفع مصاريف المشايء والولادة ودفع طبابة للعمال .

أولويات يجب على الدولة رعايتها

إن دورة العجلة الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على الطبقة العاملة، فهي الميكانيزم المحرك الرئيسي للإنتاج، وعلى الدولة توفير فرص عمل مثالية للشباب تتوازی مع الفرص المقدمة في القطاع العام، وتحسين نوعية الأعمال بتلافي المخاطر للمهن الصعبة، ولو أن وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسة التأمينات قامت بجولة موضوعية بين أروقة المعامل والشركات التابعة للقطاع الخاص لتوقفت ببساطة عند أبرز المشكلات والظروف القائمة فيها، وربما تكفي زيارة شركة واحدة أو معمل واحد لمعرفة ما يجري في أغلب المواقع والمعامل الأخرى، فالهموم واحدة والمعاملة ذاتها والمشاكل نفسها .

إن الاطلاع على هذه المشاكل والصور والمعاناة التي تمارس على عمال القطاع وأهم السلوكيات التي يتبعها أصحاب العمال وسطوتهم على العمال ليس أمرا معقدا، وعلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية القيام بدورهم وواجباتهم تجاه هذه السلبيات التي ساهمت بشكل كبير في استغلال الطبقة العاملة وتدهور أهم قطاع رديف للقطاع العام من خلال جهل العمال والفاقة والعوز المقتربين بقلة فرص العمل وغياب الرقابة والدوائر الضخوفية المدافعة عن أصحاب الحقوق والنقابات الضعيفة والفساد الإداري في الدوائر المعنية.

■ ■

السياسات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية ودورها التخريبي!



هل حققت السياسات الاقتصادية الاجتماعية للحكومات السابقة تنمية وعدالة اجتماعية، أم أنها قامت بدور تخريبي لاقتصاد الوطن وللمجتمع بعامله وفلاحيه وسائر مواطنيه وخاصة في القطاع العام وأوصلتنا للأزمة العميقة التي نعيشها؟ لنندع الوقائع والمطالب نتكلم في القطاع العام أولا، ونطالب بالحاسبة العلنية لهم ولقوى الفساد التي تساندهم ثانيا.

ففي نقابة عمال الكهرباء تساءل النقابيون: كم هو النقص الحاصل في حاجتنا للكهرباء؟ ولماذا لم يتم التخطيط لتجاوزه، ومن هو المسؤول عن ذلك وعن الهدر والفاقد؟ ولماذا يحمل العامل والمواطن مسؤولية ذلك من خلال الانقراض من حقوقهم ومعاناتهم بالتقنين وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية؟؟؟.

وكانت التوصيات والمقترحات قد تناولت في أغلبها حاجة المحافظة للكهرباء، ومستلزماتها لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، ومنها تنفيذ محطة توليد باستطاعة ٧٥٠ م.فأ لتأمين استقرار الكهرباء في المنطقة الشرقية، واستبدال محولة ٨٠ بأخرى ١٢٥ في المحطة الرئيسية لتأمين الطلب المتزايد، ومحطتي تحويل ٦٦/٢٣٠ في البوكمال وسفيرة لمعالجة هبوط التوتر، وأخرى ٢٠/٦٦ لذات السبب غرب دير الزور، وإعادة هيكلة وحدات أقسام جديدة، وإصدار الأنظمة الداخلية للشركات وزيادة الأيدي العاملة وتوفير الآليات، وتحديث معمل الأعمدة الخرسانية واعتباره منشأة.

وأكدت المداخلات على تعويض الاختصاص وصعوبة العمل وعِلالة الترفيع الجزئية، وعلى تعيين عمال بدلا من المتقاعدين والمتوفين، وتبشيت العاملين حسب القدم، والمطالبة بتعويض العطل والأعياد كما كان سابقا، وأن تكون خطوط نقل القدرة بطول ٨٠٠ كم، لأن حدوث أي عطل يطلب رافعة كبيرة من الرقة أو الحسكة لإصلاحه .

القطع الكامل مع السياسات الاقتصادية الليبرالية

وفي نقابة عمال البناء والأخشاب أشارت المداخلات إلى واقع العمل والعمال، فشركة الطرق تشكو من عدم توفر المشاريع والحجر المكسر للمجبال الزفتية، في حين أنها متوفرة للقطاع الخاص، وشركة المشاريع المائية تأخرت في تسديد رواتب العمال عن شهر ي ٢ وكانون ١ بسبب عدم توفر جبهات العمل، والموارد المائية شكت من نقص الكوادر الفنية والآليات، وكذلك مديرية التشغيل والصيانة في حوض الفرات الأدنى أشارت إلى نقص الآليات الهندسية الثقيلة وصعوبة تعزيل المصارف، وعدم توزيع الأراضي في القطاعات ٥هـ و٧ يعيق توزيع المياه، وتنفيذ خطة الري وأن الأراضي المستبعدة كثيرة، وحملت الجمعيات الفلاحية والتعديت على الشبكة، وتذبذب منسوب نهر الفرات المسؤولية ، لكنها لم تشر إلى سوء التنفيذ وتأخره، وخاصة مثلاً في القطاع السادس ومحاسبة الجهة المسؤولة عنه وهي الأساس ومعروفة ولا تخفى على أحد، وهذا ما أكدته لجنة مديرية حوض الفرات الأدنى، أما لجنة معمل الأقتية المسبقة الصنع فقد طالبت بتأمين وزيادة عدد العاملين الفعلية وهي ٤٢ عاملاً .

وقدّم النقابي فاضل حسون عضو مجلس اتحاد عمال دير الزور وعضو حزب الإرادة الشعبية مداخلة أكد فيها إن ما قامت به الحكومات السابقة وفريقها الاقتصادي من سياسات اقتصادية واجتماعية تنفيذا لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين أدت إلى زيادة معدلات البطالة والفقر، ومحاربة القطاع العام، وإعطاء دور للقطاع الخاص غير الإنتاجي، وتحرير الأسعار وابتشراء الفساد مما جعل التربة خصبة جدا، وفتح المعابر للقوى الامبريالية العالمية والرجعية العربية كي تشن حربها على وطننا وشعبنا .

وأوضح حسون أنهم في الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وحزب الإرادة الشعبية يرون بأن الخروج الأمن من الأزمة السياسية الراهنة يتطلب الإسراع بتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل فيها القوى النظيفة في النظام والقوى النظيفة في المعارضة التي ترفض التدخل الخارجي بكل أشكاله ومن الحركة الشعبية السلمية الاحتجاجية المشروعة، حيث تكون لهذه الحكومة صلاحيات واسعة وبرنامج واضح يؤسس للمصالحة الوطنية، والتحضير لحوار وطني وتنفيذ الإصلاحات السياسية، وأكد حسون في ختام مداخلته على القطع الكامل مع السياسات الاقتصادية الليبرالية

واعتماد اقتصاد يحقق أعلى نسبة نمو وأعمق عدالة اجتماعية، واجتثاث قوى الفساد والنهب وخصوصا الكبير منه، ودعم القطاع العام، وتخليصه من الأخطاء والسلبيات التي راكمتها السياسات الاقتصادية في الحكومات السابقة، وتشغيل العمال والمنشآت الإنتاجية بكامل طاقتها الإنتاجية، والسماح بحق الإضراب للطبقة العاملة كشكل من أشكال الدفاع عن حقوق ومكتسبات العمال، وأخيرا إعادة النظر بالقانون ١٧ وتعديل مواده، وخصوصا المادتين ٦٤ و٦٥ التي أعطت لأرباب العمل الحق في تسريح العمال .

الزراعة تعرضت للتدمير

أما في مؤتمر نقابة عمال التنمية الزراعية فقد طالبت لجنة المصالح العقارية بتعويض النقص الكبير في الكوادر الفنية، وتعديل وضع المساحين من فئة ثالثة إلى الفئة الثانية رغم المطالبة المستمرة، أما لجنة مركز البحوث العلمية الزراعية فقد اشكت من قلة المراقبين الزراعيين وتأخر تعيين العمال الموسميين، وعدم تعميم نتائج البحوث المنجزة، وأن من يدقق في الأرقام يتبين حجم التدمير الذي تعرضت له الزراعة بسبب السياسات المتبعة في السنوات الماضية، وخطورتها على اقتصادنا الوطني وأمننا الغذائي، كما تأخر إنجاز دراسة الحوض المائي، أما صعوبات عدم تنفيذ الخطة الزراعية فهي الاختناقات في توزيع المازوت، وعدم توفر الأسمدة في وقت الحاجة وطالب النقابيون بإعادة النظر بالمعادلة السمادية، كما طالب التقرير بتعيين العمال الموسمين ستة أشهر بدلا من ثلاثة وبمنح الدعم الزراعي من الصندوق وفق الخطة الزراعية المعتمدة وبين تأخر التمويل من وزارة المالية وأن ٦٠٪ من الحيازات لا تتوفر فيها بيانات التقيد العقاري والمساحي بسبب الإرث والبيع وطالب بفتح عمليات التخصيد والتحرير وإنجاز المخططات التنظيمية خارج الأراضي الزراعية لوقف الزحف العمراني.

■ **زهير مشعان**

المؤتمرات النقابية في الحسكة..

حتى الهواء الذي نتنفسه تعرض لقانون العرض والطلب

أكد النقابيون في محافظة الحسكة في مؤتمراتهم السنوية أن الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد يتطلب وضع النقاط على الحروف، وذلك للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن، ودرة كل المخاطر على سورية من عدوها الداخلي والخارجي والدفاع المستميت عن المكتسبات التاريخية التي حققتها الطبقة العاملة السورية عبر تاريخها النضالي الطويل بزئود عمالها.

ففي مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات أكد محمود أيوب في مداخلته أن الشيوعيين في حزب الإرادة الشعبية لهم موقف مما يجري الآن في بلدنا سورية من عنف وعنف مضاد وتطورات متسارعة سيجلب الولايات لوطن والمواطنين في آن واحد، حيث تقترب الأزمة السورية من استحقاقات هامة، فبعد أشهر من التوتر، أطرافه النظام وقوى المعارضة المختلفة والحركة الشعبية، وصل الاستعصاء إلى مداه الأقصى، ووصلت الأمور إلى منعطف هام ودقيق وحساس، فالنظام لم يستطع حل الأزمة رغم تكرار أطراف منه ولعدة مرات خلال الأشهر الأخيرة أنها «خلصت»، والمعارضة لم تستطع أن تصوغ برنامجا حقيقيا وفعالا للخروج من الأزمة، والدليل على ذلك هو استمرارها، أي الأزمة، كما أن الحركة الشعبية لم تستطع أن توسع حركتها الاحتجاجية أكثر بكثير من الحدود التي كانت عليها في الأشهر الأولى من ولادتها، كما أنها لم تستطع أن تطور شعاراتها ورؤيتها وبرنامجها بما يتفق مع إيقاع وضرورات الواقع نفسه، وحاجاتها هي نفسها . وتساءل أيوب: أين هي المشكلة إذا، إن تشخيص المشكلة واكتشافها يرتدي أهمية كبرى لتجاوزها؟؟.

وأوضح أيوب أن على المؤتمرات النقابية أن تعمل على تطوير النقابات أداعها ودورها في الدفاع عن الاقتصاد الوطني وفي مقدمته القطاع العام الصناعي، والمطالبة بحقوق العمال، خاصة وأن الأزمة الوطنية التي نعيش فضولها الآن قد كشفت للقاصي والداني ما فعلته بنا السياسات الاقتصادية الليبرالية، ودفاع الليبراليين الحكوميين عن هذه السياسة باعتبارها خشبة الخلاص لكل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، والتي ما كان منها إلا أن تعمقت وتفاقمت آثارها الكارثية أمنيا وسياسيا واقتصاديا .

وقال أيوب: إن هناك وجهة نظر مازالت سائدة في بعض الأوساط النقابية عن دور النقابات الآن، وتدعو إلى السكوت عن المطالبة بالحقوق العمالية إلى ما بعد الانتهاء من الأزمة الحالية، والسبب هو قلة الموارد وعدم إمكانية تحقيق المطالب نتيجة لذلك، ولكن أصحاب هذا الرأي كانوا ي طرحونه سابقا، ويوجود الحكومة السابقة أيضا، ليأتي متناغما مع سياساتها المدعية أن الدولة لم تعد تتبنى دور الأب الراعي لأبنائه والمفترض أن يقدم لهم كل ما يحتاجونه، والسياسة المتبعة، وأن على الأبناء تدبير رأسهم بأنفسهم في العمل والصحة والخدمات وغيرها من القضايا، أي إخضاع كل شيء لقانون السوق (العرض والطلب)، حتى الهواء الذي سيتنفسه الفقراء والذي هو مشاع لابد من إخضاعه لقانون السوق الذي جاعتنا به الليبرالية المتوحشة، ومهما أصبحت حقوق ومكاسب العمال عرضة للانتهاك، وعرضة للتخلي عنها تحت حجج وذرائع ما أنزل الله بها من سلطان، وأصبحنا محكومين بقوانين وأنظمة واعتبارات أخرى لا نستطيع تجاوزها، وبهذا يكون العمال قد دفعوا الثمن الباهظ سابقا، وسيبقون يدفعونه طالما السياسات الاقتصادية الليبرالية سائدة وباقية على عرشها تتحكم بمصائر البلاد والعباد، حتى وإن تغيرت وجوه مريديها وأتباعها، كما هو حاصل الآن مع الحكومة الحالية التي تفاقمت الأزمات في عهدها وفي كنفها، وهي تتحفنا بمشاريعها الإصلاحية للقطاع العام كما أتحتفتا الحكومة السابقة بمشاريعها الإصلاحية الكثيرة التي لم تسمن ولم تغن من جوع.

إن القضية ليست بالموارد وتوفرها كي تتحقق للعمال حقوقهم، لأن المصادر الحقيقية للموارد متوفرة ويمكن تحصيلها إذا ما توفرت الإرادة لذلك سياسيا واقتصاديا، وتوفرت القوى الاجتماعية التي لها مصلحة حقيقية في إنجاز هذا العمل الوطني الكبير الذي سيكون المدخل الأولى لتأمين تلك الموارد الضرورية، خاصة وإن هذه المهمة تكتسب أهميتها في الوقت الراهن بسبب ما تواجهه البلاد من حصار اقتصادي جائر أصاب أول ما أصاب الطبقات الشعبية وليس غيرها، لذلك فإن الطبقة العاملة

السورية هي أولى القوى الاجتماعية التي لها مصلحة فعلية في استرداد ما تم نهبه عبر الفساد الكبير في المواقع المختلفة، والقول الآن إن الموارد شحيحة، يصب في طاحونة من يريد إبقاء حقوق العمال مغيبة ومؤجلة إلى أن يشاء الله، وهو مع استمرار النهب وسيادته. إن الطبقة العاملة السورية مطالبة الآن بأن ترفع صوتها عاليا من أجل حقوقها ومكتسباتها وتأمين حاجاتها الضرورية التي لم تعد تستطيع تأمينها بسبب الاحتكار وغلاء الأسعار وفقدان العديد من المواد الضرورية، وهي معنية أيضا بأن تطالب نقاباتها عبر المؤتمرات أو خارجها، بأن تقف إلى جانبها باعتبارها الممثل الشرعي لحقوقها الاقتصادية والسياسية المفترض الدفاع عنها بكل الوسائل المشروعة والسلمية، ودون ذلك لا يمكن ردم الهوة بين النقابات والعمال التي توسعت في ظل الحكومة السابقة التي كانت تعتبر النقابات منفذا لسياساتها في الطبقة العاملة ومدافعة عنها، وهنا لا يمكن أن نعمم هذا الموقف على مجمل الحركة النقابية، بل إن الكثير من الكادرات النقابية لعبت دورا مهما في التصدي وعرقلة ما أمكنها من السياسات الحكومية، وخاصة ما يتعلق منها بمشاريع الخصخصة التي كانت تطرحها وفريقها الاقتصادي تحت مسميات عدة، والتي صبت جميعها في طاحونة خراب الاقتصاد الوطني.. وانعكاس ذلك على المستوى المعيشي وعلى مستوى البطالة والفقر بأن ازدادت نسبها ومخاطرها الاجتماعية والسياسية كما نشهد الآن.

السورية هي أولى القوى الاجتماعية التي لها مصلحة فعلية في استرداد ما تم نهبه عبر الفساد الكبير في المواقع المختلفة، والقول الآن إن الموارد شحيحة، يصب في طاحونة من يريد إبقاء حقوق العمال مغيبة ومؤجلة إلى أن يشاء الله، وهو مع استمرار النهب وسيادته. إن الطبقة العاملة السورية مطالبة الآن بأن ترفع صوتها عاليا من أجل حقوقها ومكتسباتها وتأمين حاجاتها الضرورية التي لم تعد تستطيع تأمينها بسبب الاحتكار وغلاء الأسعار وفقدان العديد من المواد الضرورية، وهي معنية أيضا بأن تطالب نقاباتها عبر المؤتمرات أو خارجها، بأن تقف إلى جانبها باعتبارها الممثل الشرعي لحقوقها الاقتصادية والسياسية المفترض الدفاع عنها بكل الوسائل المشروعة والسلمية، ودون ذلك لا يمكن ردم الهوة بين النقابات والعمال التي توسعت في ظل الحكومة السابقة التي كانت تعتبر النقابات منفذا لسياساتها في الطبقة العاملة ومدافعة عنها، وهنا لا يمكن أن نعمم هذا الموقف على مجمل الحركة النقابية، بل إن الكثير من الكادرات النقابية لعبت دورا مهما في التصدي وعرقلة ما أمكنها من السياسات الحكومية، وخاصة ما يتعلق منها بمشاريع الخصخصة التي كانت تطرحها وفريقها الاقتصادي تحت مسميات عدة، والتي صبت جميعها في طاحونة خراب الاقتصاد الوطني.. وانعكاس ذلك على المستوى المعيشي وعلى مستوى البطالة والفقر بأن ازدادت نسبها ومخاطرها الاجتماعية والسياسية كما نشهد الآن.

قانون العمل الجديد
خان الطبقة العاملة
أكد العاملون في اللجان النقابية لعمال البناء والأخشاب أنهم أدركوا حجم وسعة وعمق الأزمة التي يعيشها الوطن والشعب، لذلك يفرض علينا نحن العمال والنقابيين جملة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية وأهمها توحيد صفوفنا للدفاع عن القطاع العام والحفاظ عليه ، وعدم إسناد أية وظيفة إدارية لأي موظف إلا بعد التأكد من نظافة سجله .
وقالت اللجان في كل عام تعقد النقابات مؤتمراتها وتطرح المداخلات، ويعقب عليها وتتأخذ نصيبها من النقاش، وفي النهاية يصادق على الميزانيات ويعود الأعضاء أدرأجهم إلى مواقع عملهم، ولكن يبقى وضع العاملين من سيئ لأسوأ يراوح في المكان ذاته، بل انه في تراجع من حيث مستوى المعيشة والحقوق والاحتياجات التي تتعاطم واستحالة تأمينها نتيجة لغلاء الأسعار الفاحش بسبب الاحتكار المتزايد للموارد الأساسية والضرورية من غذاء وكساء ودواء إلى آخره.
وأشارت المداخلة إلى ان الحكومة السابقة بسياساتها الداعمة للناهبين والفاستدين فيها، وفي المجتمع كرسّت ذلك لحد الأقصى حتى أصبح الفساد ذا قيمة اجتماعية تدافع عنها، والحكومة الحالية تفاقمت في عهدها كل المظاهر السابقة أكثر فأكثر ابتداء من غلاء الأسعار، وليس انتهاء بارتفاع معدلات البطالة والفقر، لذلك فإن ميزان القوى التي تحتاجه النقابات لفرض البرنامج الإصلاحي للقطاع العام بالاستفادة القصوى من القوى الكامنة لدى الطبقة العاملة والتصدي للنهب والفساد في المواقع الإنتاجية والمشاركة الفعالة في وضع الخطط الإنتاجية والصيانة وغيرها .
وعن قانون العمل رقم /١٧/ قالت اللجان: فهذا له حديث خاص بعد أن مررت عبره مواد

خانت الطبقة العاملة، وعلى وجه الخصوص العاملين في القطاع الخاص الذين كانوا يتألمون، ولسنوات طويلة المظلة القانونية الآمنة لهم، وللملايين العمال المنتشرين في ورش وأعمال خاصة صناعية وخدمية، حيث بقيت الحقوق بأيدي أرباب العمل يتم تسريحهم بشكل تعسفي رغم مطالبات النقابات ومجالس الاتحاد العام لنقابات العمال بتعديل بعض فقراته.

مواجهة قوى الفساد بكل الأشكال المتاحة بما فيه حق الإضراب!

وفي نقابة عمال الصحة قال عبد العزيز شيخو: إنه ومع انعقاد المؤتمرات النقابية تدور الكثير من النقاشات حول الأفكار والمواقف المفترض طرحها في هذه المؤتمرات، وفي مقدمتها ما يجري النقاش حول كيفية تطوير عمل النقابات ودورها في الدفاع عن الاقتصاد الوطني، والمطالبة بحقوق العمال خاصة وأن الأزمة الوطنية العميقة التي نعيش فضولها الآن قد كشفت ما فعلته بنا السياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومة السابقة وفريقها الاقتصادي.
وأضاف شيخو قائلاً: لقد حذرنا منذ البداية من الاستمرار في هذه السياسات الكارثية أمنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لذلك فإن الطبقة العاملة السورية مطالبة الآن بأن ترفع صوتها عاليا من أجل حقوقها ومكتسباتها، وتأمين حاجاتها الضرورية، وعلى الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي مواجهة قوى الفساد، بكل الأشكال المتاحة لها بما فيه حق الإضراب، واسترداد ما تم نهبه عبر الفساد الكبير، وضربها في كل المواقع المختلفة، والحفاظ على القطاع العام والدفاع عنه وحمايته من النهب والتخريب من قوى الفساد في جهاز الدولة وخارجها، هذه القوى التي أوصلتنا إلى هذه الأزمة العميقة وأصبحت جسر عبور للعدو الخارجي.
وقال شيخو: لتكن المؤتمرات على قدر المسؤولية الوطنية والنقابية، ومنابر ل طرح المشاكل والقضايا العمالية، وعدم المساومة من الآن فصاعدا في أي مطلب من مطالبهم المشروعة، وفي ذلك الضمانة الحقيقية لكرامة الوطن والمواطن التي هي فوق أي اعتبار.

أكد شيخو على عدد من المطالب منها: العمل على احسابة الترفيعة مباشرة على أساس الراتب، وليس تركها بعد سنة، وهذا غبن بحق العامل، والاستعجال على تثبيت العاملين الذين شملهم المرسوم وغيرهم، وصرف طبيعة العمل على الراتب الحالي حسب القانون /٥٠/ .

تثبيت العمال المؤقتين والعاملين بنظام العقود

كما أكد النقابي نصر الدين عبيدي في مؤتمر الصحة على مجموعة من المطالب منها: تأمين مادة المازوت للمراكز الصحية بأسرع وقت ممكن، علما أنه لا يوجد مازوت في بعض المراكز منذ أكثر من شهر، صرف أدونات السفر منذ الشهر العاشر من عام ٢٠١١، وتثبيت العمال العاملين المؤقتين ونظام العقود، والتأكيد على التأمين الصحي لكافة العاملين، والإسراع في تأمين البطاقة الذكية (الصراف الآلي)، وفتح سقف الرواتب لكافة الفئات، وزيادة الرواتب للعاملين بما يتلاءم مع زيادة أسعار السلع أي (ربط الأجور بالأسعار)، وتعويض الاختصاص للفنيين أسوة بالأطباء الأخصائيين، والعمل على رفع التعويضات الممنوحة للعاملين في نهاية الخدمة من الصناديق (صندوق المساعدة والتكافل الاجتماعي)، وصرف بدل نقدي



للإجازة السنوية المتبقية للعامل نهاية كل سنة، وزيادة الملاكات للمراكز الصحية من الكادر التمريضي والفني، والإسراع في استلام مركز تلم معروف الصحي الجديد علما أنه جاهز منذ فترة طويلة وفتح عيادة سنية فيه.

المذكرات تبقى في درج المسؤولين وتأكلها الفئران!

وفي مؤتمر عمال نقابة المواد الغذائية أكد النقابي جان رسول أنه ولكي نستطيع مجابهة هذه التحديات ينبغي أن نبني بيتنا الداخلي على أسس متينة من اقتصاد قوي جوهره الاعتماد على الذات وتوزيع عادل للثروة الوطنية وصون مطالب الجماهير الكادحة، والحفاظ على القطاع العام ودعمه للقضاء على هشيم الفقر والبطالة.

وأشار رسول أن الوطن القوي هو الذي يحافظ على كرامة مواطنيه، وذلك بتوسيع الحريات الديمقراطية من حرية الرأي، والسماح بالاحتجاج السلمي والإضراب ضمن الأطر القانونية، وبعيدا عن الفوضى للحفاظ عن الحقوق المكتسبة، والرجوع عن السياسات الاقتصادية الليبرالية السابقة والحالية والعودة إلى إجراءات التقدم الاجتماعي قلناه سابقا وأقولها اليوم ولأحلا.

واكد رسول أن نقابة عمال المواد الغذائية معنية بالأمن الغذائي لمواطني هذه المحافظة ويعمل في مجالها مؤسسات مسؤوليتها تأمين رغيف الخبز الذي لم يبق غيره للفقراء في هذا البلد، وتحدث رسول عن مشكلة شح مادة المازوت، وعدم ايصالها لل دراويش من المواطنين، وأزمة الغاز المنزلي والغلاء الفاحش للأسعار (بسبب العقوبات المفروضة)، وبسبب جشع التجار واحتكارهم المواد الغذائية في ظل غياب الرقابة التموينية، وغياب دور الدولة في ضبط الأسعار كل ذلك على حساب لقمة العامل والمواطن البسيط، وعلى حساب حقه في العيش الكريم، وهذا غيظ من فيض، وتساءل رسول: هل النقابة كانت على مستوى المسؤولية من كل هذه الأمور؟؟.

وعن المطالب العمالية أكد رسول أنها كثيرة ومتكررة من عام لآخر، ولم نجد طريقها للحل من الوزارات المعنية والمدراء العامين، حتى تحولت لمواد دسمة نتحدث عنها في المؤتمرات، وفي أحسن الأحوال يقوم المكتب بتسطير مذكرات رفع العتب إلى الجهات المسؤولة وينسوها في درج المسؤولين إلى أن تأكلها الفئران.

وتساءل أيضا: لماذا لا تقوم مؤسسة الحبوب بشراء وسائط لنقل العمال إلى المراكز بدلا من استئجارها لسيارات النقل الخاصة؟ وكيف

يصرف ٧٥٪ من بدل الإجازات الإدارية للعاملين في الإدارة العامة، بينما في الفروع توقف، فهل هذا على مبدأ الست والجارية أم بأي قانون؟ كما يصرف الإضا في الموسمي في إدارة الفرع ليلي، بينما في المراكز نهاري من عمال المراكز أثناء الموسم يعملون لساعات متأخرة من الليل. وفي ختام مداخلته أكد رسول أن حماية الوطن يبدأ بحماية القطاع العام الذي هو الركيزة الأساسية للصمود الوطني في محاسبة الفاسدين الكبار على مبدأ من أين لك هذا، واستعادة المال المنهوب عن طريق الفساد إلى صناديق الدولة لاستثمارها في دعم صناديق العاطلين عن العمل وإيجاد جهات عمل جديدة، ومن هنا ستكون الخطوة الأولى من الألف ميل من طريق الإصلاح.

شؤون عمالية

البيان الختامي الصادر عن المجلس المركزي في دورته العادية الثالثة

صدر عن المجلس المركزي في دورته العادية الثالثة بيان ختامي جاء فيه: لقد أجمع المتحدثون في كلماتهم على أن جل المشاكل التي تعاني منها بلداننا العربية تعود إلى تفضي ظاهرة البطالة وانعدام فرص العمل أمام الشباب، فضلاً عن تفاقم سياسات الخصخصة والبرلة وتعزز الرأسمالية المتوحشة.

كما اعتبر المتحدثون في كلماتهم أن السبيل لترسيخ وحدة الطبقة العاملة وتعزيزها يكون بوحدة العمل النقابي، لا بتعديده وتشتطيه وراء كيانات نقابية تحت ستار حرية التعبير عن الرأي النقابي، وشددوا على أهمية تطوير بنى الحركة النقابية العربية، وتعزيز وحدتها، وترسيخ استقلاليتها، وتعميق ديمقراطيتها، وارتباطها بمصالح العمال، واعتبروا أن أي ولادة لكيانات نقابية تسعى لتسويق نفسها على أنها بديل نقابي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب إنما تستهدف بالفعل تخريب التراث والنضال النقابيين لحركة نقابية عمرها ما يزيد عن نصف قرن.

وشدد المتحدثون على أن الحوار الاجتماعي وتعزيزه من شأنه أن يشكل أحد المدخلات الأساسية لنزع فتيل اندلاع عنف طبقي – اجتماعي – أهلي – طائفي. وأكدوا على دور الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي في حركة التغيير التي طالب بها الحراك الجماهيري.

وحذروا من الوقوع في فخ الاستقواء بالأجنبي وإيجاد الذرائع للتدخل الخارجي البعيد عن مصالح شعوبنا العربية، مشددين على أن أي تغيير ينبغي أن يستند إلى حوامل اجتماعية. سياسية تولد من صلب المجتمعات العربية، لا أن يكون العامل العسكري الخارجي هو المحدد في رسم سياسات بلداننا العربية. وفي سياق تحليله الاقتصادي شدد المجلس المركزي على ما يلي:

الإقرار أن السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومات العربية في معالجة الأزمات الاقتصادية كانت السبب الرئيس وراء تفاقم ظاهرة البطالة والتهميش.

التأكيد على أن غياب البعد الاقتصادي والاجتماعي في العملية التنموية قد فاقم من الأزمات التي تعاني منها بلداننا العربية.

التشديد على ضرورة فتح حوار جدي مع كل القوى السياسية في المجتمعات العربية، لاسيما قوى المعارضة الوطنية غير المرتثة للخارج، من اجل التوصل الى صيغة توافقية تخرج حالات الاحتقان الشعبي وتحاسب الفساد والافساد بشقيه الاقتصادي والسياسي، وتتخذ المجتمعات العربية من خطر الفوضى والانهيार.

اجراء مراجعة جذرية وعلمية للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية على قاعدة اطلاق تنمية متوازنة بين قطاعات الانتاج وعناصره.

اعتماد سياسات تحقق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر، وإعادة النظر بوصفات الصندوق والبنك الدوليين، وسياسات منظمة التجارة العالمية.

التركيز على الاهتمام برأس المال البشري، من خلال الاستثمار بالتعليم والتدريب وتعزيز مهارات قوة العمل.

محاربة الفساد واعتماد ثقافة النزاهة، وتقليل تأثيره على الأداء الاقتصادي ومستويات المعيشة.

رغم كل التطبيل والتزмир.. معيقات الاستثمار والتنمية في دير الزور أكثر من المحفزات!



◀ علي نمر

لطالما عقدت الحكومة السابقة (حكومة عطري) المؤتمرات تحت يافطة «الاستثمار» بهدف استقطاب رؤوس الأموال سواء العربية منها أو الأجنبية أو من العرب السوريين المغتربين في الخارج، وذلك بغية تشجيعهم على إقامة مشاريع استثمارية تخدم الوطن والمواطن معاً، ولم تترك الحكومة السابقة منبراً إعلامياً إلا وصرحت عبره أنها ستسعى لتقديم جميع التسهيلات لأجراء ما يلزم، والحد من الروتين والبيروقراطية والرشوة والحسوبيات في التعامل مع طلبات المستثمرين لإغرائهم مع تقديم مميزات استثمارية غير موجودة في الدول الأخرى لإعادة الثقة لدى المستثمرين هذه الثقة التي اهتزت بعد ممارسة بعض الوزراء والمدراء وحتى الموظفين أعمالاً تشبه السمسرة وضغوطاً لنيل حصتهم في أي مشروع سيقام على قانون الاستثمار.

الحكومة «الراحلة» بشرت أهالي المنطقة الشرقية بأنهار من العسل بعد أن عقدت مؤتمر الاستثمار في دير الزور من أجل تنمية المنطقة الشرقية في كل من(دير الزور، الحسكة، والرقعة) اعتبارات عدة، وأهمها وجود الشروط الاستثمارية المطلوبة كهيئة خصبة للاستثمار من جميع النواحي.

لقد رحلت الحكومة «روحة بلا رجعة»، دون أن تحقق أي شيء على أرض الواقع، فلم تقم أية مشروعات استثمارية، ولم تشهد المنطقة أية تنمية تذكر، وذهبت أحلام الشباب الباحثين عن العمل أدراج الرياح، حيث كانت مقولة خلق مناخ استثماري جاذب كذبة كبرى اختلقها الحكومة، واصطدم بها بعض المستثمرين الذين بذلوا جهوداً مضنية لإقامة مشروع هنا أو هناك ما يعوقها ويصدها بمائة حجة واهية.

مشاريع استثمارية وعوائق بالجملة

في هذه المادة سنسلط الضوء على حال بعض المستثمرين الذين عملوا من أجل إقامة مشروع استثماري، لكن العوائق كانت كثيرة، وأهمها وجود فجوة بين المستثمرين من جهة، وبعض الجهات الإدارية المعنية بتبسيط الإجراءات أمام أي مشروع استثماري من جهة أخرى.

وكان تصريح إحدى الشركات العربية التي شاركت في أحد المؤتمرات الاستثمارية أمام الوسائل الإعلامية المختلفة صفعه في وجه كل مسؤول عن ذلك، حيث أن«العوائق التي تواجهها لإنجاز الإجراءات المتعلقة بالمشروع كثيرة ومعقدة ولا يكثرث بإزالتها أو تجاوزها، ولهذا قد تجد نفسها أمام خيار اللحاق بالآخرين والرحيل أيضاً في حال لم تجد من يزيح من أمامها البيروقراطية وغير البيروقراطية».

الحالة التي نحن بصدها بعد مرور كل هذه السنوات أنه وبناء على تلك المؤتمرات التي طبلت وزمرت للاستثمار تقدم عدد من المستثمرين

◀ صلاح معنا

تجتاح الأسواق السورية موجة ارتفاع أسعار جنوبية، وتمتد هذه الموجة لتشمل مختلف المواد، وخاصة المستوردة منها، وإذا كان الجميع تقريباً يعرف بأن جزءاً من هذا الارتفاع يعود لانخفاض قيمة الليرة أمام الدولار بحدود ٢٥٪، إلا أن الشيء غير المفهوم لغالبية المواطنين هو ارتفاع أسعار المواد الوطنية غير المستوردة، وكذلك ارتفاع أسعار الكثير من المواد المستوردة أكثر من ٥٠٪، وهو ما يؤكد أن هذا الارتفاع الكبير يقع على عاتق كبار التجار والمستوردين والذين يستغلون الأزمة لزيادة أرباحهم بشكل يتجاوز كل الحدود، دون حسيب أو رقيب.

وأما مادة المتة وارتفاع سعرها الصاروخي، فهو الفضيحة بعينها، إذ من المعروف أن مشروب«المتة» هو الأكثر شعبية وانتشاراً في الساحل، ولهذا فإن حديث الشارع هو تسونامي«المتة» الذي يعصف في الساحل بشكل لا يصدق، ويتجاوز كل الحدود، فأسعار «المتة» لم تقف عند حدود الزيادة للدولار بـ٢٥٪ أو ٥٠٪ بل وصلت إلى رقم خيالي تجاوز ٣٠٠٪، وهو ليس موجوداً بكميات كافية، بل تظهر في الأسواق ماركة معينة لمدة أسبوع ثم تختفي ماركة أخرى، وهكذا دواليك، وهو ما يدل بشكل واضح على أن وراء العملية احتكاراً وتلاعباً يمارسه كبار التجار والمستوردون والموزعون، غايتهم من ذلك كسب أرباح طائلة

مجانين عامودا..

والعقلاء

◀ حمد الله ابراهيم

من الآخر!!

«الانتقّاد، والانتقاد الذاتي» مبدأ أساسي في التنظيم، فإذا كان النقد بناءً، فهو يؤدي حتماً إلى التخلص من النواقص الموجودة أو تخفيف حدتها.. أما إن كان غير بناء فهو مقتلة للرفاق وللتنظيم عموماً.. ولطالما عانى الشيوعيون داخل تنظيمهم، ومن ثم تنظيماتهم، من غياب النقد البناء لأسباب متعددة لا مجال لذكرها الآن..

لكن المصيبة الآن تكمن في النقد من أجل النقد أو من أجل تحطيم الآخر، والذي كثيراً ما يظهر عند بعض الرفاق الذين تركوا التنظيم لسبب أو لآخر، فالغاية الأساسية لمعظم هؤلاء من النقد هو أن يظهروا للناس بأنهم لم يعودوا ينتسبون إلى الحزب الفلاني.

منذ فترة كنت مع مجموعة من المدرسين القدماء نتحدث مع الموجه المختص عن أحوال وزارة التربية والعملية التعليمية والتربوية وعن إهمال الطلاب لواجباتهم في الوقت الحاضر وأسباب هذا الإهمال، وتحدثنا عن الدورات الخاصة وسليقاتها، وتم التأكيد بأن المدرس الناجح الذي يقوم بواجبه على أكمل وجه في المدرسة، هو الذي لا يحتاج طلابه للدورات، فإذا قام جميع المدرسين بواجبهم سوف يتم إلغاء الدورات والسليبات الملحقة بهذه الدورات.

هنا تدخل مدرس آخر على الخط قائلاً: هل خالد بكداش شيوعي؟ فنظرنا إليه نظرة استغراب، ثم نظرة احتقار..ثم ابستم أحناء وسأل مستكراًدون أن ينتظر جواباً: شو جاب خالد بكداش لهون؟!

هنا طلب مني موجه مادة الجغرافية إن أتحدث عن الطريقة التي أشرح فيها دروس الجغرافية لطلاب البكالوريا كي يتم تعميم هذه الطريقة على باقي المدارس لأن تجربتي أو طريقي في التدريس أدت إلى رفع نسبة النجاح في المادة إلى ما بين ٩٥ – ١٠٠٪/ طوال أكثر من عشرة أعوام.

هنا تدخل صاحبنا مرة ثانية مقتحماً: هل قدري جميل شيوعي؟ وكيف يكون شيوعياً ويملك الملايين؟ فرد عليه أحد المدرسين: «يا أخي خالد بكداش وقدري جميل مو شيوعيين.. أنت وحدك شيوعي»..فرد مباشرة:«أنا ماني شيوعي».. طيب، يا أخي أنت تريد أن تظهر للناس بأنك تركت الحزب الشيوعي، لذلك قلها علناً ومن دون لف أو دوران!!

حوار بين عاقل ومجنون

العاقل: انتم خرجتم مع حزب b y d الأسبوع الماضي في المظاهرة..

المجنون: نعم في المظاهرة السابقة خرجنا معاً.. العاقل: إذا أنتم أيضاً أصبحتم من الشيبة التابعين للنظام!!

المجنون: طيب أنت وجهت لنا انتقاداً في الأسبوع الماضي واتهمتنا بأننا من أزام النظام عندما خرجنا في مظاهرة مع بقية الأحزاب الكردية!

العاقل: نعم هؤلاء ليسوا أحزاباً بل أزام النظام!

المجنون: طيب هل نخرج مع الشباب؟

العاقل: أعوذ بالله!!كيف تخرجون مع الشباب وهم من جماعة عرعور بشعاراتهم وتصرفاتهم!.

المجنون: طيب هل نخرج كفريق رابع في عامودا وحدنا كي تصبح المظاهرات أربعة أقسام؟

العاقل: أعوذ بالله هذه جريمة بحد ذاتها لأن ذلك يعني تقسيم الشارع..

المجنون: طيب ما العمل يا رفيقي؟ ما رأيك أن نخرج معك للمظاهرات، فحيثما تكون أنت نكون معك؟!

العاقل: لكن أنا لا أخرج في المظاهرات أبداً!!!!

مجرد حكاية

روى لنا أحد المجانين الحكاية التالية:

ثمة شخص من عامودا كان يربي الأغنام وينتقل بها من مكان لآخر، فتصحه البعض بشراء كلب ليساعده في الحراسة وحماية أغنامه وخاصة أثناء الليل، فاقنع صاحبنا واشترى كلباً ضخماً جداً من نوع«زوراني»، ومن المعروف أن هذه الكلاب يمكنها أن تمنع قطعياً من الذئاب من الاقتراب من القرية، فكيف إذا اقتصر دورها على حماية بعض الأغنام من الحرامية؟! ولكن من سوء حظ الراعي أن هذا الكلب لم يقم بواجبه في حراسة الأغنام، لا من الحرامية ولا من الذئاب، وراحت الحرامية تسرق، والذئاب تلتهم دون حتى أن يعوي!!فقط عندما كان يرى صاحبه كان يهاجمه بقوة حتى يرميه أرضاً، ويأخذ بعضه حتى يسيل دمه ثم يتركه ويبعد عنه!! فلجأ صاحب الكلب إلى المهتمين بالكلاب لنجدته، سواء الأطباء البيطريين أو مربى الكلاب علّه يجد حلاً للمشكلة، ولكن دون جدوى، وفي إحدى الليالي هاجمه كلبه بشراسة، فما كان أمامه من خيار إلا أن يلقم مسدسه ويطلق عليه النار.. وفهمكم كفاية!!

■ عامودا

الجابر الزعين لإقامة مشروع تربية الماعز الشامي وتسمين ذكورها وتسمين الخراف وتصنيع جبنة القشقوان والقريش ودريس الفصة، بعد أن شمل مشروعه ضمن مشاريع من المجلس الأعلى للاستثمار.

المستثمر الضحية وسنوات الضياع

أحد المستثمرين زارنا في مكتب «الجريدة» بدمشق وفي قلبه حسرة وأسف لضياع كل هذه السنين سدى على مشروع عقد عليه آمالاً كبيرة لكن النتائج جاءت مخيبة للآمال، مؤكداً أن مدير زراعة دير الزور لم يكتف بتجاوز صلاحياته بوقف المشاريع الاستثمارية المشملة على القانون رقم ١٠/، بل تعداها إلى ممارسة صلاحيات وزير الزراعة بإصدار قرارات نزع اليد أيضاً، وذلك حسب قرار وزير الزراعة الذي أصدر القرار رقم ٤/٣٢٠٤/ تاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٥، والذي ألغى بموجبه تفويض السادة المحافظين من التوقيع على قرارات نزع اليد، لكن مديرية الزراعة بدير الزور استمرت بإعداد مشاريع القرارات الخاصة بنزع اليد غير أنهية بقرار الجهة الأعلى منها. والسؤال الذي يطرح هنا: ألا تعتبر قرارات نزع اليد الصادرة عن مديرية زراعة دير الزور والمصدقة من المحافظة باطلة قانوناً بعد صدور قرار وزير الزراعة الذي ألغى بموجبه التفويض الممنوح للمحافظين؟ ويتابع المستثمر حديثه قائلاً: إن كانت المديرية مع القانون عن حق، فلماذا قامت بنقل أراضي أملاك دولة التي تقع على طريق عام دير الزور-دمشق والتي تبعد ٢٢كم عن دير الزور بشكل مخالف للقانون إلى مجلس مدينة دير الزور؟ مؤكداً أنهم مع القانون لأنه يحظر نقل عقارات أملاك الدولة إلى مجالس المدن إلا بعد دخولها التنظيم، وجميع الأراضي المنقولة تقع خارج المخطط التنظيمي المعتمد.

إن جميع من توافدوا على إدارة هيئة الاستثمار أكدوا في لقاءاتهم أن التوجيهات واضحة بخصوص تشجيع الاستثمار، منوهين بعدم وجود أي مانع أو مبرر قانوني لعدم تسليم الأرض

بفوق عددهم العشرة لتشميل مشاريع استثمارية أغلبها يدور حول تربية المواشي والماعز وتسمين الخراف، وتصنيع جبنة القشقوان، وإنتاج دريس الفصة، وزراعة النخيل والأشجار في البوكمال، حيث تم تشميل هذه المشاريع على القانون ١٠/، وبعد ذلك استكملت كل الشروط، وصدرت قرارات من وزارة الزراعة بالترخيص أصلاً... وتم الكشف على الأرض من أملاك الدولة، وصدرت موافقة من وزارة الري بحفر الآبار لاستجرار المياه اللازمة. حسب الوثائق التي بحوزة هؤلاء المستثمرين، وهي موثقة بتوافيق وموافقات الوزارات المعنية كافة، إذ يوجد قرار صادر عن رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٠ تاريخ ٢٢/٩/٢٠٠٢ تضمن الموافقة على منح تراخيص حفر بئر من وزارة الري للمشاريع المشملة بقانون الاستثمار رقم ١٠. وبالمقابل أصدرت وزارة الري قرارات موافقة على حفر آبار لهؤلاء المواطنين المشملة مشاريعهم. للتذكير نذكر منهم القرار رقم ٤٦٠ تاريخ ٢/٨/٢٠٠٧، العائد للمواطن حميد جديع الخلف كجهة مستثمرة.

مدير يخالف قرار وزير

المستثمرون، وبعد أن استكملوا وحصلوا على كل الإجراءات والموافقات اللازمة، صدموا بقرار مدير زراعة دير الزور الذي امتنع عن تسليمهم الأرض المخصصة لهذه المشاريع، ويؤكدون في كتبهم ومراسلاتهم أن مدير الزراعة كان قد أرسل بنفسه كتباً إلى وزارة الزراعة يعلن فيها موافقته على تأجير الأرض، لكن ولغاية في نفسه غير موقفه نارة تحت حجج إدارية وقانونية وفنية، وتارة أخرى بسبب المياه، ووجوب تقديم أو انتهاء الدراسات حول الحوض المائي فضلاً عن اختراعه لأسباب لا دخل لها بتلك المشاريع حسب شهادات المستثمرين أنفسهم، كما أن وزير الزراعة الذي كان وقتئذٍ «عادل سفر» رئيس الحكومة الحالية كان قد أصدر عدة قرارات منها القرار ٢٤٤٧/ تاريخ ٢٤/٢/٢٠٠٨ القاضي بالموافقة على الترخيص للسيد فايز

تسونامي المتة يجتاح الساحل.. والحكومة تتفرج؟

دون رادع من أخلاق أو ضمير أو خوف من أية سلطات حكومية تحمي مصلحة المواطنين كالتموين أو غيرها من الجهات الحكومية الأخرى التي تقف متفرجة بشكل مريب؟.

كثيرون لا يعرفون بأن سورية هي ثالث دول العالم باستهلاك المتة بعد الأرجنتين البلد المنتج وجارتها البارغواي، والمتة لم تعد مشروباً محصوراً بالساحل بل انتشر في مناطق كثيرة من أنحاء البلاد نتيجة للاختلاط والتعايش المشترك لأبناء المجتمع السوري، وكثيرون لا يعرفون أن الاتفاق على المتة يقارب ملايين أو عشرات ملايين الليرات شهرياً وفقاً لمصادر مختلفة، ومن هنا نعرف كم دخل إلى جيوب التجار والمحتكرين في هذه الأزمة، غير عابئين وغير مباليين إلا بمصالحهم الضيقة، والتي تدل على وجود فساد كبير ينخر في بعض أجهزة الدولة سمحت لهؤلاء الانتهازين ومن يغطي عليهم بالاستمرار في جشعهم وطمعهم، حتى أن الكثيرين من التجار يبيعون المادة بثلاثة أضعاف سعرها الحقيقي علناً، رغم وجود التسعيرة الجديدة عليها بعد ارتفاع الدولار، والغريب أن أغلب المناطق التي تشرب المتة هي مناطق هادئة، مثل الساحل والقلمون والسويداء، ولا يوجد أي مبرر أمّني مثلاً لكي يكون حجة لهؤلاء المحتكرين؟ ونشرت مواقع للانترنت والفيسبوك دعوات كثيرة لمقاطعتها مثل عبارات «قاطعو المتة لتربحوا أموالكم»، و«الزופا مشروب أجدادنا فلنعد إليه» و«الزعتر البري ملاذنا».. فمتى تصحو الجهات الحكومية المختصة وتضع حداً لهذه المهزلة؟!



«التقنين».. يزيد الكسل في الدوائر الحكومية!

◀ قاسيون

يمكن القول اليوم، وبعد شهر على انطلاق مسيرة ما يسمى زوراً بـ«تقنين» الكهرباء في البلاد، إن هذه الظاهرة أصبحت من العوامل التي تزيد معاناة المواطن السوري على جبهتين، الأولى في بيته وفي طريق الوصول إليه على اعتبار أن الانقطاعات تطل إدارة الطرقات، والثانية في الدوائر الرسمية، فما إن يدخل المواطن لأية دائرة من الدوائر الحكومية، ويقف أمام الموظف المختص، حتى يطلب منه الأخير الرجوع في اليوم التالي لاستلام ما جاء من أجله، فالكهرباء مقطوعة ومدة التقنين طويلة، وسيغادر الموظف دائرته مبكراً ليعود إلى منزله قبل انزلاق العثم على الطرقات!

هذه الرحلة الجديدة قد تكون مسوغة في بعض الأحيان، ولاسيما أن بعض الدوائر التزمت بالآتمة، ولكن تحويلها إلى كليشة جاهزة يستخدمها الموظفون لإعاقة معاملات المواطنين المراجعين لهم بات أمراً قابلاً للمناقشة، خاصة وأن الفساد الصغير ما يزال يطفو على ضفاف العمل البيروقراطي في معظم الأجهزة الحكومية.

أغلب الظن أن معظم المؤسسات والدوائر الحكومية تملك مولدات كهربائية احتياطية، وهي المولدات نفسها التي «صرعت» الحكومة السابقة المواطنين بأخبار جهوزيتها لمواجهة أي طارئ يصيب البلاد، فأين المولدات؟ وما المانع من تشغيلها وتسيير شؤون المواطنين؟! أغلب الظن أن المولدات معطلة، إذ لا يجوز أن تتخلى الإدارات المتراخية بسهولة عن إحدى خصائصها الأساسية، ألا وهي التقصير والتطنيش.. فإلى متى؟! ■■



السوري، وهو وإن ازدادت كثافة الرماد الذي يحجبه عن الناظرين يهدد بزلزال عظيم فيما لو وجد من يستطيع نفخ الحياة به، واستمرار الحكومة بتجاهل هذه التفاصيل وإنكار وجودها، بل والاستعلاء المتعمد المطلق حين النظر إليها، فإن سورية ذاهبة إلى انفجار عظيم، وفي هذه الظروف، وضمن هذه المعطيات، سيكون انفجاراً غير محمود النتائج أياً كان اتجاهه، ولذلك فإن الواجب الوطني يقتضي من جميع من يؤمنون بالوطن أن يعملوا صفاً واحداً على استدراك ما فات من تجاهل مزمن ومتعمد للمشكلات المعاشية والخدمية والعملية، قبل ازدياد تعقّد ما تمر به البلاد وخروجه عن السيطرة، فالجمهر في سورية لن ينتظر «البوعزيزي» ليحرق نفسه مرةً أخرى، لأن الجميع يحترق، ولكن بصمت في أكثر الحالات حتى الآن!.

■■

جمر الأوضاع المعاشية المزرية يتّقد بصمت تحت الرماد

تجاهل القضايا الأساسية لن يخفف الانفجار..

بل سيزيده اتساعاً!

◀ وسيم الدهان

تكاد مشكلات الحياة اليومية تغيب عن بال السوريين منذ شهر، فالأحداث المتسارعة بتطورها والمتصاعدة بخطورتها أخذت حيزاً كبيراً من اهتمامهم أياً كان الموقف الذي يتبنونه حيالها.

لا شك بأن جميع السوريين يبحثون عما يطمنئهم على غدهم المتعب أصلاً، ولاسيما أنهم باتوا يتشاركون هموماً نوعيةً جديدة تعزز شعورهم بوحدة «المصير» و«المواجه» إلى حد بعيد، ولكن الواحد منهم لا يعير ذلك اهتماماً حقيقياً، بل ويجانب الحديث بالأمر إن صادفه.

هل نسي السوريون لقمة عيشهم، وجودها لا جودتها مثلاً؟..

ألم يكن ترشيد الإنفاق أصلاً يمثل الشغل الشاغل لمعظم أرباب الأسر في البلاد؟..

حتى ترشيد الإنفاق أصبح اليوم من المنسيات لدى السوريين، إذ لا فوائض لديهم لينشغلوا بإحصائها وترشيدها، فرواتب الموظفين الحكوميين مسقوفة منذ الأزل إلا قليلاً، ومن لم يكن راتبه مسقوفاً فقد «تقبت» الأرض من تحته وابتلعت قرابة نصفه الإجمالي؛ سواءً عبر الانقطاع الذي لجأت إليه معظم مؤسسات وجهات القطاع الخاص بهدف الانتفاف على التكلفة، أو عبر انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية جراء «المضاريات الخفية» الدائرة بعلم الفاسدين وأصدقائهم الكبار والصغار.

الهموم تزداد باطراد، هذا صحيح، ولكن الإحساس بها ينخفض باطراد أسرع، فالحرفيون على اختلاف اختصاصاتهم، ومن ورائهم «مستأجروهم» خرجوا من ورشهم الصغيرة لسبب أو لآخر، واعتصموا في منازلهم مجبرين في معظم الحالات، لا لبطر أصابعهم فجأةً، بل لأن تكاليف الإنتاج البسيط (قبل المركّب) أخذت بالارتفاع على مدار الأيام، أما سائفو السرافيس والذين تكاثرت أعدادهم بشراسة خلال العقدين الماضيين، أي منذ بدأ الخلل باستثمار القوى العاملة في الظهور، فهم في حال لم يخسروا بعد آخر فرصة عمل وجدها مصادفةً خلف المقود جراء تسلّط «الخواص» على

خفق هاتف جرمانا الأرضي.. إلى متى؟!

وصلت إلى «قاسيون» شكوى قدمها مواطنون من مدينة جرمانا، تناولوا فيها مشكلة انقطاع الهاتف الأرضي في المدينة منذ ما يقارب الشهر حتى الآن، فهـ منذ ٢٩ كانون الثاني المنصرم، لا تزال عملية خفق الهاتف الأرضي مستمرة في جرمانا، فلا هو يستقبل رنيناً ولا هو يرسل كلمة أو تصدر عنه نامةً.. وتتساءل الشكوى: «هل يوجد عطل في خطوط الهاتف يستدعي إصلاحها أكثر من عشرين يوماً؟».

وتقول الشكوى إن المواطنين باتوا «حيارى في تفسير هذا الانقطاع الطويل، فمنهم من يعزوه إلى قرارات السلطات الأمنية، لكن آخرين يستبعدون ذلك بدليل أن الهاتف اليدوي شغال، بينما يعزوه آخرون إلى الفساد، ويقولون بأن ثمة فاسدين كبار لهم صلة ما بأصحاب شركات الهاتف الخليوي، جعلوا من خفق الهاتف الأرضي سبباً لزيادة استعمال الهاتف النقال، وذلك لاستمرار المزيد من الأرباح إلى جيوبهم».

وبين المتقدمون بالشكوى أن طرحهم للموضوع يأتي على خلفية خشيتهم من تحول «هذه الظاهرة الفاسدة إلى عادة مستدامة، لتتكرر في مدن أخرى، طالما الفاسدون لم يمسهم أحد بسوء، ولا يزالون في مراكزهم السلطوية العالية، عوضاً عن أن يكونوا خلف القضبان».

وبالطبع ليست جرمانا وحدها من يعاني هذا الانقطاع بالخطوط الأرضية، ولن تكون الأخيرة التي تعانيه، وإذ تطالب «قاسيون» الجهات المختصة بالإسراع للتعامل مع هذه المشكلة المستمرة فعلاً منذ أسابيع طويلة، فإنها تدعو إلى محاسبة كل المقصرين والمتهاونين في تقديم الخدمات للمواطنين أينما كانوا، على اعتبار أن ذلك إنما من شأنه زيادة الاحترقان الشعبي في كل المناطق السورية، وهذا عملياً يساهم في تولد الأزمات من رحم بعضها البعض، ولا يقدم للعباد والبلاد سوى المزيد من المعاناة. ■■

الحكومة الحالية تستكمل خطأ سابقتها في

ضرب القطاع الزراعي!

◀ قاسيون

لم تتعلم الحكومة السورية الحالية من سابقتها، وتابعت سلوكها المصّر على ضرب القطاع الزراعي من خلال رفع تدخلات عملية الإنتاج الزراعي، والتي تشكل الأسمدة أهمها إلى حد ما.. فها هي الحكومة منذ أيام قليلة رفعت أسعار الأسمدة رسمياً بنحو ٨ آلاف ليرة سورية، وهذا ما زاد أعباء الفلاحين الذين يعانون من تراجع أرباحهم عاماً بعد آخر، رغم الارتفاع في الأسعار، لدخول حلقات وسيطة تآكل «البضعة والتشeshire»، ولاارتفاع أسعار تدخلات عملية الإنتاج الزراعي أيضاً..

ويشكو الفلاح السوري عموماً من ارتفاع أسعار الأسمدة بشكل جنوني الآن، وخاصة مزارعي البطاطا التي تحتاج لأسمدة كثيرة، كما أن هذه الفترة من السنة تزامنت ووقت زراعة الكثير من المحاصيل الزراعية التي تحتاج للسماد طبعاً.. المصارف الزراعية تقوم بتسليم الأسمدة لأصحاب

◀ عمر كوجري

الأزمة الوطنية العميقة و الكبرى التي تمر بها البلاد منذ ما يقارب السنة، ألفت بظلالها المعتمة على مظاهر كثيرة في حياة السوريين، فقد استغلت شرائح اجتماعية كثيرة من المجتمع هذه الأزمة من تجار ومتعهدي البناء وصولاً إلى الحيتان الكبيرة من تجار مواد السلة الغذائية، وخاصة الموردين الكبار الذين أعطت لهم الحكومة الضوء الأخضر ليستغلوا الأزمة أبشع استغلال على حساب حاجة المواطنين، وقد أطلق هؤلاء الحيتان العنان لجشعهم ليستغلوا الظروف العامة فامسكوا بخناق المواطن حتى في مجال المواد التي تنتج وطنياً، ولا علاقة لارتفاع سعر الدولار أو انخفاضه بها.. فما علاقة جرزة البقدونس، أو البيض بموضوع الدولار؟؟

وفي هذا الوضع، لاقت مهن عديدة رواجاً كبيراً، وخاصة بعد أن تيقن أصحابها أن عين الحكومة غافية، وهي مهن كثيرة لكن أكثرها ملاصقةً للمواطنين مهنة البسطات التي ملأت دمشق بكل الاتجاهات الحيوية، مثل محيط جامعة دمشق وسانا والبسطات المتواجدة في الحمراء والجسر الأبيض، وبعض الساحات في باب توما والعباسيين.

فقبل شهرين كان المارة يستطيعون بشقّ الأنفس عبور رصيف البرامكة الذي اكتظ تماماً بجميع أنواع البسطات، ووصل الأمر ببعض الميسطين للقتال بالسكاكين من أجل الطفر بمكان يفردون فيه البضاعة، وبالإضافة إلى التعطيل الكامل وليس شبه الكامل للرصيف، واضطرار المارة إلى السير في عرض الشارع، وتعرّض العديد منهم لحوادث سير مؤسفة، نتيجة الضغط على الرصيف، كان الكثير من مشغلي الرصيف من ذوي «الدماء الفائرة» وأصحاب السوابق والزعران، فكانوا يقومون بإزعاج المواطنين، والتفوه بكلمات بذيئة عندما يتعرّض حظ أحد الزبائن أمام بسطته، ويسأل عن سمر قطعة كهربائية أو حذاء أو قميص رديء، ويتحسس جيبه دون أن يستطيع الشراء، إضافة إلى انحطاط أخلاق البعض ومعاكسة الفتيات المارات، وربما تحسس أجسادهن في بعض الأحيان!

■■

أصحاب البسطات في العاصمة يتحدّون قرار المحافظة



مدتها ثمان وأربعون ساعة لأصحاب الإشغالات والبسطات المتواجدة في الحمراء والجسر الأبيض ومحيط جامعة دمشق لإخلاء هذه الأماكن والانتقال إلى الأماكن التي حددتها المحافظة بشكل مؤقت ومجاني.

وجاء قرار المحافظة هذا نظراً لتفاقم ظاهرة الإشغالات والبسطات في شوارع ومحاور وأحياء مدينة دمشق، وخاصة القريبة من مركز المدينة والأسواق التجارية الرئيسية، ومنطقة ومحيط الجامعة نتيجة الأوضاع الراهنة التي أدت لقدم العديد من المواطنين من خارج العاصمة للعمل في مجال البسطات التي تجاوزت أعدادها حالياً عشرين ألف إشغال مختلف، ما سبّب حالة من التذمر من قبل أصحاب المحال التجارية والتجار القاطنين في تلك المواقع في مدينة دمشق بسبب الإعاقة الشديدة لحركة المرور والمشاة والمضايقات والمشاجرات اليومية بين أصحاب المحال والشاغليين.

وكانت المحافظة حددت سابقاً مواقع مجانية لهذه الإشغالات إلا أن الأغلبية منهم لم يلتزموا بها، ولكن حتى هذه اللحظة لم يلتزم أصحاب البسطات بإنداز المحافظة، وكان القرار المذكور لا يعنيهم، بل يلاحظ منذ يومين أن البسطات كثرت كسابق عهدها قبل أشهر، وصارت مرتعاً للفساد والصراخ والعياط، وتستسبب من جديد في إعاقة مرور المارة على الرصيف، وبالتالي تعرضهم لحوادث مؤسفة نتيجة مرورهم في عرض الشارع، وستتعرض من جديد ساحات وشوارع دمشق للمخلفات والقذارات التي يخلفها هؤلاء الباعة المتتمعون!.

■■

يارب الأزمة تطول!!

سمعت بإذني العديد من هؤلاء «السوقيين» يقول جهاراً إننا هنا نريح آلاف الليرات، وتصل إلى جيوبنا ما لم نكن نحلم به يوماً، وكانوا يتذكرون بشيء من الأشمئزاز أيام كانت سيارات المحافظة وشرطتها ما إن تقترب من محيط المكان حتى يهرعوا، وينادوا على بعضهم بإيحاءات وتصفيرات خاصة «لضرب أغراضهم» على عجل، والهرب من شرطة المحافظة.

هؤلاء المنتفعون الجدد ومستثمرو الأزمة كثيراً ما كانوا يقولون: يا رب تستمر الأزمة أكثر فأكثر!! فنحن الرابحون من استمرار الأزمة لأن الحكومة غير مبالية بوضع الشارع والأرصفة، وهي تغض الطرف عنا، وتخشى إغضابنا حتى لا ننخرط نحن أيضاً في المظاهرات، خصوصاً أن هذا المكان حساس وحيوي.

ولكن بعد حوالي ثلاثة أشهر أو أكثر من «احتلال» الأرصفة الحيوية في العاصمة كلياً، كشرت المحافظة عن أنيابها، واستطاعت بمساعدة ومؤازرة من الشرطة وقوات حفظ النظام من تنظيف الأماكن التي شغلها هؤلاء، وتنفس المارة الصعداء، وعاد البريق إلى الأرصفة، كما ارتاح الناس من القمامة والمخلفات التي كانوا ويرتكونها وراءهم في آخر الليل.

جولة أخرى..

لكن ما حصل أن أصحاب البسطات استغلوا «لطف» المحافظة من جديد، ومن جديد راحوا يحتلون كامل الرصيف دون رقيب أو حسيب، ما حدا بمحافضة دمشق لتحدد قبل أيام مهلة جديدة

بلدات ومدن مستنسخة..

المخططات التنظيمية في ريف دمشق.. من يخرجها إلى الواقع؟!



◀ عبد الرزاق دياب

«أهلاً بكم في محافظة ريف دمشق» لطالما استفزت الكثيرين هذه العبارة وشبهاتها، وهذا لا يعود لعدم حب الناس بالترحيب الذي يلقاه أي قادم إلى المدينة الشاسعة الجميلة، ولكنه يعود إلى ما يتبع هذه العبارة من معالم ناضرة وناشرة، بل ومخجلة في البنى التحتية، والمنظر العام، ووجود الناس، والألوان التي تكسو البيوت والشوارع. هنا ريف دمشق، مدن وبلدات متشابهة ومستنسخة، نفس العبارات التي تعلن أنك في الطريق لإحداها، ونفس الحجر الشاحب الذي صنعت منه الأقواس، وبعد أمتار تعلن المطبات والحفریات، ومخالفات البناء، والامتدادات العشوائية عن صيغة موحدة لهذا النسيج المتشابه حد القهر.. إنها سورية التي أنهكها الفساد وعاث بمواردها ومخططاتها وبرامجها وحجرها وشجرها ونسائها الفاسدون والناهبون الكبار.

حدود متداخلة

شارع يحول بين مدخل الحجر الأسود ودمشق، وبين معضمية الشام ودمشق، وفي مدخل المدينتين يستقبلك عبارة محافظة ريف دمشق ترحب بكم، وهنا يمكن أن يهتم البشر القاطنون على الحدود غير المرسمة بين المحافظتين بشكل الخدمات المقدمة، وسعر الأرض، والعقارات التي تقفز هنا، وتتحنى هناك.. وريثما يتم التوصل بين لجان المحافظتين التي ربما تنضم إليهما القنيطرة إن كان الأمر يتعلق بتجمع للنازحين يمكن استملاك عقارات لمصلحة شق شارع على سبيل المثال يطيح بأحلام ساكنيه في التعويض والبدیل. كذلك لا تبعد المليحة أكثر من كيلو مترات قليلة عن مدخل دمشق في باب شرقي، و(داريا) تتمدد إلى حدود كفرسوسة التي تقع قرب وسط العاصمة، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن الفارق المذهل بين جسد العاصمة العمراني مرتفع السعر، وجواره الفقير الزراعي، والسابق كان كما تنظم كفرسوسة بسأتين لفلاحيها الذين سكنوا فيما بعد ما تبقى منها.

المخططات التنظيمية.. المعضلة

بين خارج المخطط وداخل المخطط، وحرم المخطط، وفي انتظار المخطط الإقليمي، واللجان المجتمعة ستنتهي كل أزمات الريف الدمشقي المتشابهة، وستعود المساواة لكل الأحياء على اعتبار أنها تستحق الخدمات وعناية البلديات.

وفي وقت سابق صدر عن وزارة الإدارة المحلية قرارات تضمنت عدم تخديم المخالفين، ومن ثم تم التراجع عن هذه القرارات من منطلق سياسة الأمر الواقع التي تقتضي تخديم أي مواطن سوري بأساسيات الحياة الإنسانية أينما كان مقيماً.

وبين داخل المخطط وخارجه عاش البعض بانتظار دخوله سنوات نائمين على قطعة أرض ربما تصير ثروة، وانتظر آخرون على عقاراتهم التي هرمت عقوداً ريثما تنهي اللجان الإقليمية أوضاعهم، وتصير العقارات أماناً لأبنائهم وأحفادهم.

المخططات..شماعة الرشوة

داخل المخطط يصير بيتك صالحاً للبيع والشراء دون خوف، ومن الممكن أن تقدم لك البنوك القروض العادلة والظالمة، وتقدم المصارف العقارية العروض والتخفيضات على فوائدها، ويمكنك أن ترهنه وتستعيده، وساعة الكهرباء تصلك بموعد سريع، ولا يحوم حولك معقبو العقارات والمحامين الصيادون للخلافات العقارية والإرث.. دون أن ننسى هنا أن الأمر نسبي، نسبي جداً، بالنسبة لبلاد ينخرها الفساد والبيروقراطية والمحسوبيات المختلفة. خارج المخطط محكوم بالكاتب بالعدل،

مطبات

الكتابة على الوجھين

■ عـد

تجهد الحكومة اليوم نفسها بتوجيهات لموظفيها في الوزارات والمؤسسات عن ضرورة وقف هدر الطاقة، والتخفيف من استخدامها، وتوجه الجهات التابعة لها باتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيد استهلاكها.

كما أنها وفي تعميم جديد لم تنس كميات الورق المهدور والتالف من حساباتها، فقد وجه رئيس مجلس الوزراء في هذا الكتاب إلى أنه وانطلاقاً من أن النفايات الورقية تعتبر ثروة وطنية يمكن الاستفادة منها من خلال فرزها وجمعها، وإرسالها لمصنع الورق لإعادة تصنيعها، وعليه يجب تكليف من يلزم لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجميع الورق المستخدم، وإرساله إلى معمل إعادة تدوير الورق، والتعميم على المديريات والجهات التابعة لكل وزارة للتقيد بإعادة التدوير، والحد من الهدر في استخدام الورقيات.

ذهب التعميم إلى أبعد ما يمكن من التقليل من هدر الورق، وطالب المعنيين بضرورة الكتابة على الوجهين إذا اقتضى الأمر ذلك، وهنا يحق لي أن أسأل كمواطن يعي تماماً طبيعة عمل الموظفين، كيف سيدبر الموظف معاملة مكتوبة على وجهين، وأين ستوضع الأختام الكثيرة، ومن يضمن أن لا ينسى الموظف بقية المعاملة في الوجه الآخر للورقة.

أوليس الأجدى بالحكومة أن تقرر إلغاء توريق المعاملات، وتلجأ إلى مخططها الإلكتروني في قيادة العمل الحكومي، وتعيد التفكير بمبدأ النافذة الواحدة الذي ألغى النوافذ وأبقى على تمريرها لموظفين لا عمل لهم سوى أن يقولوا للمراجع اذهب إلى الطابق الخامس، وراجع الأستاذ فلان. في مبنى المؤسسة العامة للبريد على سبيل المثال يضع المواطن في الصباح ورقة غير موظف، ويطلب منه موظف الشباك العودة لاستلامها في نهاية الدوام، أو في اليوم التالي، وهذا الجواب يقدم لكل مراجع، وعند نهاية الدوام يجتمع كل المراجعين ويبدأ المزاد في توزيع الأوراق، والصباح الذي يمارسه الموظف كدور مكلف به يتقاضى عليه أجر يومه.

تستطيع الحكومة أن تقلل من هدر الورق بمجموعة إجراءات تخفف من نشاط بعض وزرائها ومدرائها في توزيع الكتب الفاخرة التي تتناول انجازاتهم السنوية، وخططهم المحققة ١٠٠٪، ومديح المشاريع التي تم إنهاؤها (على الورق)، وهذا عدا عن سمسرة مبالغ من عمليات الطباعة الفنية والإخراج.

تستطيع الحكومة أن تخفف من مجالات وجرائد بعض المنظمات الشعبية، والتي تكرر كل عدد الخطابات والشعارات ذاتها، وتتشتر أخبار النجوم والأبراج من مواقع الأنترنت، وإيقاف بعض النشرات التي لا تقدم ولا تؤخر في عمل المؤسسة أو الإدارة. أما بالنسبة لهدر الطاقة فربما ينقسم أحد القراء من الموظفين لأنه قد يخطر بباله ما خطر ببالي عن الطاقة وتوفرها، ويسأل في سره هل تصل الطاقة لكي لا نهدرها؟، وبعض من هم في سلم قيادة بعض المؤسسات يمارسون هواية الإسراف في استهلاكها، ومن منا لا يهتق بالدفع المنبعث من مكيفات مكتب مدير عام عند الاضطرار لمراجعتها، وبعضهم يضيف إلى الهواء الساخن بعض سخانات.

على الحكومة أن تكثر من تعاميم تقليل الهدر، وأن تطلال بها أولئك الذين ما زالوا يستمتعون بنعمة الوظيفة العامة، ويركبون السيارات الفارهة، وينفقون مخصصاتها من الوقود بقسائم مفتوحة على المكيفات والمشاور، وأن تعاد بعضها من أقاربهم ومعارفهم، وأن يتقشفوا قليلاً ريثما تتجلي الغمة من سما الوطن.

من واجب الحكومة أن تحاسب ويقسوة أولئك المستهترين بالنظام العام، والذين يهدرون وقت المواطن في الوقوف على أعتابهم، وتركه لقسوة الحياة والظروف الصعبة التي يعانيها، وعدم التعامل معه على أنه صاحب الحاجة الأرعن، وهم من أرسلتهم الأنهة لإنفاذه من هذا الضلال.

كل هؤلاء ليس فاسدين وانتهازيين بل يجب التعامل معهم كأشخاص ووظائف على أنهم فاضل يجب التخلص منه، وجزء من هدر مال الوطن العام.

■ ■

حال من الصرف الصحي، وما زالت نفس الأحياء ممنوعة من التخديم وهذا ما أدى إلى تعرض شبكة المياه إلى اعتداءات كبيرة، وكسر في أنابيب التغذية مما أدى إلى اختلاطها مع الشوائب وبقايا الحيوانات الميتة لكونها تمر بآماكن خالية متسعة.

الكهرباء في هذه المناطق تعيش على شبكة نافقة ومهترئة، وتعرض لاعتداءات كثيرة، وفي أحد الأحياء تمدد الكابلات الكهربائية على الأرض لمسافات بمئات الأمتار، والمواطنون يتحدثون عن عدم موافقة الجهات المسؤولة عن الكهرباء على تخديمهم بساعات كهربائية تنظم لهم الاستهلاك، وتحميمهم وأبناءهم من أخطار السرقة، ولطالما تتحدث الحكومة عن الفاقد الكبير للطاقة في سورية يقول مواطن: لماذا لا تحاول ضبطه، ومنعنا من السرقة.

ضابطة البناء..الفالطة

تضيع(الطاسة)فيالريفالمنسي،والمخالفات في ضابطة البناء كبيرة، والطوابق الخمسة تصير ستة طوابق بين ليلة وضحاها، وبين ليلة أخرى وضحاها يسقط البناء وتقع كارثة إنسانية.

ويتميز نظام ضابطة البناء في ريف دمشق بالاختلاف بين منطقة وأخرى، ومن الممكن أن تجد في مناطق السكن محالاً تجارية، وتتداخل مناطق البلدات القديمة مع السكن الحديث، وتتمر البلديات بحجة الترميم مخالفات جسيمة من اعتداء على مواصفات البلدة القديمة. وأثناء الأزمة الحالية جرت اعتداءات مريبة على البساتين والحقول والوجائب والأملاك العامة والخاصة، ولم (يجرؤ) أحد على الاقتراب من هذه المخالفات أو التفكير بإزالتها!!

الأزمة.. أعباء إضافية

الأزمة الوطنية الناشئة ومشاكلها واستعصاءاتها التي توشك أن تصير مزمنة، وغياب دور الجهات الوصائية الفاعلة أدت إلى تفاقم ظاهرة السكن العشوائي التي غيرت الصورة على الأرض، وارتفعت أبنية، وأضيفت أحياء مخالفة جديدة تتطلب إعادة النظر بما كان قبل الأزمة على الأرض والمخططات. فإذا أخذت المخططات التنظيمية سنين طويلة لتجاوز المرحلتين الأولى والثانية، ولم تكتمل بعد الخطوة النهائية التي أيضاً ربما تحتاج إلى وقت طويل فكيف سيتم التطابق بين الأرض والمصورات المرفوعة. أيضاً سيرتب هذا التنامي مشاكل في البنى التحتية لهذه التجمعات، وسيكون لزاماً على الجهات المختصة النظر إليها على أنها أمر واقع لا بد من العمل على تخديمه، ومن ثم الالتفات إلى الشكل النهائي لتموضع هذه الكتل الاسمنتية التي تمتلئ بالبشر. ■ ■

أحلام السوريين في مدن منظمة، واحياء تنتشر أفقياً عكس طبيعة الحياة العصرية أمر في غاية الغرابة، ويستدعي قرارات صارمة أمام هذه اللجان.

المرحلة الثالثة التي تحدثت عنها مديرة المشروع فهي تتضمن وضع إستراتيجية تخطيطية عامة، حيث تشمل مرحلة الدراسة كامل مساحة محافظة ريف دمشق البالغة ٢٦ ألف كم٢ بعدد سكان يبلغ نحو ١.٧ مليون نسمة.

ضحية اسمها الأراضي الزراعية

ريف دمشق بالكامل هو قطعة أرض زراعية تطاول عليها البشر وتحولت إلى ما يشبه غابة من الأسمنت، وتحولت البساتين إلى مخالفات بناء، ومشاريع سكن مؤقت، وهذا يعود أولاً إلى عجز القوانين عن منع البناء فيها، وإلى الحاجة الماسة للسكن، وكذلك اضطرار الفلاح لبيعها بسبب عجزه عن استثمارها وخصوصاً بعد أن منعت الدولة عنه الدعم، وتركته وحيداً في مواجهة الأزمات والغلاء.

تقلصت المساحات الخضراء التي تم الاعتداء عليها علناً، ولم تتمكن وزارة الزراعة من منعها، وتواطأ بعض مدراء الزراعة عليها، وتم البناء على حدود مجاري الأنهار، وسدت بعض الينابيع في الريف الغربي لبناء عقار، وتعرضت الأشجار للاقتلاع الجائر من الشوارع من بعض رؤساء البلديات من أجل أمتار قليلة لخدمة صاحب محل أو دكان.

البنى التحتية.. على المخطط فقط

تسير الخدمات الأساسية على هدى المخطط، وترك مساحات السكن العشوائي على هواها في الإساءة إلى البيئة والتربة دون رادع، ولأنه لا يجوز أن تقر المشاريع لتخديم مناطق السكن العشوائي تضررت مناطق أخرى نظيفة ومخدمة، ففي مدينة قطنا نتيجة للتأخر في إنجاز مشروع الصرف الصحي لأحد الأحياء المخالفة تم تلويث نبع الماء الذي يشرب منه سكان المدينة، وهو من أعذب الينابيع في الريف الدمشقي كونه يتغذى من ذوبان ثلوج جبل الشيخ.

القصة كانت في استخدام الأهالي للحفر الفنية مما أدى لتسرب المياه المالحة للنهر وبالتالي إصابة أكثر من ألف مواطن بوباء التهاب الكبد الوبائي الأمر الذي اجبر المجلس البلدي على إقرار مشروع الصرف الصحي عاجلاً، بالرغم من ذلك تعرض لصعوبات في إنجازه، وبقي جزء ضمن الحي الذي يكب دون تخديم بسبب المخالفات الكثيرة التي نشأت نتيجة لتعاطي الجهات المعنية مع هذه الحالة باللين والانتهازية. مشاريع المياه في نفس المدينة ليست بأحسن

والمخالفات التي لا تحل إلا برضا المالك الحقيقي، وبناء جدار قد يعرضك للمخالفة، والبنوك حلم بعيد، ولا قروض مخفضة ولا عادلة.. وقد تغزو قرارات استملاك مفاجئة أية أرض وأي عقار..

ولهذا انفتحت أبواب واسعة وعلى مصاريعها أمام الفاسدين الذين يعيشون في المكاتب الفنية تحت مسميات ورش الهدم، وأنصاف المهندسين، والذين يستغلون حاجة المواطن في هذه المشاعات الإسمنتية لبيت يؤويه.

ويظل هذه العقلیات اتسعت المناطق الخارجة على التنظيم، وامتدت بقبح إلى الشوارع المنظمة في عناق غبي يوضح لمن يريد التفتيش من الرقابة الداخلية بأن أمراً مربياً يجري، ولكن النتائج تأتي دوماً على رأس المواطن، أو بالتراضي.

وبعض الأحياء المحظوظة هيئ لها أن تدخل المخططات التنظيمية بشكل مفاجئ بسبب تعيين محافظ مقرب لأحد ساكنيها، أو متنفذ قادر على لي عنق المخطط ليحتضن الحي الجديد المنظم. والأمثلة أكثر من أن تحصى عن مخططات تعرجت وتلوت وتقطعت وتوصلت واتسعت وانفرجت حسب إرادة متنفذ أو صاحب سطوة في جهة تنفيذية ما أو خارجها ..

مرحلة واحدة لريف دمشق

الاجتماع الذي ترأسه محافظ ريف دمشق أخيراً خرج بجملة من التوجيهات، وتحدث عن إنجاز مرحلتين من المخطط النهائي لمحافظة ريف دمشق، والانتهاه من مرحلتين. أشار المحافظ إلى أهمية التخطيط الإقليمي، ودوره بتحقيق التنمية المتوازنة مع الأخذ بعين الاعتبار تحديد المناطق المأمولة من خلال إعطاء بيانات دقيقة لعمليات النمو المستقبلية، والتي من خلالها يمكن الوصول إلى مخططات إقليمية قادرة على تلبية الحاجة لسنوات طويلة دون الحاجة إلى تعديلها كل فترة.

وفي حديثه مع أعضاء لجنة التخطيط الإقليمي أشار المحافظ إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والديمغرافية لكل منطقة مع مواكبة الحفاظ على البيئة ولحظ منظومة متكاملة للنقل، وتأمين إدارة رشيدة لأراضي أملاك الدولة، والدراسة الدقيقة للبنية التحتية وشبكات الخدمات، مديرة مشروع المخطط الإقليمي شرحت الخطوات التي تم قطعها لإنجاز المشروع، فالأولى تضمنت جميع البيانات لمنطقة الدراسة، والثانية تضمنت تحليل البيانات. رغم أهمية المرحلتين الأولى والثانية ولكن المدد الطويلة لهذه الدراسات تضع عقبة أمام الأمل في إنجاز المرحلة الثالثة، فعشرات السنوات من الانتظار للوصول إلى تحقيق

«تقنين كهربائي» على قاعدة «خيار وفقوس»...

أصابع الاتهام تشير لعمالقة نهب استفادوا بصفقات استيراد المولدات الكهربائية

◀ حسان منجه

تتوازى وتيرة انقطاع الكهرباء في المحافظات السورية مع تزايد وتسارع حجم التصريحات الرسمية المنطلقة من أروقة الوزارة، والإطلالات المتكررة لوزير الطاقة الكهربائية لتبرر هذا الانقطاع بشتى الوسائل، فالتبرير على ما يبدو أكثر أهمية لدى بعض الجهات الرسمية من محاولة إيجاد واستنباط الحلول، ف«جداول التقنين» لم يعد من الممكن وصفها بهذا الاسم، لأن ساعات الانقطاع وصلت إلى ١٢ ساعة في اليوم الواحد، أي أن ساعات التغذية الكهربائية لا تتعدى ٥٠% يومياً، وهذا ما لا يمكن تسميته تقنياً، فأزمة القطاع الكهربائي الآن تعكس حقيقة الخلل البنيوي والهيكلي في جذور هذا القطاع، والذي يتجاوز تفجير أحد خطوط النفط، أو تعثر تزويد المحطات بالوقود اللازم لتشغيلها بالقطارات إلى بعض المناطق...

تقنين عشوائي

التقنين العشوائي هو سيد الموقف اليوم، والذي لم يُعرف إلى الآن ما هي ضرورات تفاوت انقطاع التيار الكهربائي من محافظة لأخرى، أو بين مناطق المحافظة ذاتها، أو بين حي وآخر أحياناً، ففي أغلب المحافظات تنقطع الكهرباء ثلاث ساعات متواصلة، لتأتي بعدها ثلاث ساعات أخرى، أي أن ساعات التقنين الإجمالية تصل إلى ١٢ ساعة يومياً، إلا أن ذلك لا يحدث في مناطق أخرى، فلا تساو في التقنين الكهربائي على اختلاف المناطق، حيث يوجد أخياء بدمشق مثلاً لا تقطع فيها الكهرباء سوى ٣ ساعات يومياً، بينما يصل الانقطاع في بعضها الآخر لـ ١٢ ساعة يومياً، وبات السوريون يبحثون اليوم عن المساواة في تقنين الكهرباء على اختلاف مناطقهم، فليس من العدل هذا التباين في الانقطاع بين منطقة وأخرى، كما أنه لا بد من التساؤل: ما هي مبررات هذا التفاوت في التقنين أساساً؟

إن المناطق التي لا تقطع فيها الكهرباء كسوهاا ليست بالمصنفة سياحياً أو صناعياً كي تتم مراعاتها، فما هي المعايير المعتمدة في التفاوت بالانقطاع الكهربائي بين المناطق والإحياء السورية من جانب وزارة الكهرباء إذأ؟ وهل بات السوريون مصنفين على قاعدة «خيار وفقوس»؟ أي أن هناك مواطنين من الدرجة الأولى، بينما يصنف آخرون بدرجات أدنى؟

تخريب ممنهج

جذور مشكلة القطاع الكهربائي، تتمثل بأن هناك قطاعاً جرى تدميره في السابق، عبر الإهمال الحكومي المتراكم لمشاكله، والساعي من وراء كل ذلك لخصخصته، وهذا ما كان مرسوماً له، فالخصخصة لا يمكن أن تمر إلا بطريق واحد، هو ضرب هذا القطاع، وافتعال الأزمات فيه، لتبرير إدخال الاستثمار الخاص إليه في وقت لاحق، بحجة عجز الحكومة عن حل أزماته كما سيبررون لاحقاً، وبالتالي كانت سياسة تخريب هذا القطاع الممنهجة، هي

التي مورست في السنوات السابقة، والقائمون على تنفيذ السياسات الحكومية استطاعوا إيصال القطاع الكهربائي إلى ذروة الأزمة، ليأتوا ويؤكدوا بعد ذلك أن لا حل لأزماته إلا بعرضه على الاستثمار، وهو ما قالوه في السابق، ولا يستبعد تكراره اليوم، متناسين أن لدخول القطاع الخاص إلى القطاع الكهربائي تداعيات اجتماعية واقتصادية كارثية، حيث تمت تعرية تجارب القطاع الخاص في الدول المتقدمة، والذي مثل له هذا القطاع «بقرة حلوب» تدر عليه الأرباح الفاحشة دون انقطاع، والتجربة الروسية لا تزال شاهدة للعيان، فإذا سمح للقطاع الخاص دخول الاستثمار بالقطاع الكهربائي، فإنه سيربط أسعار الكهرباء المباعة في السوق المحلية بأسعار النفط العالمي، وهذا ما ليس لسوريين مقدرة على تحمله.

من المستفيد؟

في عام ٢٠٠٦ عانى السوريون من أزمة كهربائية حادة، وانقطاع شبيه بالوضع الحالي على امتداد صيف متواصل، ليظن بعدها السوريون أن أزمة الكهرباء باتت خلفهم، ولم يكونوا مدركين أنهم سيشهدون هكذا أزمة في المستقبل القريب، والتي ستعيدهم إلى زمن الشموع، وأيام القنديل الكهربائي، والمولدات الكهربائية..

أقبل العديد من السوريين على اقتناء المولدات الكهربائية خلال الأزمة الحالية، لإحساسهم قبل معرفتهم بطول الأزمة وعمقها، تلك المولدات التي شهدت أسعارها ارتفاعاً بأكثر من ١٠٠% منذ مطلع شهر أيلول ٢٠١١ إلى اليوم، فالمولدات الصينية التي لم تكن أسعارها لتتجاوز ٣٤ ألف ليرة في حينها، هي اليوم بما يزيد عن ٧٠ ألف ليرة، والأسعار دون نقاش طبعاً، فسوق تلك المولدات بات رائجاً، والطلب عليها يتعاظم..

لا يمكن لأحد أن ينكر أن من استفاد من الأزمة الكهربائية في عام ٢٠٠٦، هم عمالقة النهب الاقتصادي، والمصنفون ضمن طبقة رجال الأعمال، وتجار سوريون من الدرجة



الأولى، والذين عقدوا صفقات استيراد لتلك المولدات الكهربائية من الخارج حينها، وهذا ما ترك شعوراً أن هناك تواطئاً من نوع ما بين الوزارة ومستغلي الأزمات، وهذا يطرح علينا التساؤل حول طبيعة المستفيدين الحاليين من وراء هذه الأزمة؟ أليسوا هم المستفيدين السابقين ذاتهم!. ومن الذي يقف وراء ارتفاع أسعار المولدات الكهربائية بهذا المستوى في السوق السورية؟

الأرقام «أكبر برهان»

الأزمة بعكس ما يحاول أن يصورها البعض الحكومي، من أنها نتاج أوضاع طارئة نعانيتها الآن، فالأزمة حقيقية، ولم تحصل بشكل مفاجئ، بل إن حالة هذا القطاع قد تردت بفعل الإهمال التراكمي لمحطات التوليد، وخروج بعضها من الخدمة، دون التفكير بإصلاحها، والتي تضاف إلى السرقة والرشاوى والفساد، والإبقاء على مشكلة الفاقد الكهربائي (الفني، التجاري) دون حلول، واعتبارها أزمة مستعصية، والتغطية عليها بالحديث الدائم عن الدعم الكبير للكيلو الواط الساعي، وتحمله «الدعم المقدم للمواطن» مسؤولية الخسائر التي يعانيتها القطاع الكهربائي، وهذا ما أوصل القطاع الكهربائي إلى هذه الحالة المزرية، فالأرقام تشير إلى أنه كان لدى سورية احتياطي دوار من الطاقة الكهربائية أكثر من ١٣٠٠ ميغا واط في عام ٢٠٠٠، بينما أعلنت المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية في عام ٢٠٠٩، أن العجز يصل إلى حدود ١٠٠٠ ميغاواط، وسيصل في عام ٢٠١٢ إلى ١٨٠٠ ميغاواط، أليس القائمون على هذا القطاع هم أنفسهم من أوصله إلى هذه الحالة المتردية؟

بدائل تقابل بالرفض الحكومي

أمام هذا التراجع في الإنتاج الكهربائي، والتحول من الفائض إلى العجز خلال عقد من الزمن، كان يتزايد الإصرار الحكومي على «حل» مشكلات القطاع الكهربائي

مع شريكهم الأوروبي فقط دون سواء، وهذا ما ضاعف الأزمة عمقاً، فرئيس الوزراء السابق ناجي العطري، حقل الشركات الغربية مسؤولية الصعوبات التي يعانيتها القطاع الكهرباء بعد أزمة عام ٢٠٠٦، لرفضها إقامة محطات جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية (محطتين بقوة ٧٥٠ ميغاوات لكل منهما، أحدهما في دير علي، والأخرى بدير الزور)، وذلك نتيجة الضغوط التي تمارسها الدول الغربية، فالمسؤولون أصروا على حل مشكلة القطاع الكهربائي، باتهام شركة ميتسوبيشي بأخذ تعليمات من جنرال إلكتريك، أو برفض شركة سيمنس الألمانية تركيب محطات كهربائية في سورية، وذلك دون محاولة البحث عن بدائل، والتي باعتقادنا يتوفر منها الكثير، بل إن وزارة الكهرباء كانت تؤخر التوقيع النهائي على عقود توسيع محطات الطاقة الحرارية في سورية، وإخفاق الاتفاق مع الجانب الروسي على توسيع محطة تشرين، فما الذي يقف وراء تأخير التوقيع على عقود تساهم في حل مشكلة قطاع استراتيجي؟ تتعكس مشكلته على القطاع الصناعي والتجاري، وعلى المواطن السوري، وزيادة أعبائه بالدرجة الأولى، لإجباره على البحث عن بدائل لم تكن واردة بقائمة مصاريفه...

تحت «المقصلة» الأوروبية

البعض يمكن أن يبدي هجوماً على اقتراح شراء أو تركيب المحطات الكهربائية الروسية الصنع، أو يمكن أن يسجل اعتراضاً على الاستعانة بتقنيات بعض الدول الناشئة في مجال تركيب محطات كهربائية على اعتبارها أقل جودة، وهنا لن ندخل في تحديد المواصفات أو الجودة، ولكن لا بد من التساؤل: هل من الأفضل الإبقاء على أزمة القطاع الكهربائي أم الاستعانة بالخبرات والمعدات الروسية أو الصينية؟ ولماذا الإصرار الحكومي على استمرار الأزمة ورفض البدائل المتاحة؟ ولماذا يضعون أهم قطاعاتنا الإستراتيجية تحت مقصلة شركات الدول الأوروبية؟

الحل بضبط الفوائد والسرقات

إن أمان القطاع الكهربائي هو جزء من الأمن الوطني، ووضعه بين يدي القطاع الخاص يمثل تهديداً لهذا الأمن، وذلك لأن المستثمرين لا يعينهم إيصال الكهرباء إلى الناس بالأسعار التي تتاسبهم، بل إن همهم الوحيد هو الربح، ولا يأبهون بالناس والوطن والأمن الوطني، فإذا ما تذرع البعض بضعف التمويل، وهو ما يدفعهم لإدخال القطاع الخاص، أو إهمال هذا القطاع، فإننا لا بد من تذكيرهم، بأن الفاقد الكهربائي والهدر والسرقات تكلف وزارة الكهرباء نحو ٥ مليار ليرة شهرياً، وبما يقارب ٦٠ مليار ليرة سنوياً، وهذا الهدر كفيل إذا ما تم ضبطه وضخه في شرايين القطاع الكهربائي، بحل مشكلة هذا القطاع خلال خمس سنوات فقط، ويعاني قطاع الكهرباء في سورية من أزمة تمويل، خصوصاً وأن إحدى الدراسات السابقة، أكدت حاجة هذا القطاع لنحو ٣,٥ مليار يورو للاستثمار في مجال التوليد وحده في السنوات الخمس القادمة، وضبط تلك الفوائد والسرقات سيؤمن مبالغ الاستثمار تلك دون شك.

■ ■

النقد ممنوع بحجج وتأويلات... والفيصل للنتائج طبعاً!

أنتجت واقعاً سيئاً

بعد كل ما قالته الحكومة السابقة بحق الصحافة، ورغم كل هجومها عليها، إلا أن في حقيقة الأمر، فقد خلفت تلك الحكومة بفضل سياساتها المتبعة، واقعاً اقتصادياً سيئاً، واقتصاداً مشوهاً، وتدمير أهم قطاع اقتصادي، ألا وهو الزراعة، والفشل في تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة التي بقيت حبراً على ورق، ليرتفع خلالها معدلا الفقر والبطالة، وكل ذلك لم يشن رئيس الحكومة عن مهاجمة الصحافة، وها هو اليوم، وزير الاقتصاد يسير على الطريق ذاته الآن، حيث إن قرارات الحكومة الحالية، ساهمت في تخفيض أسعار صرف الليرة ١٨% في ثلاثة أشهر، ورفع أسعار السلع والمواد الغذائية والأساسية بأكثر من ٥٠%. وذلك بفضل تأثير قرار إيقاف الاستيراد، والتذبذب بقضية تمويل المستوردات، و تراجع قيمة الليرة على الأسواق أيضاً، وكل هذا أدى بمحصلة الأمر، إلى ارتفاع معدلات الفقر، وازدياد معدلات البطالة طبعاً، ورغم كل ذلك، فإنهم رفضوا انتقاد الصحافة لهم..

للحكومة الحالية نقول:

للحكومة الحالية لا بد أن نقول: أنتجت القرارات الاقتصادية التي اتخذتها العديد من الأزمات، فمن أزمة المازوت وتفاقمها، وإنكار الحكومة لوجودها، إلى الغاز، وصولاً إلى لقمة عيش المواطن، وهو الخبز، أليست هذه كلها نتائج ما اتبعوه من سياسات وأجراءات؟ ألا يتوجب على الصحافة في هذه الحالة فضح ما ترتب على سياساتهم الحالية من نتائج على حياة السوريين ومعيشتهم؟ أم أنهم اعتادوا على أن تكون الصحافة أبواقاً لبعض القابعين خلف مكابتهم؟

■ ■



الإلكتروني غير المتوافق مع السياسات الحكومية المتبعة خلال تلك الفترة، ناعاً إياه «بالعناصر المعادية لإنجاح عملية التنمية في سورية، والتي تسوق الكلمات من دون مسؤولية». وهذا لا يختلف -من حيث الجوهر- عن رفض وزير الاقتصاد الحالي للصحافة، وعجزه عن تحمل ما كتبه الصحافة عن السياسات التي تنتهجها الحكومة الحالية، واتهامه إياها بعدم المعرفة الاقتصادية..

اتهامات بالجملة

ما تقوله الصحافة، وما يجب أن نتطق به دائماً، يجب أن يكون تجسيداً ونقلاً لحياة الناس ومعاناتهم، لا أن يكونوا ناقلاً لتصريحات المسؤولين وتلميع قراراتهم، وإنكار ما أحدثته تلك القرارات من أزمات على الحياة الاقتصادية

الأقليات القومية..

ومشروع الدستور

◀ عشتار محمود

أشار مشروع الدستور السوري الجديد إلى حقوق القوميات المختلفة ضمن سورية إشارة خجولة في المادة التاسعة منه والتي تقول: « يكفل الدستور حماية التنوع الثقافي للمجتمع السوري بجميع مكوناته وتعدد روافده، باعتباره تراثاً وطنياً يعزز الوحدة الوطنية في إطار وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية».. تعد المادة التاسعة إضافة نوعية جديدة مقارنة بالدستور المعمول به حالياً، ولكنها إذا ما قيسـت إلى الظرف الملموس فإنها دون شك أقل مما يتطلبه الواقع السوري المتأزم، فإن استمرار تهميش القوميات غير العربية طوال عقود مضت أدى إلى تفاقم احتقانهم وتدني ثقتهم بالدولة إلى الحدود الدنيا، فإلى جانب الحرمان من الجنسية لقسم من أكراد سورية المشكلة التي أخذت طريقها إلى الحل خلال الأحداث الأخيرة وإن لم تكن حلت بالكامل حتى الآن فإن حقوقاً أخرى للأقليات القومية ما تزال غائبة عن مشروع الدستور الجديد، منها حق الأقليات القومية بأن تدرس بلغتها القومية، وبأن يعترف بهذه اللغات كلغات يتكلم بها الشعب السوري على التوازي مع كون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة كما ورد في المادة الرابعة من مشروع الدستور..

إن التفاوضي عن الاعتراف صراحة بوجود الأقليات القومية، وعدم الاعتراف بحقوقها كاملة، لن يلغي وجودها الواقعي ولكنه سيبقي الباب موارباً أمام إمكانية استغلال الخارج لقضيتهم، خصوصاً إذا فهمنا استراتيجيات العمل العربي التي تستهدف التفتيت معتمدة على الاختلافات الثانوية القومية والدينية والطائفية.. ومن جهة أخرى، فإن من حق الأقليات القومية أن تنتمي إلى وطنها سورية انتماءً كاملاً غير منقوص، وهي التي قدمت كما قدم كامل الشعب السوري الشهداء والتضحيات على مذبح حرية سورية واستقلالها. ■■

◀ زهير مشعان

يقول المثل :«أن تأتي متأخراً خيرٌ من ألا تأتي..!» ويقول المثل الآخر: «ليس بالإمكان أكثر مما كان..»! أمّا المثل الشعبي فيقول :«الذي لا يحضر عززته تلد جدياً..!» لا شك أنّ عرض مشروع الدستور والاستفتاء عليه يأتي في ظلّ (الأزمة العميقة) التي تمر بها سورية وفي ظلّ موازين القوى الموجودة المضطربة داخلياً وخارجياً نتيجة الأزمة الرأسمالية وانعكاساتها، وبالتالي تركت مفاعيلها على صياغته وعلى الموقف منه سواء من القوى السياسية أو المواطنين الذين سيسنتفون عليه إذ... ما من مواطن إلا ومسته الأزمة إمّا سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو أمنياً، ومن هنا حكمه عليه سيكون تحت تأثيرها وتلك الأمثال نضرها ولعلها خير معبر عن ذلك وعن واقع الحال في الإعداد والمواقف..

بداية لا شك أنّ مشروع الدستور الذي يمكن القول عنه (القديم الجديد) خطوة متقدمة في الاتجاه الصحيح، فقد رسخ العديد من الايجابيات وطورها كما في العمل والصحة والتعليم، وإن تغيرت بعض المسميات فأعلى معدل نمو وأعمق عدالة اجتماعية هي «الاشتراكية».. كما أزاح العديد من السلبيات والمواد التي تجاوزها الزمن كالمادة الثامنة التي جاء إلغاؤها تحصيل حاصل فرضها الواقع.. وتوسيع لهامش الحريات والمشاركة وحقّ الإضراب والتظاهر وغيرها... لكن هذه الخطوة جاءت متأخرة، ومتأخرة جداً، ويمكن القول إنها جاءت في الوقت الضائع، وسبق أن طالبنا بالإصلاح الجذري والشامل وحذرنا.. وكان يجب أن تأتي قبل سنوات أو على الأقل منذ انفجار الأزمة التي مازال البعض لا يعترف بها ويعتبرها مؤامرة خارجية فقط ويصرّ على الحلّ الأمني..متجاهلاً عن عمد الحلّ ومطالب وحقوق الشعب.. كما أنّ الإصلاحات يجب أن تكون جملة واحدة ليكون تأثيرها مترابطاً وليست خطوة هنا وأخرى هناك مع فارق زمني يضعف تأثيرها.

لذا ربما ستكون هذه خطوة إلى الأمام.. وربما خطوتين إلى الوراء إذا جرى تفويتها أو تفريعها من محتواها من خلال التعليمات التنفيذية والقوانين اللاحقة، كما جرى مع الخطوات الإصلاحية السابقة.. كرفع الأحكام العرفية والعفو والفرص العديدة التي توفرت لحل الأزمة والخروج منها بأقل الخسائر ولم تنفذ بشكلها المناسب مما ولّد انعدام الثقة لدى المواطنين وحتى لدى أنصارها وممن كانوا ملحقين بها ومستفيدين منها وهم

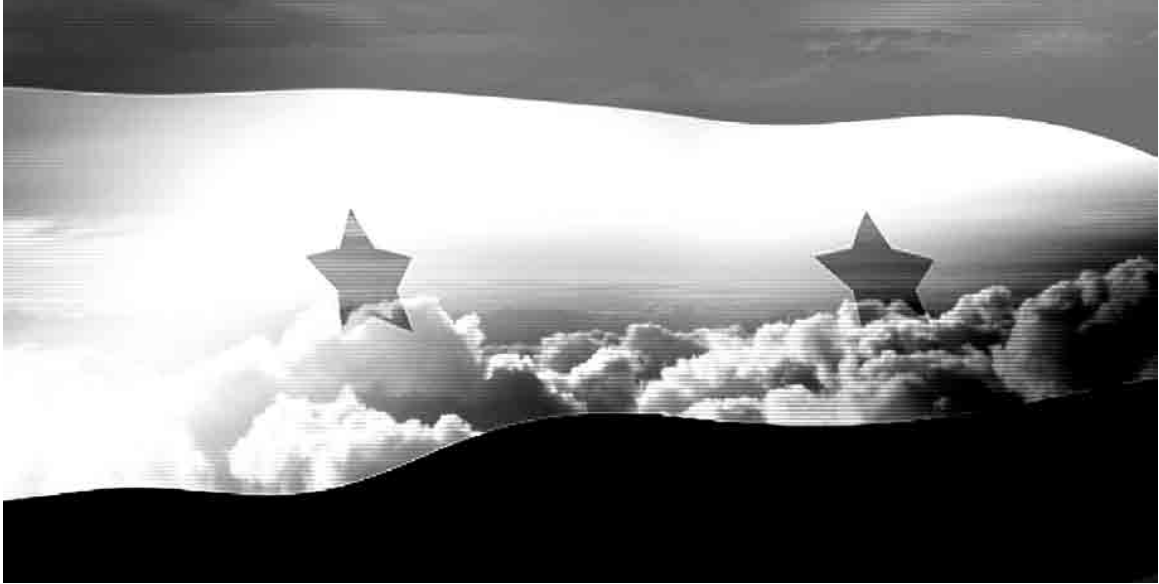
في الواقع لا حول لهم ولا قوة ناهيك عن عامل الزمن..

وهذا ينطبق على من اتخذوا موقف المقاطعة مسبقاً وتخلوا عن حقّهم.. ولعل هذا ما يريده الذين لا يرغبون بحلّ الأزمة سواء كانوا موالاة أم معارضة في الداخل والخارج مع تحفظي على هذه المسميات والثنائيات الوهمية.. لأنّ الثنائية الحقيقية الآن هي موقف وطني وموقفٌ لا وطني،وهو موجود بين الاثنين.. وفي الموقفين.. كما أنّ أي دستور مهما كان جيداً لا يمكن تفعيله في ظلّ هيمنة قوى القمع والفساد التنفيذية والمتنفذة، كما أنّ مقارنة هذه الخطوة الإصلاحية بالبلدان الموجودة في المنطقة واعتبارها سبقاً وانجازاً كبيراً فيها من المبالغة الشيء الكثير لأنّه من الخطأ القياس بالأدنى أو تجاهل متطلبات الحاجة والواقع والإمكانات، وكذلك القول ليس بالإمكان أكثر مما كان.. لأنّ الشعب السوري بحضارته وتاريخه وإمكاناته وتضحياته وقدراته يحتاج ويستحق أكثر من ذلك بكثير.. كما أنّ القوى المعادية في الداخل والخارج تسعى للانقراض من أية خطوة إصلاحية.. بل وتشويهاها وتدفع باتجاه المزيد من التوتر..وتعيق أية حلول مهما كانت درجتها..

وأود كمواطن أن أطرح بعض التساؤلات:

● لقد استغرقت لجنة الأعداد المكونة من بضعة وعشرين مواطناً أكثر من شهرين حتى أنجزته مع تقديرنا لجهودها والظروف التي ضغطت

تساؤلات حول الدستور القديم الجديد



بالصلاحيات الواسعة للرئاسة والسلطة التنفيذية وعدم توازنها على الأقل مع السلطة التشريعية ومنها حق حلّ مجلس الشعب المنتخب من الشعب وليس العكس..؟

● وأخيراً..هل يمكن أن يحل الدستور القديم الجديد الأزمة، أو يكون بداية حلّ لها وخاصة أن الفترة المحددة لتغيير القوانين كي تتوافق معه ثلاث سنوات وهي أيضاً طويلة والأمور لا تحتمل مزيداً من التأخير واللعب في الوقت الضائع.. أم في هذه الحالة يمكن اعتباره دستوراً مؤقتاً أو مرحلة انتقالية ريثما تترسخ بعض الأسس الديمقراطية؛ ومن هنا جاء إعداده من لجنة منتقاة مقبولة نسبياً،وليس من جمعية تأسيسية تشترك فيها كل أطياف المجتمع وقواه السياسية القديمة والمولودة مجدداً..؟

● وفي النهاية..

إنّ أي دستور مهما بلغ من الجودة يبقى حبراً على ورق إذا لم تُفعل الحياة السياسية وتكون مطابقة لحركة المجتمع وفي ظلّ (قانون الانتخابات)الحالي، سيُعاد إنتاج كثير من القوى والوجوه المهيمنة وهو لا يتناسب مع الدستور ولا مع متطلبات الشعب في المشاركة الحقيقية وبالتالي يجب أن يكون أول الأولويات بعد إقرار الدستور وقبل انتخاب مجلس شعب جديد هو تعديله وإعداد قانون يعتمد سورية دائرة واحدة ويعتمد النسبية، ويحقق التمثيل السياسي الحقيقي في مجلس الشعب..والأ كأنك يا أبأ زيد ما غزيت..

الانتماء لسورية الأم أولاً!



من أي حوار لما بعد سماع رأيه..تبدأ من اليقين بأن هذا التحريض الأعمى وتغذية الأحقاد هو السراب وليس الواقع.. تبدأ من الإشارة المباشرة لأي مظهر طائفي استسغنا وجوده في حياتنا ولم نخرج ساكناً لتقويمه..تبدأ من توظيف هذا الحماس الشبابي للتغيير في كشف زيف المتملقين والفاستدين وتسليط الأضواء على السبب الحقيقي وراء هذا الانقسام بين السوريين وتجعل من بلادنا دولة فتية بالفعل قد تخلصت من وجوه بائسة هرمة تعودت شفاهاها على تكرار وعود وعود وزعت ياساً وحصدت حقداً دمواياً وجعلت من لامبالاتها شعاراً من شعارات «الولاء والوفاء للنهج الحكيم». تبدأ من التوقف عن تعداد الطوائف وحساب الأكرية والأقلية والنسب المئوية والأنصار والتعرف على طريقة جديدة في الحساب تجعل من السوريين يرون أن الحقيقة تحدد «طائفتين» فقط في سورية – ظالم ومظلوم.. حاقـد ومتسامح.. غني وفقير .. مستبد ومقموع .. تبدأ من العمل الحثيث لخلق وعي شعبي يترفع على ضيق الرؤية الطائفية والمذهبية وترى في رفض التسلح والعنف من جميع الأطراف والإصلاح الجاد الجاد الجاد والسريع – مهما كلف ذلك من تغيير في الوجود– الحل الأمثل وتطلق من أن «الأم سورية» أكبر من أي كان.

على عملها، فهل الفترة بين عرضه والتصويت عليه وهي حوالي عشرة أيام كافية لمناقشته وتكوين (رأي عام حقيقي) حوله من قبل ملايين المواطنين..أم أنه سيجري سلقه سلقاً وسيكون إقراره تحصيل حاصل أيضاً..؟

● لماذا لم تُعرض مناقشات اللجنة المعدة حول مواده علناً لتتيح للمواطنين تكوين فكرة عنها وعن مواقف أعضائها وإشراكهم كنشاط سياسي لاتخاذ موقف دقيق منها.؟

● هل خرجت اللجنة برأي موحد أم أن هناك آراء وتباينات بغض النظر عن حجمها..وكيف حُسمت الأمور ومن حسمها..؟ وهذا يقودنا إلى تساؤل وربما هو الأهم: هل التصويت على المشروع ككل، بعجره ويجره وبالتالي تمرير بعض المواد مسألة ديمقراطية.. أمّا كان يجب أن تُعرض المواد الخلافية وهي كما اعتقد قليلة على التصويت ومنها مدة الرئاسة مثلاً سبع سنوات وهي طويلة بنظر كثير من المواطنين، كما أنها لا تتناسب مع مدة مجلس الشعب ذات السنوات الأربع ولا تتناسب مع الخطط الخمسية الاقتصادية الاجتماعية، وكذلك المادة الثالثة التي تحدد دين رئيس الدولة، وهي تتناقض مع المساواة في الحقوق والواجبات للمواطنين بغض النظر عن الدين والقومية و..و.. ويبدو أنها وضعت تحت ضغط الخوف من القوى الدينية المتشددة ومحاولة استرضائها على حساب المكونات الأخرى للمجتمع السوري وحتى لا تتخذها ذريعة أخرى، وأيضاً المواد المتعلقة

الانتقام الطائفي

«الانتقام الطائفي» كما يحاول البعض أن يوظفها إلى ممارسة فعلية للحياة الديمقراطية تشير إلى المخطئ بغض النظر على انتمائه الطائفي، لذا وبلاستفادة من هذا الحراك يتم الخروج من هذه الدائرة المغلقة من العنف والعنف المضاد والتوقف عن إلقاء التهم، والتوجه بخطا ثابتة لحياة سياسية صحيّة تقدر شرارة عملية المحاسبة الواعية البعيدة عن خلفيات طائفية انتقامية، فما الجدوى من اتهام طائفة معينة بارتكاب المظالم سوى في زيادة التحريض و زيادة العداء بينما في الحقيقة يعاني الكثير من منتسبيها من نفس الظلم من نفس الجهة التي تظلم الآخرين؟

ماالحل؟؟

الحل يبدأ بتحديد المشكلة، ثم محاسبة مجرضيها وكشف من يغذيها، يبدأ من الشباب، من تشييط وتشجيع الانتماءات والتجمعات البعيدة عن التوجهات الدينية والطائفية..من فتح الأفاق امام حياة سياسية تسمح بانتشار الأحزاب والجمعيات الشبابية التي تشكل الراصد المحايد لأي خلل اجتماعي..تبدأ من البيت والجامعة والمدرسة.. تبدأ من ابتعادنا الفوري عن الكلام الانشائي ونظم الفصائد التي تمجد سورية والسوريين والانخراط الفعلي في عملية التصحيح وتقويم الأخطاء..تبدأ من تأجيل السؤال المتعلق بدين الطرف الآخر

ولدت مع اليقين بأنني من إحدى الأقليات السورية في بلدي، في البيت- المدرسة – جماعات وجماعات مصغرة بدأت تتطفل على خياراتي اليومية في الصداقة والاجتماع، ومع مرور الأيام بدأت أسباب ذلك تتراى لي، إنه الخوف، الخوف من المجهول، والتوجس من «الأخر»...إنها تراكمات من الثقافة المشوهة التي تفرض الخوف من «الأخر» الخوف الذي ولد نتيجة تغييرات التاريخ والجغرافيا حتى أصبح من السمات العامة التي تميز «أرض الأديان» فكانت السلاح المثالي الذي أغرى حركات الاستغلال العالمي و الممر الأمن للتدخل الأجنبي والوسيلة المثلى للتقسيم والتشردم.

كثيرون تحت تأثير الصدمة الراهنة، يستسيغون شعارات مزيفة يمارسون الإنكار اليومي ليبقى الحال كما كان عليه، لسان حالهم يقول«أما كان الوضع أفضل من شهور مضت»!،«مالنا ومالهذا التغيير الذي سيقضيني كفرد من أقلية..!»، متناسياً أنه كان جالسا لسنين على فوهة البركان، متجاهلاً الصورة الأكبر التي لم تكن للحظة طائفية الصبغة، بل كانت صراعاً طبقياً بين مستبدين يستأثرون بالثروة وأفراد بسطاء يشنون كلاماً براقاً بأبحث الأثمان، و يتراكمون طوال اليوم لتأمين لقمة العيش التي تكفي بالكاد، و متناسيا أن العدو الأعظم هو ذلك الخبيث الذي يلعب على أوتار الطائفية ليخفي عيوبه وتجاوزاته التي تفوق كل تصور، ليخفي صفقاته المشبوهة التي فتحت الأبواب للأجنبي والتي يغطيها بمشاريعه «الخيرية» ليخفي تسلطه، وعدم قدرته على تحمل النقد بالتخويف والتحريض والتصعيد غير المبرر وتشجيع إراقة الدماء.

وعلى هامش ذلك يبدو الحديث عن وجود طائفة حاكمة وطوائف محكومة مستهجن أيضاً.. والذي يلقي للأسف ترويحاً كبيراً من قبل فضائيات النقط التي استعذبت منهجاً طائفيا واضحا لدرجة الوقاحة، لست هنا بمعرض الدفاع عن أحد فنجد هنا وهناك من يستخدم الطائفية لتأمين قاعدة من المؤيدين، لكن هذا الواقع المصطنع يؤكد أن البلاد تمر بمرحلة تغيير لابد من تحديد بوصلتها بشكل دقيق لنقل جهود الحركة الشعبية من

الرأسمالية في سورية أليست مأزومةً أيضاً..؟

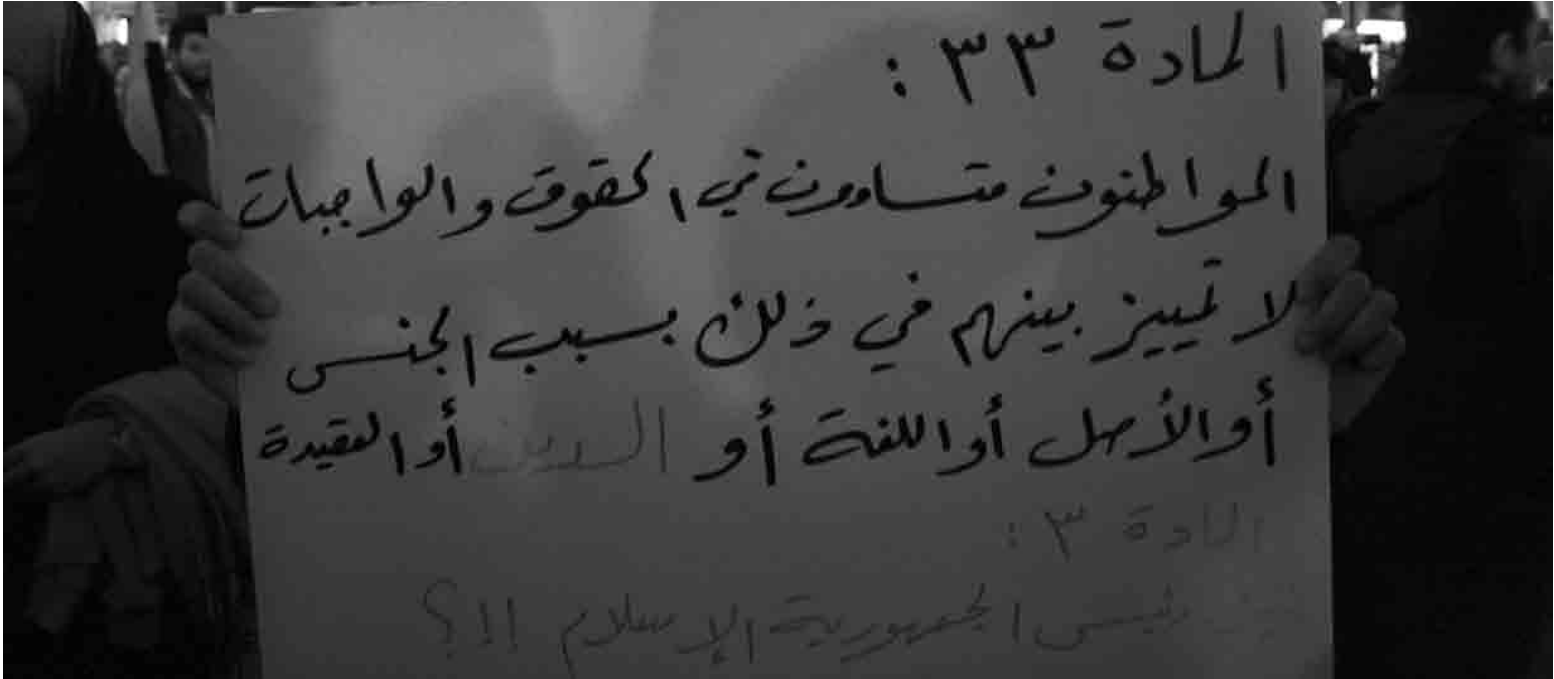
◀ مهند دليقان

يتفتق كثير من المحللين السياسيين، وخاصة أولئك النفطيين، بتحليل الأسباب الكامنة وراء ما يجري في العالم العربي. يعيد هؤلاء أسطوانة واحدة متتقلين بين مقامات مختلفة كل حسب هوى المنبر الذي يرشقنا بتحليلاته عبره. ملخص الأسطوانة: (الاستبداد، الديكتاتورية، حقوق الإنسان، الديمقراطية..الخ) ..

يتجاهل هؤلاء عمداً أو قصوراً، أن في القلب مما يجري في العالم العربي هو ما يعاينه المركز الأمريكي- الأوروبي من تراجع مضطرب في الإنتاج الحقيقي وتضاعف معدلات التضخم والبطالة والكساد جنبا إلى جنب في توليفة لم يعد بمقدور كينز وفلسفته «الرحيمة» أن يحل طلاسماها، الأمر الذي هدد ويهدد مستوى الاستهلاك في الغرب وما يرافق ذلك من احتقان اجتماعي كل ما رأيناه حتى اليوم من أثينا إلى وول ستريت ليس سوى التداعيات الأولى له ..

عمل المركز المأزوم على تصدير أزمته الراهنة منذ مطالع الألفية، من خلال حربه على «الإرهاب» في أفغانستان وغيرها، ومن ثم حربه من أجل «الديمقراطية» في العراق والسودان و..و..الخ. ولكن ما تندر الإشارة إليه هو أن هذه الصادرات (الحرب على الإرهاب والديمقراطية) سبقتها طوال النصف الثاني من القرن العشرين صادرات من نوع آخر لأزمة مستمرة هي الأزمة البنوية للرأسمالية في مرحلتها العليا مرحلة (ريا رأس المال المالي العالمي). صدرت الرأسمالية أزمتهـا من خلال الانتقال من الاستعمار القديم «مرغمة» نحو الاستعمار الجديد بأساليبه المعروفة

دستور جديد ... ولكن؟



◀ ستيركوه ميقرى

يفيدنا العلم بأن الأضداد توجد متوحدة وفي صراع مستمر في كل الظواهر طبيعية كانت أم اجتماعية، وأن التراكمات الكمية التي تتراكم نتيجة لهذا التناقض التناحري بين الأضداد ينتج عنها كيفية جديدة أكثر تطوراً من سابقتها، وباعتبار أن طريق التطور ليس مستقيماً بل لولبياً، فإن هذه الكيفية الجديدة التي نضت الكيفية السابقة يجب أن تحافظ على كل ما هو إيجابي فيها، وتعطينا في الوقت نفسه ظاهرة وكيفية أكثر تقدماً وتطوراً من الظاهرة السابقة .

وإذا بحثنا الأزمة السورية من وجهة النظر العلمية تلك ، نستطيع القول أنها جاءت نتيجة حتمية للتناقض التناحري الحاصل بين القوى المنتجة من جهة وعلاقات الإنتاج من جهة أخرى، فنتيجة للتراكمات الحاصلة خلال عدة عقود في سورية ، أصبحت القوى المنتجة مقيدة بعلاقات إنتاج متخلفة عنها (الثروة + السلطة + الفساد) وأصبحت تشكل سدا منيعاً أمام تطورها اللاحق ، لذلك كان لا بد من ضرب العلاقات السابقة ووضع علاقات جديدة متوافقة مع مستوى تطور القوى المنتجة ، وتتيح لها في الوقت نفسه أن تتطور لاحقاً ، ولكن هذه التغييرات لا تصيب البناء التحتي فقط ، بل لابد من أن تطال التغييراتالبنى الفوقية أيضاً (الدولة والنظام السياسي والمؤسسات الحقوقية والثقافية والفنية والأخلاقية وغيرها) ، و التي منها تغيير الدستور الذي يعتبر (القانون الأول) في كل دولة والذي يجب على هده أن تصاغ كل القوانين الأخرى .

ولا شك أن إقرار دستور جديد يقر فيه مبدأ سيادة القانون، أساس الحكم في الدولة ،والتعددية السياسية وتحقيق الديمقراطية للأحزاب والقوى الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية للسوريين، سيساهم في حلحلة الأزمة الناشئة ، وعلى الرغم من أن الدستور الجديد حافظ جزئياً على كل ماهو ايجابي في الدستور الحالي ، وأضاف إيجابيات أكثر تأتي على رأسها قضية منح حق الإضراب عن العمل وهي قضية كانت غائبة كلياً في الدستور الحالي، كما نص على قضية هامة جداً وهي أن تتعهد الدولة في تحقيق حد من النمو وتحقيق العدالة الاجتماعية وأن يتوازى دخل المواطن مع الحد الضروري للمعيشة والضمان الاجتماعي للعمال ،أضف إليها إقرار التعددية السياسية التي كانت مسجونة بموجب المادة الثامنة من الدستور الحالي .

إلا أنه وجدت فيه العديد من المطبات التي فيها محاباة للقوى الرجعية المسترة بالإسلام على

حساب علمانية الدولة التي لا يمكن لسورية أن تقوم إلا عليها ، بسبب تنوع طوائف ومذاهب ومكونات الشعب السوري، الذي يتكون من ٢٣ طائفة و ٥ قوميات إضافة للقومية العربية ، في حين أن القوى التي تشكل الآن غالبية المجلس الوطني الذي يسمى للتدخل الخارجي، والتي لم تكن ترى بالاحتل العثماني شقيقاً فقط بل واليا وخليفة للمؤمنين، وكان هذا المحتل السبب الرئيسي وربما الوحيد الذي أدى إلى تخلف بلادنا طيلة أربعة قرون من هذا الاحتلال البغيض، هاهي تسعى لعودة هذه الخلافة عبر تأسيس مجلسها في اسطنبول التركية ، وهي إلى الآن تكفر وتلعن الثورة العربية الكبرى التي أدت إلى تخلص العرب من الاحتلال العثماني، ولا شك أن المادة الثالثة من الدستور الجديد هي لب المشكلة، فهي اشترطت أن يكون دين رئيس الدولة الإسلام ،وصحيح أن هذه الصيغة تعني ان الدولة لا دين لها، لكن شرط أن يكون رئيس الدولة مسلماً، يجعل من هذه المادة مادة لا تمت إلى الديمقراطية بصلة ، وهي التي يسعى السوريون اليوم كي تكون صفة ملازمة لسورية المقبلة، لأن الديمقراطية تتضمن بالضرورة، عنصر المساواة.
وعلينا أن لا ننسى بأنه تاريخياً كان المسيحيون هم الأقدم في سورية ،وكانوا يشكلون الغالبية العظمى من الشعب السوري قبل مجيء الإسلام بقرون، وهم كانوا مع المسلمين من المدافعين الأشاوس عن تراب هذه الأرض، وعلينا أن لا ننسى شجاعة عيسى العوام الذي كان الساعد الأيمن لصالح الدين في مقاتلة الصليبيين وهو مسيحي ، وعلينا أن لا ننسى أيضا بطولة الشهيد (جول جمال)

في حرب السويس وكيف قام بعملية بطولية أدت إلى غرق البارجة الفرنسية جان دارك وهو مسيحي أيضا، وقد قدم المسيحيون مثل إخوتهم المسلمين الكثير من الشهداء في الثورة السورية الكبرى وفي حرب فلسطين وحرب ال ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وما زالوا ،فلماذا نحملهم ذنباً في أنهم خلقوا ليسوا مسلمين ، وبالتالي تمنع عنهم حق المساواة بالمواطنة بينهم وبين المسلمين في هذا الحق المشروع لهم ،لذلك فإن إعادة الأمور إلى نصابها وإعطاء كل ذي حق حقه ، يقتضي إلغاء هذا الشرط ليتساوى السوريون في الحقوق والواجبات . كما أخل هذا الشرط أيضا بحقوق نصف المجتمع السوري ، عندما جاءت الصياغة بصيغة الذكر، وقد يقول قائل بأن الصيغة تجوز على الجنسين ، ولكن ماذا لو تمسك أعضاء المحكمة الدستورية العليا بهذه الصيغة ، وكانوا ملكيين أكثر من الملك، إنه سؤال كان على الدستور أن يجيب عليه في متنه ولا يترك للاجتهاادات والتأويلات التي يمكن أن تصدر من هنا وهناك وأظن أنها ستصدر حتما .

وتتص الفقرة الثانية من هذه المادة على أن الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع، وعدم النص عن المصادر الأخرى يفهم منه أن الفقه الإسلامي هو المصدر الأول، وقد يفهمه الآخرون بأنه المصدر الوحيد، ومع موافقتنا على هذه الفقرة نسبياً ، يجب أن نبين أن الفقه الإسلامي بغناه وتنوعه حين وضعه الأولون من الفقهاء لعب دورا ايجابيا بل وتقديميا في حياة المسلمين آنذاك ،وعلى الرغم من الاختلافات الحادة أحيانا بين هذه المذاهب على أساس الحديث النبوي القائل

تحت شعار: لكي تكون سورية نموذجاً للوحدة الوطنية

وقال الرفيق منذر إن إقامة حكومة وحدة وطنية ضرورة تستدعي الإسراع في إنجازها لقطع الطريق على دعوات الحرب الأهلية، وأخذ البلاد إلى منعرجات خطيرة، ودعا إلى محاسبة الفاسدين الكبار الذين أدخلوا البلاد في هذا النفق المظلم. واختتم منذر كلمته الالترجالية بالدعوة إلى وحدة الوطن وسلامته الذي هو أغلى وأكبر من الموالاة والمعارضة.

واختتم الاعتصام كما بدأ بالنشيد الوطني السوري. وكانت الجبهة قد قالت في دعوتها للاعتصام إنها موجهة إلى كل الحريصين على أن تكون سورية نموذجاً حقيقياً للتساوي التام بين مواطنيها بغض النظر عن الاختلاف في الدين والطائفة والعرق والجنس.

هذا وقد تمت تغطية الاعتصام من الكثير من وسائل الاعلام المحلية والعربية والدولية

ومن الشعارات التي رددتها حناجر الشباب اخترنا:

كل الشعب كل الشعب\ بسورية كل الشعب\ بدو من مجلس الشعب

مسאוاة لكل الشعب

سوريين سوريين\ بكل المدن السورية\ من

كل مذهب من كل دين بالجولان وبغفرين\ باللواء والميادين ومن الشام لحمص\ بالسويداء وبدعرا \ بطرطوس ويحماة اليوم الجد اليوم الجد\ من كل وطني لازم رد\ من كل سوري لازم رد

ما راح نرضى بالتمييز\ نحنا كلنا سوريين اليوم الجد اليوم الجد\ من كل وطني لازم رد دم الشهداء مالو رخيص\ والخاين هو الرخيص

بدنا لقمة وكلمة حرة\ ما بدنا تدخل من برا ما منريدا ما منريدا\ المادة الثالثة ما منريدا رئيس الوزراء والأشمر شيخك يا شام\ هدول أجدادك سورية\ ما رضيو بالإنقسام عليها عليها علينا\ راية عدالة وحرية عليها عليها علينا\ دينك واحد يا سورية سورية دولة للكل \شعبا ما بيرضى بالذل شعبك سوريا جبار\ عالفاسد أعلن حصار.

■ ■

أن الرجل يستطيع ذلك ،وعدم المساواة هذه هي نظرة من بقايا النظام الإقطاعي الذي زال من الوجود لكن بقاياه الفكرية التي منها أفضلية الرجل على المرأة ما زالت باقية إلى الآن ، وقد لعب دورا أساسيا في هذه النظرة عقلية الرجل الشرقي الذي تمكن بسببها من تجيير النظرة الإسلامية تجاه المرأة، والتي أعلت من شأنها وساوتها بالرجل « لا فضل لعربي على أعجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى » و« الناس متساونن كأسنان المشط لكنه فسر التعاليم الإسلامية وأولها حسب عرفه وعاداته وميوله الشرقية، أضف إلى ذلك ان فقهاء المسلمين قصروا ولم يطبقوا النصوص القرآنية بما تتلاءم وروح النص ومقاصد الشريعة. لذلك كان من الضروري أن يرد في الدستور نص واضح وصريح على المساواة ،بحيث تعدل المادة وتصبح كالتالي « تعمل الدولة على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتوفر لها جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع » وأخيرا نقول أن المجتمع السوري بكل مذاهبه وقومياته بصرف النظر عن ميولهم وانتماءاتهم يحتاج إلى دستور يؤمن المساواة للمواطنين على مبدأ سيادة القانون بحيث لا يوجد أحد فوقه بل الجميع تحت مظلته وباعتبار أن الدستور لم يؤخذ حتى الآن فإننا نرى ضرورة حتمية بأن تؤخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار وعلينا الابتعاد عن محاباة البعض لأن الدين لله والوطن للجميع . ■■

الدستور السوري الجديد ... ملاحظات أولية !

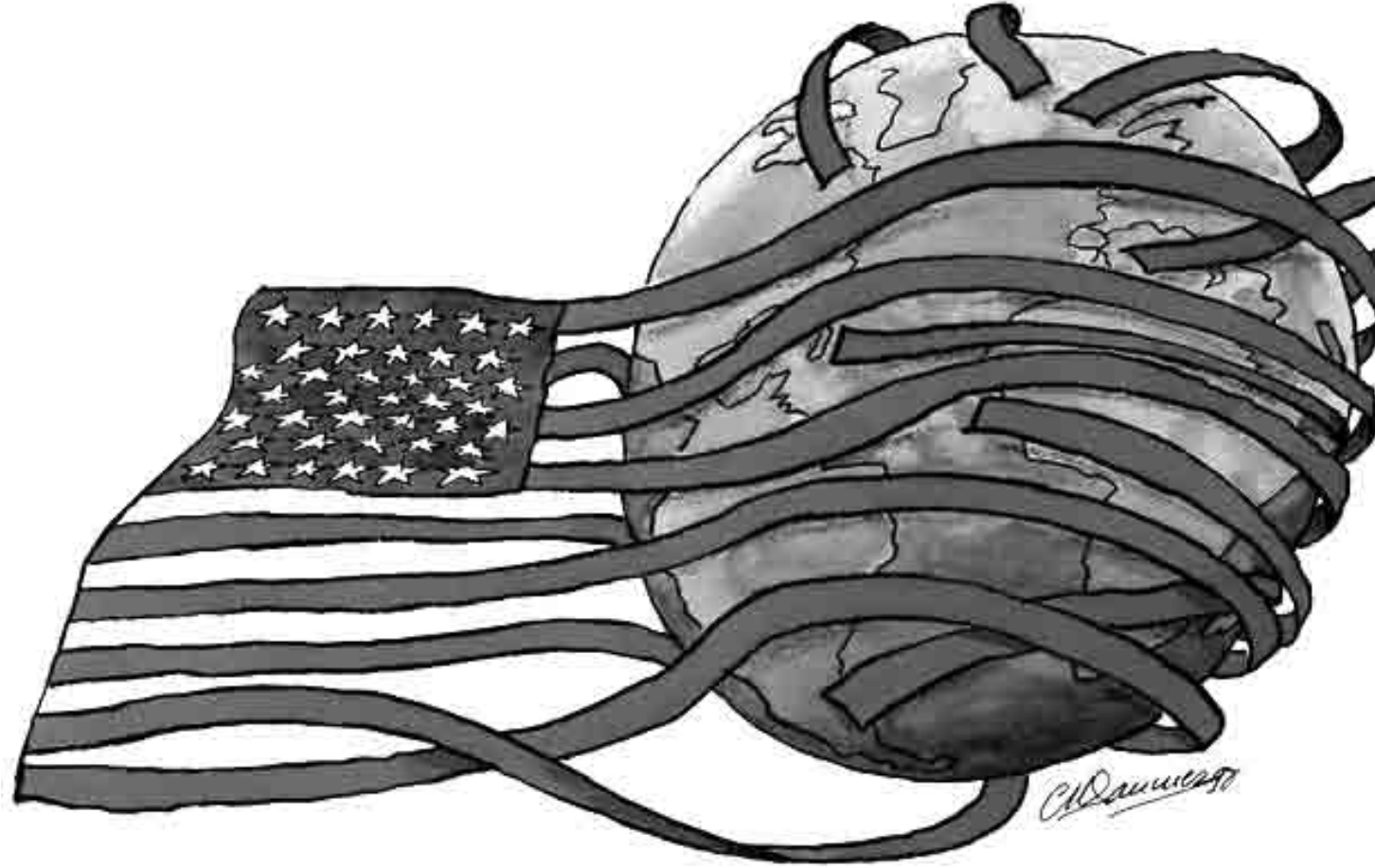
إن احدى ابرز تعقيدات الوضع السوري في الفترة الماضية كان وجود قوى يمكن ان نسميها بـ«قوى ما فوق الدولة»، قوى تستطيع تجاوز أي قانون أو مرسوم أو عرف اجتماعي حتى، وهي قوى الفساد الكبير، ولذلك فإن الخطر الأكبر على الدستور ليس في بعض نصوصه القاصرة فقط، بل في استمرار وجود تلك القوى، ومن هنا فإن أي دستور جديد دون استئصال مراكز الفساد ودون لجمها سيبقى حبرا على ورق حسب رأي أغلبية الناس، وهذا ما سيؤثر بالتأكيد على نسب المشاركين في الاستفتاء عليه، أي أن إصدار الدستور كان يجب أن يكون ضمن حزمة إصلاحات جذرية وشاملة، وأولها إقصاء الفاسدين حتى يستطيع أن يؤسس للتغيير الوطني الديمقراطي الحقيقي، قولاً وفعلًا . كما أن المادة الثالثة، وتحديد دين رئيس الجمهورية بالاسلام تعتبر من الكبائر كما نعتقد باعتباره يطنعن مبدأ المواطنة في الصميم، ويؤسس لشرح سجد تأثيراته لاحقاً

إن التعامل مع الشعب على أساس الأغلبية والأكثرية الدينية دستورياً أمر غير مقبول دائماً وخصوصاً في ظرف كالظرف السوري، وفي مرحلة تاريخية كالمرحلة التي نعيشها، ويؤسس لخلق بلبله كان الوطن بغنى عنها بمسلميه ومسيحييه فالانتماء الديني لم يكن يوماً شرطاً حقيقياً للتعبير عن هذا وذاك.

■ ■

■ ■

طبيعة الأزمة الرأسمالية الحالية



◀ بقلم: برابهات باتنيك
أمين عام الحزب الشيوعي الهندي الماركسي
تعريب: هاني مشتاق

يتفق الجميع على أن النظام الرأسمالي يجتاز أزمة خطيرة، ولكن الناس على اختلافهم كل يقرأ الأزمة بطريقة مختلفة. فوجهة نظر الشيوعيين، ويتفق معها حتى علماء الاقتصاد التقدميين مثل بول كروغمان وجوزيف ستجلتز، وهي تقول بأن الأزمة بمجملها نتيجة لانهايار «فقاعة» الإسكان، ونظرا لهذه الحال من الأزمة، فإن الإنفاق الخاص، سواء على الاستهلاك أو على الاستثمار، من غير المحتمل أن يزداد في المستقبل المنظور،

والنهوض به ثانية يمكن فقط من خلال زيادة في إنفاق الدولة، مما يعني أنه في كل من الولايات المتحدة وفي أوروبا، وبعيدا عن تبني إجراءات تقشفية، على الدولة أن تقوم بدل ذلك بزيادة إنفاقها . وحقيقة أن هذا العلاج الشا في لكل مظاهر الأزمة لم يتم تنبيهه، جرى توضيحها بعدئذ من خلال «علم الاقتصاد السيئ» لصناع الرأي، و«سوء نية» الجمهوريين، وقساوة قلب اليمين، وهلم جرا. وجهة النظر هذه، باختصار، ترى الأزمة على وجه الحصر كظاهرة معزولة وتحدث لمرة واحدة ووضِع أو مَأزق يحدث بالمصادفة أن يقع فيه اقتصاد الولايات المتحدة ومن ثم اقتصاد العالم بسبب انهيار الازدهار القائم على«فقاعة» والتي تسترت على إثارتها السياسية النقدية غير المسؤولة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في ظل رئاسة آلان غرينسبان.

أزمة هيكلية

المشكلة مع وجهة النظر هذه انها محدودة ومقيدة إلى أبعد الحدود، وهي لا ترى الحقيقة بكاملها . فالأزمة التي تسبب بها انهيار «فقاعة» الإسكان ما هي إلا جزء من الحكاية، فهي نفسها مستقرة ضمن أزمة هيكلية أساسية للنظام الرأسمالي. وفي الواقع لقد أبقي كل من «الدوت كوم» و «فقاعات» الإسكان هذه الأزمة الهيكلية مخفية، ومع انهيارهما فإننا لم نجد أمامنا فقط الأزمة التي تسبب بها هذا انهيار نفسه ولكن عبئها الثقيل على الأزمة الهيكلية التي تتكشف الآن أيضا . نظرا لأن هذه الأزمة الهيكلية مغروسة في منطق النظام الرأسمالي، وما لدينا هو أزمة نظامية، وليست أزمة متقطعة أو دورية، حيث لا طريق للخروج منها. باختصار، لقد دخلنا مرحلة الأزمة المطولة للنظام الرأسمالي التي تذكر بعقد الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي ستفتح ليس على الفور ولكن من خلال سلسلة متكاملة من التطورات السياسية التي سيطلق العنان لها، كما في الثلاثيات والأربعينيات لاحتمالات وامكانيات ثورية حقيقية للتفوق على النظام وتجاوزه.

دعنا نبدأ من خلال طرح السؤال: لماذا يوجد معارضة مؤثرة جدا لانفاق الدولة كوسيلة للتعلم على الأزمة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا؟ ولماذا يوجد طلب دؤوب مؤيد «للتقشف» الذي يميل إلى مقاومة الأزمة؟ أن تقول أن «علم الاقتصاد السيء» لا يكفي. «فعلم الاقتصاد» الذي يكتسب السيادة في أي وقت هو ذلك الذي تصادق عليه الطبقة المسيطرة (هو افتراض صحيح وحقيقي بشكل خاص عن علم الاقتصاد لان له علاقة بسياسة الدولة). و «علم الاقتصاد السيء» هو أحد الآليات التي من خلالها تمارس المصالح المالية للشركات الكبرى والتي تهيمن على النظام الرأسمالي المعاصر ضغطها . لقد تم فرض «التقشف» لأن رأس المال المالي يعارض انفاق الدولة الواسع النطاق لتحفيز الاقتصاد . ان هذه المصالح لا تعارض نشاطية الدولة في حد ذاتها، لكنها تريد لتلك النشاطية ان تأخذ شكل تقديم الحوافز لها هي، ولتعزيز مصالحها، كسبل لانعاش الاقتصاد .انها لا تريد فعل الدولة المباشر من اجل هذا الغرض من خلال انفاق عام أكبر. وأي فعل للدولة يعمل مستقلاً عن رأس المال المالي، والذي يسعى للعمل مباشرة بدلاً من العمل من خلال تعزيز وتشجيع المصالح المالية للشركات الكبرى، يقوض ويضعف الشرعية الاجتماعية للنظام الرأسمالي، وبخاصة المصالح المالية للشركات الكبرى. نظرا لأنه يطرح السؤال التالي إذا كان مطلوبا من الدولة ان تصلح وتثبت النظام، عندها لماذا تحتاج النظام ككل، ولماذا لا يكون لدينا ملكية الدولة نفسها ؟ لذلك فإن رأس المال المالي في الولايات المتحدة لا اعتراضات لديه حيال الثلاثة عشر ترليون دولار من دعم الدولة لاستقرار وترسيخ النظام المالي، ولكن في اللحظة التي يطرح فيها السؤال حول انفاق الدولة لانعاش الاقتصاد، تبدأ هذه المصالح في الوعظ والتبشير بفضائل وميزات «التقشف». ان عهد سيطرة المال بسبب ذلك هو حيث «تدخل الدولة في إدارة الطلب» وفقا لكينز.

الحرب، كامتداد للأزمة!

فقد قدرت وحدة البحوث في الكونغرس الأمريكي، أن تكون الولايات المتحدة قد أنفقت مع نهاية العام المالي ٢٠١١ مبلغا قدره ٨٠٢ مليار دولار أمريكي على تمويل الحرب. إلا أن كلا من الاقتصادادي الأمريكي جوزيف ستيجليتز، الفائز بجائزة نوبل للاقتصاد لعام ٢٠٠١، وليندا جي بيلمير، كبيرة المحاضرين في شؤون السياسة العامة والتمويل والموازات في جامعة هارفارد الأمريكية، يعتقدان أن الكلفة الحقيقية لحرب العراق قد بلغت ثلاثة تريليونات مليار دولار.

الآن، النظام الرأسمالي يتطلب دائماَ بعض التحفيز خارجي النمو من اجل ادامة نموه، إنه يستطيع إدامة النمو كليا على قوته الخاصة، بمعنى كليا لأن النمو يحدث، لبعض الوقت، ولكن إذا ما اضمحل النمو لأي سبب، بما في ذلك بروز اختناقات بسبب النمو الهابط والذي بواسطته ينقله باتجاه الاستثمار الأدنى والنمو الهابط والذي بواسطته ينقله باتجاه حالة ثابتة ومستقرة، أي بمعنى باتجاه حالة إعادة إنتاج بسيط. ولإنقاذ النظام وتخليصه من إعادة الإنتاج البسيط وضمان أن النمو لا يفقد قوة دفعه أو ينهار متراجعا إلى حالة من إعادة الإنتاج البسيط فإنه الشيء الذي يجري ضمانه من خلال عمل مجموعة من التحفيز خارجي النمو أو المنشأ .

الحفز الخارجي

تاريخياً، لقد لعب هذا الدور مجموعتان من التحفيز خارجي المنشأ الأولى هي كامل النظام الاستعماري الذي لعب هذا الدور حتى الحرب العالمية الأولى. وقد استخدم مصطلح «النظام الاستعماري» هنا ليس لمجرد الإشارة إلى الاستيلاء والتملك الاستعماري ونصف الاستعماري كما في الهند والصين، ولكن أيضا إلى ما سمي «المستوطنات الاستعمارية» التي طرد منها «سكانها الاصليين» لايواء المهاجرين من المركز الرأسمالي. وقد دعم النظام الاستعماري النمو في ظل النظام الرأسمالي في الاسلوب التالي: إلى جانب هجرة السكان إلى المستوطنات الاستعمارية أو المناطق المعتدلة المناخ من مستوطنات البيض، كان هناك أيضا هجرة موازية لرأس المال إلى هذه المناطق من المركز الرأسمالي إلا أن هذا «التصدير لرأس المال» من المركز صار ممكنا من خلال الاستيلاء على الفائض من إمتلكات الاستعمارية ونصف الاستعمارية «المستقلة اسميا» وهكذا فإن «نزف» الفائض دون أي مقابل من الهند والمستعمرات الأخرى حول صادرات رأس المال من المركز الرأسمالي إلى المستوطنات الاستعمارية، ولكن ضمن هذه الحركات في أحجام ومبالغ «القيمة» كان هناك أيضا تغييرات هامة تتعلق ببنية السلعة: فبريطانيا، البلد الرأسمالي القيادي وأيضا البلد القيادي في تصدير – رأس المال، لم تنتج السلع والبضائع التي كان عليها طلب عال من المستوطنات الاستعمارية، مثل الولايات المتحدة. والطلب هناك كان ضخما على المواد الخام أي المعادن والسلع الأساسية، التي أنتجت في الممتلكات الاستعمارية. لهذا السبب فإن صادرات بريطانيا الرئيسة صارت ممكنة أولا من خلال السلع والبضائع البريطانية مثل الاجواخ التي بيعت في الأسواق الهندية والشرقية الأخرى، والسلع والبضائع التي صدرت من هذه البلدان إلى بلدان مثيلة أو حيث حدث «النزف» أو حتى إلى حد أكبر من هذه البلدان. وقد أمكن

بيع السلع البريطانية في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة لأنه كان هناك أسواقا «جاهزة للاستعمال» وأسواقها يمكن استخدامها لتتزيل البضائع البريطانية، إلى الحد المطلوب، في أي وقت.

هذا النموذج الخاص من الحركة العالمية لرأس المال والسلع والذي كان ملائما ومريحا جدا من وجهة نظر المركز الرأسمالي، أسفر عن الازدهار الطويل جدا الذي شهده النظام الرأسمالي من أواسط القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى. وبعد هذه الحرب، انهار هذا النموذج. فقد أراد البرجوازيون المحليون في المستعمرات الحيز أو المساحة الخاصة بهم، فاليابان برزت كمنافس لبريطانيا في الأسواق الآسيوية وصار المجال للاستثمار في العالم الجديد مستنزفا مع «الإغلاق للحدود»، كما أن المجال لمزيد من خفض التصنيع في اقتصادات مثل الهند بدأ أيضا يصبح أكثر فاكثر مجدودا. وكان الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي تعبيرا عن حقيقة أن الآلية القديمة للتعويم المحفز في النظام الرأسمالي لم تعد تؤدي وظيفتها .

وقد انتهى الكساد فقط عندما أصبح المحفز الخارجي المنشأ الثاني للنظام الرأسمالي أي إنفاق الدولة، نافذ المفعول، أولا من أجل تحضيريات الحرب، وما بعد الحرب، تحت تأثير ضغط الطبقة العاملة وتهديد الاشتراكية، لإدخال بعض تدابير وإجراءات «رفاهية الدولة»، ولكن تدخل الدولة في إدارة الطلب يأخذ الآن مجراه المألوف: بروز رأس المال المالي العالمي كقوة مهيمنة تحت مظلة النظام الرأسمالي، ولأسباب أشير إليها سابقا، قد أضعف الفرصة من أجله. إن النظام الرأسمالي باختصار يفتقر الآن إلى أية آلية لنقل النمو المستدام له.

الأجور الحقيقية المتدنية

وعلاوة على ذلك، يحدث هذا في الظروف التي تصبح فيها الحاجة لمثل هكذا آلية حادة وملحة. دعنا ننظر في سبب هذا . مع العولمة يكون هناك تدفق أكثر حرية وانسيابا لرأس المال، بما في ذلك على شكل مال وأيضا على شكل سلع وخدمات، عبر البلدان أكثر من أي وقت في تاريخ الرأسمالية. ونتيجة لذلك، فإن رأس المال من العاصمة (إلى جانب رأس المال المحلي الكبير) يمكنه أن يجعل مقر الإنتاج في بلدان العالم الثالث، حيث الاجور متدنية بسبب وجود احتياطي ضخم من القوى العاملة، وتصدير هذا الإنتاج إلى الأسواق في المدن الرئيسية. وهذا بدوره يجعل أجور العمال في البلدان الكبيرة غير محصنة وعرضة للسقوط باتجاه الانحدار الذي يمارس من خلال الاحتياطات العملية الموجودة في بلدان العالم الثالث. وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تدنى معدل

الأجور الحقيقية للعمال في العقود الثلاثة الأخيرة قرابة ٣٠٪. في بلدان العالم الثالث بدورها، لا يبدو الأمر وكأن معدل الأجور الحقيقي يزداد، على العكس تماما، فعدم الشفقة وتهجير صغار المنتجين بما في ذلك الفلاحون، وهي سمة مميزة أخرى للعملة، يستتبع تضخم الجيش الاحتياطي للعمال والذي يمارس أيضا ضغطا باتجاه الهبوط على معدل الأجر الحقيقي للعمال الذين يشكلون جيش العمال النشط للنظام الرأسمالي. ومع أخذ اقتصاد العالم ككل، لذلك، هناك ميل بالنسبة لمعدل الأجر الحقيقي للعمال نحو التدني، أو على أقل تقدير، ان لا يزداد . وفي الوقت نفسه، ومن ناحية أخرى، هناك زيادة ثابتة في إنتاجية العامل بما يعني أن حصة فضل القيمة في الإنتاج الاجمالي تزداد .

والآن، نظرا لأن روبية إنتاج تأتي للعمال تعطي زيادة لكمية أكبر بكثير من الاستهلاك الذي تعطي روبية تأتي للرأسماليين، فآية زيادة في حصة فضل القيمة في الإنتاج لها، وأشياء أخرى تبقى على حالها، تأثير في إضعاف الطلب. وإذا ازدادت استثمارات الرأسماليين عندما تأتهم الروبية الزائدة، عند ذلك هذا التأثير المهبط للطلب يمكن أن يتم التغلب عليه، ويمكن أن يتحقق المحصول المنتج الكلي. ولكن، فقد رأينا بالفعل أن الميل بالنسبة لاستثمار الرأسماليين، بعيدا عن الزيادة، سيبقى منكشأ أو منخفضا في غياب أية آلية للنمو المستدام. والنتيجة الصافية لذلك هي ميل واضح باتجاه أزمة الإنتاج الفائض. والدولة الرأسمالية التي استطاعت توفير ترياق لهذا الميل باتجاه الإنتاج الفائض من خلال تصعيد انفاقها. وبذلك تمتص جزءا أكبر من فضل القيمة وتساعد على تحقيقه. لا يستطيع فعل هذا بسبب معارضة رأس المال المالي لإنفاق أكبر من الدولة.

وبناء عليه يتبع ذلك أن إضعاف الدولة الرأسمالية كمزود أو معيل للطلب ساعة يشاء المرء، لا يترك فقط رأسمالية العالم دون المحفز الخارجي المنشأ الأساسي والضروري من أجل المحافظة على النمو المستدام، ولكن أيضا يدفعها أكثر نحو ركود وفساد. ولسبب إضافي، أي الميل لدفع حصة فضل القيمة نحو الزيادة في إنتاج العالم. إن النظام الرأسمالي العالمي بهذه الطريقة واقع في شرك أزمة هيكلية عميقة لا وجود لطرق واضحة للهرب والخلاص منها. ولا يعني هذا القول بأن النظام الرأسمالي سينهار، لأن هذا لا يحدث إطلاقا . ولكن، كما في ثلاثينيات القرن الماضي، أزمة جديدة تبرز وهي حبلى بالاحتمالات والإمكانيات التاريخية لتجاوز النظام والتفوق عليه.

■ عن- صحيفة بيبولز ديمكراسي

الناطقة باسم الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي)

أن عدد الأمريكيين الذين يعيشون في فقر وصل إلى أكثر من ١٥٪ من السكان وارتفع إلى مستوى قياسي وهو ٤٦,٢ مليون السنة الماضية. وأوضح المكتب أيضا أن عدد الأمريكيين الذين لا يغطيهم التأمين الصحي يظل على حاله أي نحو ٥٠ مليون شخص، مع استمرار متوسط البطالة فوق نسبة ٩ بالمئة من السكان في سن العمل. وتقدر بـ ١٥ مليون عاطل في العام ٢٠١١ وهو ضعف عدد العاطلين في عام ٢٠٠٧. التجربة التاريخية للإمبراطوريات والدول (قديما وحديثا) كافة، تؤكد أن جبروت القوة العسكرية دون قوة اقتصادية مكافئة لها، سيؤدي في النهاية إلى تراجع وتدهور بل اختفاء مكانة تلك الإمبراطوريات والدول، وهو ما ينطبق حاليا على وضع الولايات المتحدة.

حذار أن تسرق هذه الموجة الثورية أيضاً!

قبل ما يقارب القرن من الآن كانت ثمة موجة ثورية تجتاح العالم العربي، ضد الاستبداد العثماني، توجت بثورة شعبية حقيقية في بلاد الشام، تمتلك كل مبرراتها الموضوعية، أطلقت عليها تسمية الثورة العربية الكبرى، ولكن من قاد الثورة وضحى وبذل دماءه وقع في فخاخ الشريف حسين وأبنائه وبايعوه قائدا للثورة، وهذا الأخير اعتمد بدوره على الكولونيل(لورانس) الذي ادعى لنفسه قيادة الثورة العربية، وانتهى كما هو معروف إلى تسليمها بالكامل لمطامع بريطانية، ووضعتها تحت سلطة الماريشال اللنبي القائد العام للقوات البريطانية، التي تقاسمت بلاد الشام مع فرنسا، ووقعت البلاد في أسر اتفاقية سايكس بيكو.

ما سبق درس من التاريخ، كان من الضروري استحضاره في خضم الثورات الشعبية الهادرة من المحيط إلى الخليج، وبغض النظر عن درجة التشابه والاختلاف بين هذا البلد العربي وذاك فإن القاسم المشترك بين هذه الثورات في الموجة الثورية الراهنة هي أنها تأتي رد فعل موضوعي على التبعية والفساد والاستبداد وما أنتجت من قمع وفقر وأمية وتخلف وغيرها من قائمة الأزمات المتلاحقة، ولكن هل من المنطقي أن ينسى المتابع أن هناك من يحاول أن يسرق هذه الموجة الثورية؟؟؟

بعيدا عن تناول إعلام الأنظمة لهذه الحركة الشعبية العارمة، الذي وصفها بالمندسين تارة، وبالجردان تارة، أو المخربين وغيرها من مصطلحات، يحفل به الخطاب الرسمي العربي من اتهامات بأاسة تؤكد أنه خطاب ينتمي إلى تاريخ آخر، وأداة عقيمة مثل غيرها من أدوات تحاول النيل من هذا الزخم الثوري، بعيدا عن كل ذلك، وبعبدا عن التناول السطحي المبتدل لنظرية المؤامرة، لا يمكن إطلاقا تجاهل الحقيقة التي تقول: إن هناك قوى دولية دخلت على خط الأزمة، وتحاول سرقة الموجة وتجييرها لا سيما وأن هذه القوى لديها مشروع تطلق عليه بعض مراكز الأبحاث الغربية علنا «سايكس بيكو٢» وتحاول تطبيقه في المنطقة، في إطار مشروعها العضوي بالهيمنة على كل مقدرات شعوب العالم لمصلحة الرأسمال المالي الدولي المأزوم والذي يحاول تأريض الأزمة التي تعصف به في هذه المنطقة الغنية بالثروات الاستراتيجية، إن الشعوب النائرة اليوم أمام مهمة مزدوجة وهي مقاومة مشاريع الهيمنة الغربية الامبريالية، وتصفية الكومبرادور المحلي باعتباره إحدى استطلاات تلك المشاريع وإحدى أدوات تنفيذ المشروع بحكم ترابط المصالح الطبقية، ولذلك فإن النضال من أجل الديمقراطية اليوم يجب أن يقرن بالنضال من أجل حماية السيادة الوطنية، والنضال من أجل توزيع عادل للثروة.

والمشكلة هنا هي أنه هناك من يريد وبحجة دخول الخارج على الخط التعامل بالعنف مع الحركة وقمعها وقتلها في المهدي، بينما المصلحة الوطنية تتطلب عكس ذلك تماما فمن الممكن أن توظف هذه الحركة ضد المشروع الرأسمالي الجديد القديم، لاسيما وأنها وطنية موضوعيا، وفي البنية والتكوين...

وهناك قوى أخرى بحجة استبداد الانظمة، تحاول أن تستجلب الخارج وتفتح الطريق أمامه لتسويق كل مشاريعه، وتضريح الحركة من محتواها التقدمي إلى مستنقع الصراعات الوهمية كالمطائفية وغيرها، أو إلى نفس السيادة الوطنية الأمر الذي يعني دخول الشعوب العربية في دوامة سايكس - بيكو ٢ بعد أن بقيت في دوامة سايكس بيكو ١ على مدى ما يقارب القرن.

■ قاسيون

الاخوان واستلاب الدولة المصرية



بكل مواقفها ومواقفها السابقة، وتنتشر فروعها في عشرات الدول على شكل «التنظيم الدولي» الذي تلعب شخصيات مثل «يوسف القرضاوي» دورا أساسيا (قيادي وسياسي) فيه. وتزداد وتيرة التحرك على طريق الاستحواذ بعد الانتخابات التي أفرزت أسوأ برلمان شهدته مصر طوال حوالي قرن ونصف من عمر الحياة البرلمانية المصرية.

نقطة البدء في عملية الاستحواذ هي تجريد الدولة من أهم عناصر قوتها الشاملة، وهو العنصر الذي لا يزال سليما حتى الآن. أي الجيش المصري. بابعاده تماما عن المعادلة السياسية خصوصا فيما يتعلق بالقرار الاستراتيجي. ورغم أن هذا هو موقف الدائرة الأوسع من النخبة السياسية بمختلف توجهاتها (سواء يوعي أو بدون وعي لمخاطر هذا الموقف). إلا أن الإخوان هم المستفيدون الرئيسيون من بين قوى الداخل المصري.

ويستكمل الاستحواذ بمده إلى خوصصة ما بيد الدولة من أجهزة إعلامية. وكذا من الأصول الهامة والحيوية المتمثلة في البنية الأساسية. وهكذا تفقد الدولة أهم ركائز وجودها.

ويضاف إلى ذلك الشرع في إدارة البلاد من خارج كل المؤسسات السياسية والدستورية والقانونية. ويتأكد هذا الشرع فيما أعلنته «الجماعة» عن تكليف مرشدها العام لئائيه «خير الشاطر» بإعداد مشروع للنهضة (رغم أن كلا الشخصين خارج البنية التنظيمية للحزب، ولا يتمتع أي منهما بأي صفة رسمية). لكنه استلاب الدولة ووضعها في يد «الجماعة» كبديل عن الدولة المصرية. لكن هذا الاستلاب لا يتم بعيدا عن الرعاية الأمريكية، والسيناريوهات الأمريكية، التي توفر المناخ تماما لإنجازه !! ■■

التناقضات فيما بينهم مهما علا صياحهم حول خلافات تطلق لإلهاء الجماهير وإبعادها عن الحقيقة. والخلاصة هي أن «الاصطفاف السياسي» الجديد قد نهض وتحدد على أساسه الموضوعي. ولأن السياسة هي تعبير مكثف عن الاقتصاد. فانه يمكن للممة الخلافات الناشئة في أي وقت وحصرها بقدر من المواقف البراجماتية المشهورة المهوذة لدى الاخوان، بإقدامهم على ممارسة قدر من المساومات، والتدرج البطيء في تحقيق هدفهم الاستراتيجي الخاص في إطار مشروع التبعية المطلقة وامتصاص دماء الشعب.

تحت مظلة الاقتصاد الحر والتبعية تنحو استراتيجية القوى الليبرالية باتجاه مزيد من الاندماج في رأس المال العالمي حتى الذوبان الكامل فيه. بينما الإخوان وتحت ذات المظلة والاستراتيجية الموحدة يعملون على تحقيق هدف ذاتي متمثل في الاستحواذ على «الدولة» ذاتها. بأن تحل «الجماعة» محل «الدولة».

أقام الاخوان حزبه بعد الانفجار الثوري العام الماضي، بعد عشرات السنين من حديث كل الأطراف السياسية المصرية حول طبيعة هذه «الجماعة». هل هي «جماعة دعوية» أم حزب سياسي. لكنهم أبقوا على الجماعة دون ميرر - إذ لم تتحول إلى جماعة دعوية واحتفظت بطبيعتها السياسية -، وكبرست قيادتها للحزب حيث تقرر كل موافقه. أي أن تحايلا قد تم، سواء على الرأي العام أو على القانون، أو على مسيرة وتطور العملية السياسية. وحولت الحزب إلى مجرد واجهة سياسية لجماعة تحتفظ

التي تقدم سلعا لعشرات الملايين من الفقراء، وبما يؤدي إليه ذلك من ارتفاع أسعارها ونزح للعملات الأجنبية إلى الخارج، وفي الأخير تتطلب استعدادها معارك ضارية كما حدث بالنسبة لقناة السويس. وبطبيعة الحال فان هذا الأسلوب قابل للاستمرار لكل ما هو حيوي وأساسي «السكك الحديدية، النقل البري والبحري والجوي، الصرف الصحي، الموانئ، المطارات، وربما قناة السويس...الخ». وهذه طامة كبرى.

هكذا كان اللقاء الذي أفصح عن توجهات السياسات الاقتصادية للقوى التي قفزت في ظرف استثنائي للهيمنة السياسية بسبب التعجل غير المبرر في الإلغاء الفعلي للمرحلة الانتقالية.

كانت جماعة الإخوان قد طرحته منذ أسابيع قليلة ضرورة خوصصة أجهزة الإعلام الحكومي من تليفزيون وصحافة وإذاعة. وهو الأمر الذي يتسق مع رغبة باقي هذه القوى المعبرة عن الطبقة التابعة ورؤيتها لمستقبل مصر بداية من الاقتصاد. ويلاحظ أن لا أحد من هؤلاء تكلم عن الصناعة ودورها، أو عن توسيع القاعدة الإنتاجية، أو عن التطوير التكنولوجي.

لا أحد تكلم عن اقتصاد مستقل أو التحرك بعيدا عن السياسات الاقتصادية للنظام القديم. لكن الأهم الذي يمثل جوهر موقفهم جميعا هو التوحد في تأييد الاقتصاد الحر في أكثر صورة تخلفا وبشاعة ووحشية وتبعية. وتعرية وفضح الرياء الشديد في كلامهم المبهم غن العدالة الاجتماعية التي لا تلقى إطلاقا مع اقتصادهم الحر. ومن ناحية أخرى وحدة جوهر الموقف الاستراتيجي والتكتيكات المتبعة، وهو ما يؤكد ثابوية

◀ ابراهيم البدر اوي

على منصة اجتماع افتتحت به «الغرفة التجارية الأمريكية - المصرية» أعمالها بينما كانت انتخابات مجلس الشعب على أشدها. اصطف ممثلو القوى الانتخابية المصرية الكبرى في مناظرة يقدمون خلالها رؤاهم حول توجهاتهم بالنسبة للسياسات الاقتصادية المصرية. كانت هذه القوى هي: حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسي للإخوان المسلمين)، حزب النور (سلفي)، حزب الوفد (ليبرالي)، حزب المصريين الأحرار (ليبرالي).

ما دار في اجتماع هؤلاء (الذين سيطروا في مجملهم على مجلس الشعب رغم تفاوت حصصهم). عبر تعبيراً دقيقاً عن توحيد مواقفهم في صياغة سيناريو دفن حلم التغيير الثوري للشعب المصري إلى مثواه الأخير. والإبقاء على جوهر النظام القديم التابع.

ممثّل حزب الوفد قرر أن المشروع «القومي» الذي يجب أن يتفق عليه الجميع، يجب أن يكون مشروعاً زراعياً، وأضاف لذلك ضرورة الاهتمام بقرارات الاستثمار.

ممثّل حزب المصريين الأحرار تحدث بشكل قاطع مدافعاً عن الاقتصاد الحر «اقتصاد السوق» وعدم تدخل الدولة في العملية الاقتصادية، اكتفاء بدورها في دفع عجلة الاقتصاد، أي جعلها مجرد دولة حارسة.

ممثّل حزب النور لم يعرض أي رؤية مكتفياً بكلمات بلاغية عن توفير كوب لبن دافئ لطفل قبل النوم، وسرير في مستشفى، ومقعد في مدرسة. وإن كان للإنصاف قد أعلن عن رفضه للخوصصة.

أما أحد الليبراليين غير الحزبيين من أعضاء الغرفة فقد حرص على إبراز المعاناة والصعوبات التي تواجه المستثمرين ورجال الأعمال.

لكن ممثّل جماعة الإخوان أفاض في عرض رؤيتهم المناهزة كلياً إلى الاقتصاد الحر، مشفوعة بأليات تعميقه وترسيخه وتبعيته. فقد استدعى تطبيق مشروع سبق أن طالبت الحكومة الأمريكية بتنفيذه أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وتبنته حكومة «عاطف عبيد» التي بدأت التدمير الشامل للاقتصاد المصري وقطعت فيه شوطاً واسعاً استكملته حكومة «أحمد نظيف». لكن الجيش المصري رفض هذا المطلب الأمريكي وتم إغلاق ملفه. كان هذا المطلب يتخفى وراء حجة إعفاء الحكومة من أعباء الاستثمار الباهظ في محطات توليد الكهرباء والمياه والطرق، واستبداله بتشجيع المشروعات التي تعمل بنظام B. O. T.، وهو ما يعني استحواذ الأجانب على هذه الأصول

هيكل: شكراً للصين وروسيا

◀ محمد حسنين هيكل

انتقد الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل البيان الذي وقعه عدد من المفكرين والناشطين في مصر بطلبون فيه بمقاطعة بضائع روسيا والصين، بسبب استخدام الدولتين لحق الفيتو ضد مشروع يتعلق بسورية عرّض على مجلس الأمن.

وحسب مقال في بوابة الوفد الالكترونية إن هيكل قال: «موقف روسيا والصين يجب أن يشكروا عليه، حتى إذا كانوا يتخذونه لمصلحة مطالبهم الاستراتيجية، فذلك ما يفعله أي طرف قوي، لكنهم خدعوا مرة قبل ذلك في ليبيا، فقد أجازوا في مجلس الأمن قراراً أخذوا الوعود والعهود بأنه سوف يظل في حدوده، وأهمها أن القوة العسكرية الأوروبية الأمريكية لن تستعمل في ليبيا»

وتابع: «لكن هؤلاء راوغوا وتدخلوا بقواتهم الجوية، وبضربات الصواريخ الموجهة، وبفوات خاصة نزلت على الأرض، وكانت هي التي فتحت طريق «طرابلس» وليس لنا أن نلومهم إذا رفضوا أن يلدغوا من نفس الحجر مرتين»



وطالب هيكل الجميع أن يقرأوا كتابا عن الثورة الليبية نشر في باريس أخيراً لـ «برنارد هنري ليفي» وهو الصديق وثيق الصلة بالرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ، والعاشق للدولة الصهيونية حسب قوله هو - وكتاب «ليفي» الجديد عنوانه «الحرب

بدون أن نحبا» - l snas erreuG aL remia - وقد شرح فيه «برنارد ليفي» دوره العملي فيما جري في ليبيا، وهو بالضبط كتاب " أعمدة الحكمة السبعة " لـ «لورانس» الذي استطاع التحكم باتجاه تطور الثورة العربية الكبرى في بدايات القرن الماضي، مع اختلافات واسعة في الجنسيات وفي الكفاءات، وحسب هيكل فإن بعض ما يرويه «ليفي» في كتابه «مرعب» فهو يقول بصراحة إنه صانع ما جري في ليبيا ومدبره، وأنه هو الذي كتب بيانات المجلس الانتقالي في ليبيا، وأنه هو الذي حرك دفعات المال وشحنات السلاح من كل مكان إلى ليبيا، وهو الذي دعا إلى حشد القوات.

وأردف هيكل: «لقد بلغت صراحة ليفي حداً غير معقول عندما وجه اللوم إلى رئيس الوزراء البريطاني دافيد كامرون «لأنه لم يقبل بالمشاركة في العمليات إلا بعد أن أخذت الشركات البريطانية نصيباً من بترو

ليبيا مقدماً» وقال ليفي أيضاً: إنه هو الذي نصح بتوظيف جامعة الدول العربية لتكون جسراً لوضع ليبيا في سلطة مجلس الأمن كي يطبق فرض حظر جوي انتهى بالطريقة التي رأيناها. ■■

أمريكا لن تسمح بمحاكمة مواطنيها بمصر

الملاحقات القضائية تأتي على خلفية كراهية الأجانب المتزايدة في البلاد، وتصريحات كبار المسؤولين توحى بأن مشاكل البلاد هي من عمل عملاء أمريكا لنشر الفوضى في الشوارع.

وأضافت أن المسؤولين الأمريكيين يسعون لحل الأزمة عبر الدبلوماسية، وحث الحكومة المصرية العسكرية على إنهاء هذه القضية أو على الأقل السماح للأمريكيين لمغادرة البلاد، وقد التقى الرئيس أوباما، ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، مع قادة مصر العسكريين في الأسابيع الأخيرة، إلا أن جهودهم فشلت،

ويذكر أن معلومات مسربة أكدت أن السلطات المصرية كانت قد أعلنت بأن هؤلاء الأمريكيين لهم دور في تأجيج الأوضاع وإثارة الفوضى في مصر.

وهذه حقيقة ناصعة الأمر الذي يفسر ارتباك الإدارة الأمريكية في التعاطي مع هذا الملف

■ ■



رغم جهود الإنقاذ الأوروبية، اليونان لن تفلت من الإفلاس



ويجب على اليونان تسديد ما قيمته ١٤,٥ مليار جنيه إسترليني بحلول ٢٠ مارس/آذار المقبل قبل أن تبدأ المساعدات على التدفق على أثينا. كما يجب عليها إقناع مؤسسات الإقراض الخاصة، وخاصة البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار، بشطب ٧٠٪ من قروضها على اليونان.

وقال مسؤول إن المفاوضات مع تلك المؤسسات ستحتاج إلى أربعة أسابيع على الأقل للحصول على موافقة المساهمين. وبدون اتفاق يتم التوصل إليه غدا، فإن تلك العملية ستأخر حتى مارس/

آذار القادم. وقالت صنداي تلغراف إن إشاعات سرت في وول ستريت مفادها بأن البنوك هناك بدأت إعداد نفسها لإفلاس اليونان بعد ٢٠ مارس/آذار المقبل مع احتمالات كبيرة بعدم استطاعة اليونان تسديد القروض المستحقة عليها بحلول ذلك التاريخ.

وزاد من تلك الشائعات تقرير المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي حول عدم قدرة أثينا على تسديد ديونها. وأكدت الصحيفة أنه حتى إذا استطاعت اليونان تنفيذ جميع إجراءات التقشف وحققت نموا اقتصاديا متفائلا فإنها لن تستطيع خفض مستوى الدين العام إلى ١٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٢٠.

■ **قاسيون وكالات وصحف**

أنه حتى في حال وفاء اليونان بتعهداتها فإن ذلك لن يكفي لتحقيق المستوى المستهدف للدين وذلك بخفضه إلى ١٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠.

خطة التقشف

وتتضمن الخطة خفض الحد الأدنى للأجور وإجراء استغناءات واسعة في القطاع العام وخفض ميزانيات الصحة والدفاع، وهي إجراءات أدت في الأسبوع الماضي إلى إشعال احتجاجات أحرقت مباني عدة في العاصمة أثينا. وقالت صنداي تلغراف إن أثينا لن ترحب بآراء شويله المتشائمة. وقد تبادل المسؤولون اليونانيون الاتهامات مع المسؤولين الألمان، واتهم اليونانيون برلين بالسعي لطرد اليونان من منطقة اليورو.

كما أن آراء شويله لا تؤيدها المستشارة أنجيلا ميركل بصورة كاملة حيث لا تزال تسعى إلى منع انهيار مالي لأثينا.

وقال مسؤول أوروبي إن ميركل تعتقد أن إفلاس اليونان سيستسبب في ارتدادات تؤدي إلى انهيارات في إسبانيا وإيطاليا ودول أخرى، وإلى تفسخ الاتحاد النقدي الأوروبي. ويؤيد هذا الاعتقاد كل من النمسا وفنلندا.

ومن غير المتوقع أن يتفق وزراء منطقة اليورو غدا على الحزمة الجديدة للمساعدات من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لليونان.

ما زالت مفاعيل الأزمة تتفاقم في اليونان، مما يثير مخاوف ليس لدى اليونانيين فحسب بل في عموم منطقة اليورو، وأفادت صحيفة بريطانية بأن وزارة المالية الألمانية تدفع حاليا اليونان باتجاه إعلان إفلاسها والموافقة على خفض البنوك قروضها، وهي خطوة ستعبرها أسواق المال إفلاسا فعليا لأثينا.

وقالت صنداي تلغراف إن وزراء مالية منطقة اليورو سيجتمعون غدا للموافقة على القسط القادم من القروض من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي التي تستهدف درء الإفلاس عن اليونان، في وقت تسعى الحكومة اليونانية لتنفيذ خطة تقشف طلبها الدائنون. لكن إجراءات التقشف القاسية التي يطلبها الدائنون ستؤدي إلى توسيع الاضطرابات في اليونان. ويعتقد وزير المالية الألماني فولفغانغ شويله أن أي حكومة يونانية لن تستطيع تنفيذها.

وترداد الصورة قتامة بينما يؤكد تقرير سري أعدته المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي أنه حتى في حال وفاء اليونان بتعهداتها فإن ذلك لن يكفي لتحقيق المستوى المستهدف للدين وذلك بخفضه إلى ١٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠.

ونقلت صنداي تلغراف عن مسؤول أوروبي قوله «إن شويله يعتقد أن اليونانيين لن يستطيعوا فعل ما يتوجب عليهم، وحتى في حال حدوث معجزة واستطاعوا الوفاء بتعهداتهم، فإن شويله وعددا آخر من المسؤولين مقتنعون بأن اليونان لن تستطيع الخروج من الأزمة».

وأضاف أن «الاعتقاد السائد حاليا هو أنه يجب على حكومة اليونان أن تعلن إفلاسها بصورة رسمية وتبدأ التفاوض حول خفض أكبر للقروض من قبل المؤسسات الدائنة، وهذه المسألة باتت في حكم متى وليس إذا».

وأكدت الصحيفة أن ملاحظات شويله ستزيد الوضع تعقيدا بالنسبة لحكومة أثينا التي سعت أمس إلى الظهور بمظهر القادرة على الانتهاء من تفاصيل خطة تقشف متكاملة.

يؤكد تقرير سري أعدته المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي



تظاهرات حاشدة في لشبونة، وشيوعي رئيساً لاتحاد النقابات زهاء نصف مليون محتج: لا أوامر لصندوق النقد هنا

شهدت العاصمة البرتغالية لشبونة مؤخراً، تظاهرة عمالية دعا لها «الاتحاد البرتغالي العام لنقابات العمال» وشارك فيها زهاء النصف مليون متظاهر احتجاجوا ضد الحكومة وتدابير الترويكاً «صندوق النقد الدولي و الاتحاد الأوروبي و البنك المركزي الأوربي». ضاقت ساحة القصر وتسمى أيضا «ساحة التجارة» بزهاء نصف مليون محتج، وهو عدد لم تشهده تظاهرة في البرتغال منذ ثلاثين عاما، لذا أطلق على الساحة ليوم واحد اسم «ساحة الشعب». حمل المتظاهرون شعارات: «لا للظلم – لا للاستغلال، – لا للفقر ولا أوامر لصندوق النقد هنا». أرمينو كارلوس السكرتير العام الجديد لاتحاد النقابات، والذي تم انتخابه قبل أسبوعين فقط طالب بتعزيز وحدة العمال في مواقع عملهم لتعميق النضال المضاد للسياسات الاقتصادية – الاجتماعية المعادية للشعب التي تنفذها الحكومة والاتحاد الأوربي. ويذكر إن مؤتمر الاتحاد النقابي عقد بمشاركة الف مندوب يمثلون ٥٠ وفدا. ورد على سؤال وجهه صحفي محافظ حول: هل يشكل انتخاب عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البرتغالي لهذا المنصب مشكلة لوحدة الحركة النقابية؟ أجاب السكرتير العام«ستكون هناك مشكلة إذا كنت أنتهي إلى حزب يقف في صف الرأسمال الكبير والمضاربين، ولكن الحزب الشيوعي البرتغالي ساهم بشكل أساسي في تحقيق الحريات و بناء الديمقراطية و لتأسيس الاتحاد العام للنقابات في عام ١٩٧٠. الجميع يعلمون أني شيوعي ومخلص لمشروع الاتحاد العام للنقابات مشروع جماهيري معبر عن الوحدة الطبقية»

وكان هذا التجمع الحاشد قد نظم قبل أربعة أيام من الموعد المقرر لبدء المانحين الدوليين في إجراء تقييم ريع سنوي لتطبيق برنامج الإنقاذ يوم الأربعاء.

ويأتي المقرضون إلى لشبونة وسط مخاوف من أن البرتغال ربما تحتاج إلى مزيد من أموال الإنقاذ ما لم يتم عمل إعادة هيكلة للديون على غرار اليونان.

وقال أرمينيو كارلوس رئيس الاتحاد العام لعمال البرتغال وهو أكبر اتحاد في البلاد: «ننتهز هذه الفرصة لأجراء تقييمنا الخاص نيابة عن أولئك الذين يعانون يوميا واضاف: «يجب ان نكتف النضال»

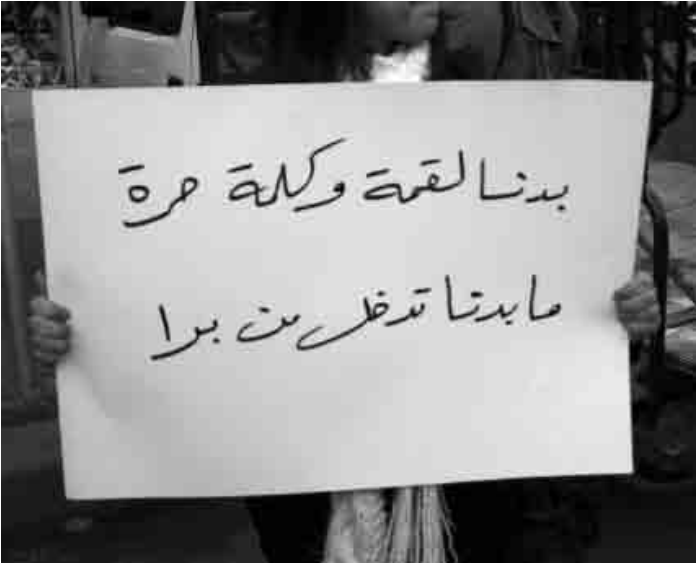
ووعد كارلوس بموجة قادمة من التجمعات الحاشدة في أنحاء البرتغال قريبا في ٢٩ فبراير/شباط. وقال: «تحتاج البلاد لنزع الحبل الذي يلتف حول عنقها»، مضيفا أن من الواجب أن تحاول البرتغال اعادة التفاوض حول ديونها بدلا من فرض المزيد من إجراءات التقشف.

وجرى هذا التجمع السلمي الحاشد تحت راية الاتحاد العام لعمال البرتغال البالغ عدد اعضائه ٧٥٠ الفا والذي رفض في الشهر الماضي توقيع إتفاق مع الحكومة بشأن اصلاح سوق العمل.

وتظهر الاحتجاجات أن الأزمة الاجتماعية تتفاقم ومن المرجح أن تتزايد، حتى على الرغم من موافقة اتحادات أخرى على الإصلاحات التي تتطلبها شروط خطة الإنقاذ.

■ ■

التدخل وفق مفهوم الغرب: قتل المدنيين لحمايتهم!



بالديموقراطية على أرضها.

وكانت التقارير أشارت إلى أن دول الخليج تعمل على دعم وتمويل أطراف من المعارضة السورية كما تسعى إلى توحيدها تحت قيادة تكون منسجمة مع توجهات الحلفاء الغربيين. في حين يقدم هذا السخاء السعودي في سم هدفه تحريض السنة ضد الشيعة، وخاصة ضد إيران.

ما سبق لا يأتي في أي حال من الأحوال في سياق الدفاع عن الأسد وسياساته، ولكن الحل لا يكون بمزيد من التدخل العسكري في الشرق الأوسط. التسليح البريطاني للبحرين استمر حتى خلال قمع التظاهرات، والولايات المتحدة ماضية في صفقة بيع طائرات حربية للسعودية بـ٦ مليار دولار.

باختصار، إن شعوب المنطقة تكافح للتخلص من الديكتاتورية، كما للخروج من عقود سوداء وطويلة من التدخل الأجنبي. وعلينا أن نقوم بما في وسعنا لدعم زجها في لعبة كبرى، الأرجح أن نهايتها حرب دموية أخرى.

■ **(«الغارديان» ـ كيفن أوفندون)**

بعد عقود طويلة من التورط في بيع الأسلحة للديكتاتوريين في الشرق الأوسط، تصبح مطالب الغرب بضرورة التدخل الإنساني أقرب إلى الشعر، إن لم نقل إنها كلام أجوف فاقد للمعنى.

أصوات كثيرة علت مطالبة بالتدخل الأجنبي في سورية خوفا من انزلاق البلاد إلى حرب أهلية، لكن أكثرها «حماسة» أتى من جهة اليمين الجمهوري الذي انضم إليه مؤخرا وزير الخارجية الإسرائيلي أفيندور ليبرمان، واللافت أن هؤلاء أنفسهم من يقودون حملة ضارية لتشجيع الحرب على إيران. ونستحضر هنا ما قاله أحد أبرز وجوه المحافظين الجدد ومهندسي الحرب على العراق لبيوت أبرامز عن أن «سورية تقدم فرصة بديلة لـ«تسخين» الحرب الباردة مع طهران».

تغيير النظام والتأكد من أن رياح الربيع العربي ستثمر حكومات تخدم المصالح الغربية، كما تفعل السعودية، خطاب لا يمكن بيعه للشوارع السوري، وبدلا من ذلك، يتم في هذه الحالة تغليف التدخل العسكري في شعارات إنسانية، تضرب على وتر المعاناة الحقيقية التي يعيشها الشعب. ولكننا.. كنا هناك من قبل. في ليبيا حيث تدخلنا لحماية المدنيين، فتضاعف عدد القتلى على أيدي قوات حلف شمال الأطلسي. والنتيجة لم تكن ديموقراطية وحقوق إنسان بأي شكل، وهو ما تثبته تقارير منظمة العفو الدولية عن عمليات التعذيب والقتل التي تمارسها الميليشيات الليبية التي سبق وطالبت بالتدخل الأجنبي. ومثل هذا الواقع، حصل قبل عقد من الزمن عندما تدخلت قوات «الناثو» في صربيا وكوسوفو. وكان من المفترض أن يكون تدخلًا لحماية الأرواح، فكان تدخلًا حصد آلاف الأرواح.

تلك الحرب أسقطت ورقة التين التي كانت تستر بها قوات الحلف عورة قراراتها، ومهدت الطريق لغزو واحتلال العراق، عن



الشرطة الإسبانية تضرب الطلبة المحتجين

بعض الشبان والدماء تسيل من وجوههم فيما قام رجال الشرطة الذين يحملون الهراوات ويرتدون الخوذ والدروع بملاحقة وضرب المتظاهرين في الاشتباكات التي استمرت حتى حلول الليل.

وذكرت صحيفة الـ «ب ايبس» ان الشرطة أطلقت الرصاص المطاطي، فيما تحدثت وسائل الإعلام عن وقوع العديد من الإصابات.

وصرح رئيس شرطة فالنسيا اتونيو مورينو لوسائل الإعلام الاسبانية ان الشرطة استخدمت «القوة الجسدية المناسبة».

وحسب الإعلام الاسباني أن الشرطة اعتقلت ما بين ١٤ و ٢١ شخصا بينهم طلاب أحداث. يشار إلى أن مدينة فالنسيا تطبق خفضا في الإنفاق وتقول الحكومة إن الخفض ضروري لتقوية الاقتصاد الإسباني رغم انه يؤثر على قطاعات الصحة والتعليم والأمن.

■ **قاسيون - وكالات**

البطالة في منطقة اليورو تبلغ أعلى مستوى منذ طرح العملة الموحدة

وأضاف المكتب أن هذا هو أعلى معدل للبطالة منذ يونيو/ حزيران ١٩٩٨ قبل تدشين اليورو في ١٩٩٩. وأظهرت البيانات أن ٢٠ ألف شخص آخرين فقدوا وظائفهم في ديسمبر/ كانون الاول مقارنة مع الشهر السابق مما رفع أعداد العاطلين إلى ١٦,٥ مليون في أنحاء منطقة اليورو. وارتفع المعدل بصورة مطردة خلال ٢٠١١ بسبب تعثر النمو وكساد يلوح في الأفق.

وفي أحدث مؤشر على التفاوت في الأداء الاقتصادي بين دول منطقة اليورو أظهرت بيانات منفصلة تراجع معدل البطالة في ألمانيا إلى ٦,٧ بالمئة في يناير/ كانون الثاني وهو مستوى منخفض جديد منذ اعادة توحيد ألمانيا. ■ **bbc**

ارتفع معدل البطالة بصورة مطردة خلال ٢٠١١ بسبب تعثر النمو وكساد يلوح في الأفق أظهرت البيانات الاخيرة أن معدل البطالة في منطقة اليورو بلغ أعلى مستوياته منذ طرح العملة الموحدة وذلك بعد يوم من تعهد قادة الاتحاد الأوروبي بالتركيز على توفير ملايين الوظائف الجديدة في مسعى لانعاش الاقتصاد الاوروبي الذي يعاني من الكساد.

وقال مكتب احصاءات الاتحاد الاوروبي (يوروستات) ان البطالة المعدلة لاخذ عوامل موسمية في الحسبان بين الدول السبع عشرة الاعضاء في منطقة اليورو ارتفعت إلى ١٠,٤ بالمئة في ديسمبر/ كانون الاول وهي نفس النسبة المعدلة بالزيادة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني.

مخطط الحرب على إيران تبديد الكذب.. قول الحقيقة حول العدوان الغربي في الخليج العربي

هذه الادعاءات الفارغة والمبتذلة تتكرر في التيار العام لوسائل الإعلام. أظهرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها أصبحت أداة سياسية طوعية في يد الحكومات الغربية ووكالات الاستخبارات من خلال طرح شك مشؤوم في برنامج إيران النووي بالرغم من أنها لم تجد أي دليل يبرر شكوكا مماثلة. نكشف أن التهديد النووي المزعوم الذي تخشاه القوى الغربية هو ذريعة خادعة لعدوانهم الإجرامي على إيران وشعبها الذي يعد ٨٠ مليون نسمة.

و أخيراً، في الجزء الرابع، تجاه حريق عالمي هائل، نشير إلى الخطر الحقيقي بحدوث جائحة رهيبة – إذا أصرت الحكومات الغربية على استمرارها الإجرامي في قرع طبول الحرب في الخليج العربي. روسيا والصين تعيان بشكل كامل أن حربا على إيران تشكل حجر أساس لحرب أكثر اتساعا. في تصريح حديث للحكومة الروسية، حذرت الولايات المتحدة والناتو بأن «جر إيران إلى أي صعوبات سياسية أو عسكرية، سيعتبر تهديدا مباشرا لأمننا القومي.»

تقف المنطقة علي شفا حريق هائل سيشمل استعمال أسلحة نووية وانهيار قوى عالمية فيما سيؤسس للحرب العالمية الثالثة. بالكاد يمكن تخيل العواقب لجهة الضحايا التي ستسقط في سيناريو مماثل ولجهة مستقبل الكوكب نفسه. بالرغم من ذلك كله، ما زال التيار العام لوسائل الإعلام يعمل على تبرير هذا المسير نحو الحرب أو على التقليل من احتمالاتها المرعبة.

رضا الرأي العام الغربي — بما فيه أجزاء من الحركة الأمريكية المعادية للحرب — مشير للإزعاج. لم يتم إثارة أي اهتمام على المستوى السياسي بالعواقب المحتملة لهجوم تشنه الولايات المتحدة والناتو وإسرائيل على إيران، يشمل استعمال السلاح النووي ضد دولة غير نووية.

إن تصرفا مماثلاً سيتسبب في «ما لا يمكن التفكير فيه»: محرقة نووية في جزء كبير من الشرق الأوسط. علينا أن نلاحظ أن كابوسا نوويا سيظهر حتى لو لم يتم استعمال الأسلحة النووية. قصف منشآت إيران النووية باستعمال أسلحة تقليدية سيساهم في أحداث كارثة من طراز تشيرنوبل-فوكوشيما بمدى انتشار إشعاعي واسع.

«عومة الحرب» التي تستلزم انتشاراً مسيطراً لقوات الولايات المتحدة والنااتو العسكرية الهائلة في كافة أقاليم العالم لا يظهر في الإعلام الغربي.

الحرب ليست في الصفحات الأولى للأخبار إذا ما قورنت بكل قضايا الشأن العام الأقل شأنًا بكثير، بما فيها مسرح الجريمة المحلية أو تقارير شائعات مشاهير هوليوود. يتم تسخيف المضامين الواسعة لهذه الحرب على إيران أو لا يتم ذكرها. ينقاد الناس إلى الاعتقاد أن الحرب جزء من «الحملة الإنسانية» و أن كلاً من إيران وحلفائها، تحديدا روسيا والصين يشكلون تهديدا صارما للأمن العالمي و«الديمقراطية الغربية».

١٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

ذكرها وتم دفع الناس للاعتقاد أن الحرب جزء من «حملة إنسانية» وأن إيران وحلفاها، تحديدا روسيا والصين يشكلون تهديدا صارما للأمن العالمي و«الديمقراطية الغربية». في الوقت الذي يستعمل فيه نظام الأسلحة الأكثر تقدماً، لا يتم وصف الحروب الأمريكية أبدا بـ «عمليات قتل» تتسبب في سقوط ضحايا بشرية على نطاق واسع. فبينما تتم الإشارة لحدوث «إصابات جانبية» تم التبشير بالحروب التي تقودها الولايات المتحدة كدأة لا يرقى إليها الشك لـ «صنع السلام» و«الدمقرطة».

يراد من المقالات المختارة التالية أن تعطي القراء نظرة عامة مكثفة للأحداث والقضايا المفصلة ضمن ما يسمى المواجهة بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وإيران من جهة أخرى. اخترنا المقالات التي تصدرت الأخبار بالإضافة لتقديم خلفية تاريخية.

في الجزء الأول، اللعب بالنار: أعمال عدوانية سرية، التحرش والحرب، تظهر تقاريرنا وتحالفينا أن الحشد العسكري في الخليج العربي له طابع ينذر بالخطر وإمكانية صراع شامل في المنطقة. أيضا نظهر للعلن الحرب السرية الإجرامية التي تشنها واشنطن على إيران، بما فيها اغتيال العلماء الإيرانيين و غزو البلاد بطائرات التجسس من دون طيار. في جميع الأحوال، لم نكتب مجرد تقارير حول ظهور هذه الأحداث، كتابنا يظهرون كيف أن هذه العسكرية تحت قيادة الولايات المتحدة بشكل أساسي هي جزء من الاستراتيجية الأوسع للهيمنة الأمريكية على العالم.

كما نوضح في الجزء الثاني، صناعة الحرب هي جريمة: الحلقة الأخيرة من سجل أمريكا الطويل، سياسة الدولة المولعة بالحروب الخاصة بواشنطن وحلفائها هي جريمة. حتى قبل إطلاق رصاصة واحدة، تنتهك القوى الغربية قوانين دولية وبروتوكولات دبلوماسية. التسلح بهذه البصيرة والمعرفة الشرعية أساسي للمواطنين كي ينشئوا حركة فعالة مناهضة للحرب. في هذا الجزء، نقدم أيضا خلفية تاريخية تظهر أن عدوانية واشنطن تجاه إيران ليست سوى الحلقة الأحدث في تاريخ طويل من صناعة الحروب المجرمة من الولايات المتحدة. من المركزي للمنطق المعلن من الدول الغربية في الخليج العربي تقديم إيران على أنها تهديد للسلام العالمي، بالتحديد من خلال تطويرها المزعوم للأسلحة النووية. في الجزء الثالث، التلاعب الإعلامي: الكذب والتشويه وبيع حرب أخرى للجمهور، نبدد الأساطير والضباب والفبركات خلف هذه الادعاءات لنظهر أن إيران لا تملك، وليست متهمة، ببناء أسلحة نووية.إن «طموحاتها النووية» (عبارة ترد عادة بين إشارات اقتباس مشؤومة) تقتصر على تطوير الطاقة المدنية والقدرات الطبية – ضمن بنود ونصوص معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. بعد تفتيشات لا حصر لها على مدى أعوام من كلب الحراسة الذري التابع للأمم المتحدة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، لم تجد أي دليل يدعم الادعاءات الغربية. بالرغم من ذلك لا تزال

احتلال العراق بقيادة أمريكية – بكلفة تزيد عن المليون قتيل خلال ٩ سنوات من الاحتلال – هو جزء من مخططات واشنطن بعيدة المدى للسيطرة على منابع الطاقة العالمية الهائلة المركزة في الخليج العربي وأقاليم وسط آسيا. حرب العشر سنوات في أفغانستان تشكل أحد جوانب محاولة السيطرة الأمريكية هذه على الوقود لمصلحة اقتصاد العالم الرأسمالي. لثلاثة عقود، تم حرمان العالم الرأسمالي المنقاد وراء الولايات المتحدة من استغلال ثروات الطاقة الإيرانية. حيث بقيت الجمهورية الإسلامية متحدية لسيطرة واشنطن ومستقلة عنها، ليس فقط فيما يتعلق بثرواتها الهائلة من الطاقة الأحفورية، بل سياسيا أيضا. فإيران لم تعد لعبة بيد الغرب كما كانت أيام الشاه الطاغية محمد رضا بهلوي.

أظهرت طهران نفسها كمنقذ واضح للتدخل الغربي الإمبريالي في المنطقة وللمنلق الغربي لإسرائيل بالرغم من اضطهادها الإجرامي للفلسطينيين. بالإضافة لوجود دافع آخر لنوايا الغرب تجاه إيران والرغبة العميقة في تغيير نظام الحكم فيها، وهو الخسارة الكبيرة التي أوقعتها الثورة الإيرانية في صناعة الأسلحة المربحة الأمريكية- البريطانية – الفرنسية. فبالتزامن مع طرد الشاه تم طرد تجار الأسلحة الغربيين وحرمانهم من سوق أسلحة هائلة. في حال تم استبدال النظام في إيران بنظام مشابه للنظام السعودي سيصبح بالإمكان تكرار صفقات سلاح مشابهة للصفقة التي جرت مؤخرا مع المملكة العربية السعودية بقيمة ٥٠ مليار دولار – الصفقة الأكبر في التاريخ – والتي أسالت لعاب البنتاغون.

من وجهة نظر القوى الغربية، تشكل إيران غنيمة متملصة وعقبة مستعصية في الوقت ذاته. إعادة إيران إلى مدار السيطرة الرأسمالية الغربية له قيمة مضافة تتمثل في حرمان القوى المناوئة للغرب من الطاقة ومميزات جيوسياسية أخرى. بخاصة روسيا والصين. أشارت واشنطن، من خلال مراجعة استراتيجية في وقت لاحق هذا الشهر، إلى الصين بوصفها المنافس العالمي الأبرز في العقود القادمة. بشر الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالأجندة العسكرية تجاه الصين أثناء جولته التي شملت دولا في آسيا والمحيط الهادئ نهاية عام ٢٠١١. الصين شديدة الاعتماد على النفط الإيراني، حوالي الـ ٢٠ بالمئة من إجمالي تجارة النفط الخام الإيراني تتم مع الصين. وللصين استثمارات بقيمة تقدر بمليارات الدولارات في قطاع الطاقة بإيران، وبالتحديد قطاع الغاز الطبيعي، والذي يصفه المحللون في مجال الطاقة بالمصدر الرئيس للوقود في العقود القادمة. السياسة العدوانية لواشنطن تجاه إيران وسعيها لتغيير النظام وزيادة السيطرة على هذا الإقليم الحيوي متعلقة بالقدر ذاته بانتزاع السيطرة ممن تعتبرهم منافسين لها، روسيا والصين. هذا العامل يأخذ أهمية إضافية بتضاؤل القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

اختار التيار العام لوسائل الإعلام أن يتجاهل بحذر الإشارة لهذه الأمور من الصورة الكبيرة التي تشرح دافع الحرب في الخليج العربي، كما تم تسخيف العواقب الواسعة لهذه الحرب أو عدم

◀ **فينيان كوينغهان وميشيل تشوسودوفسكي (محررون) ترجمة: جورج دحدوح**

قد يغدو العام ٢٠١٢ معروفاً بكونه خطأ فاصلاً في ما يتعلق بالجنس البشري - العام الذي دفع فيه الجنس البشري إلى حرب عالمية نووية. الإشارات تنذر بالسوء بشكل مروع بينما تتلاقى القوى العسكرية الهائلة في الخليج العربي في إطار المواجهة المستمرة منذ زمن طويل بين الولايات المتحدة وإيران. تقف الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو إلى جانب الولايات المتحدة، وبشكل رئيسي بريطانيا، بالإضافة إلى الدول العميلة لها في الشرق الأوسط: إسرائيل وأنظمة الخليج العربي الملكية - مدججة بأسلحة الدمار الشامل. كما أظهرت المناورات البحرية الإيرانية في مضيق هرمز امتلاك إيران لترسانة ضارية من الصواريخ والقدرات العسكرية، لدى إيران أيضا معاهدات استراتيجيّة مع روسيا والصين، اللتين لن تقفا ساكنتين إذا تعرضت شريكتهما الفارسية للهجوم.

أوضحنا مراراً من خلال تحليلاتنا في «غلوبال ريسيرتش»، أن الصراع بين القوى التي تقودها الولايات المتحدة من جهة وإيران من جهة أخرى له الكثير من التشعبات. إنها جزء لا يتجزأ من محاولة واشنطن لهندسة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي من أجل إعادة رسم المنطقة بما يتناسب مع مصالحها الاستراتيجية. ليس من قبيل المصادفة هذا التحول السريع للنااتو من إخضاع وتغيير النظام في ليبيا إلى تركيز الاهتمام على سورية – الحليف الإقليمي الرئيسي لإيران. كما أشار ميشيل تشوسودوفسكي «الطريق إلى طهران يمر بدمشق». تغيير النظام في سورية يصب في مصلحة عزل إيران. الجائزة التي تسعى إليها واشنطن وحلفاؤها هي إخضاع إيران وإعادتها للوصاية الغربية، وهي ما زالت تعمل على ذلك منذ ٢٢ عاما حين تم عزل عميلها الشاه محمد رضا بهلوي من قبل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

تمثل إيران صرحا هائلا غنيا بالطاقة، النفط، والأهم، الغاز الطبيعي، الذي يضعها في مصاف اقتصاديات النفط الثلاثة الأولى عالميا، باحتياطي يقارب ١٠ بالمئة من الاحتياطي العالمي، إلى جانب المملكة العربية السعودية، عميلة واشنطن، والعراق. بينما تملك الولايات المتحدة أقل من ٢ بالمئة من احتياطي النفط العالمي.

القوة المحركة وراء الأجندة العسكرية الأمريكية هي إخضاع الثروات النفطية الإيرانية.

العبارة أعلاه هي عنوان كتاب، وهو أحدث إصدارات زيفنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأسبق في البيت الأبيض الأمريكي، وهو أيضا أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في كبرى مراكز البحوث والجامعات بالولايات المتحدة، وأحد ابرز المنظرين في الولايات المتحدة. يتناول مؤلف هذا الكتاب تراجع المكانة التي طالما نعمت بها أميركا، وانحسار دورها العالمي لمصلحة أقطاب جدد على الساحة الدولية خاصة في ضوء ما رصدته الكتاب من نشئت كيان القوة العولمية في ضوء ما طرأ من حالة استضعاف على الاتحاد الأوروبي بوصفه رديفا للقوة الأمريكية، وذلك تحت وطأة الأزمات المالية الاقتصادية المتلاحقة، فيما تسعى دول وأقطاب أخرى إلى نيل المكانة الأولى أو جزء منها وهي تضم أقطارا مثل روسيا والصين والهند واليابان.

بريجنسكي يقر: عصر «الدولة التي لا غنى عنها» انتهى!

الحاسمة أو غير المحددة، أو المختطلة أو المشوشة فيما بين القوى الفاعلة إقليميا وكوكبيا على السواء، وحيث لا يخرج من ريقة هذه الأوضاع مُنتصرون أو فائزون. فيما يمكن أن يخرج الكثير من الخاسرين أو المُضارين. هنا يكاد المؤلف يوغل في نظرته المتشائمة حين يمضي قائلا: «إن أميركا باتت عاجزة أو عازفة عن حماية الدول التي طالما تعودت على التفاعل والتعاطي معها في الماضي»

واذا كان بريجنسكي بموقعه الأكاديمي، والسياسي بات يقر بمثل هذه الحقيقة فلماذا نجد حتى الان من يراهن على الدور الامريكي في نشر الديمقراطية او الدفاع عن حقوق الانسان، والتي لاتأتي إلا في سياق تصدير أزماتها إلى بلدان العالم.؟؟؟

● **قاسيون – مواقع الكترونية**

كتاب على حلقات.. (٥)

دولة الإخوان والمنطلقات النظرية والفكرية

حول المشروع السياسي لسورية المستقبل



◀ الأستاذ المحامي سمير عباس

دولة الإخوان الاقتصادية

وهذا مربط الفرس، فهذا قلب البرنامج السياسي الحقيقي للجماعة (الإخوان) فالجماعة ترفض الاقتصاد الاشتراكي والرأسمالي وما بينهما ، البديل هو الإسلامي، فلنبحر في هذا الاقتصاد .

إنه الذي يحل القيم محل قوى السوق الخفية والقيم هي: (الواجب، الإحسان، الشفقة، تجنب العيب والحرام). إضافة إلى حث المسلمين على العمل. والوسطية في الاستهلاك، ويرون أن مشكلتنا الاقتصادية عدم الإيمان وجوهر عدم الإيمان هو الربا .ثم يقررون أن الغُنى بالغُرم. وقاعدة الاستخلاف الشهيرة: المال مال الله، وقاعدة التكافل وهي الزكاة والصدقة والوصية والوقف والكفارات.

والآن ننتقل مباشرة إلى التطبيق العملي في سورية.

تقرر الجماعة أن هنالك أزمة اقتصادية في سورية وأن ٢٢٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر .

وترى الجماعة السبب في:

- أ) التخطيط المركزي.
- ب) تخلف القوانين.
- ج) وجود القطاع العام.
- د) نمو اقتصادي متأرجح.
- هـ) نقص في برامج التنمية البشرية.
- و) غياب محركات السوق في حماية المستثمر .
- ز) ضعف كبير في قطاع المعلومات.

والحل الإخواني هنا:

الانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوح والمحافظة على قطاع النفط والغاز والثروة المعدنية كقطاع عام فقط.

تشجيع القطاع الخاص - جذب رؤوس الأموال السورية من الخارج والعالمية أيضاً - خصخصة القطاع المصري- رفع القيود على رؤوس الأموال - الانتقال للاقتصاد الإسلامي بإقامة بنوكه ومؤسساته ومنها الزكاة.

هذه هي الخطوط العريضة لاقتصاد دولة الإخوان، ما المشكلة إذا؟ هي أن هذا النظام ليس اقتصاداً مختلفاً عن غيره. ولنتابع. إنهم يرغبون باقتصاد السوق المفتوح أي التحرير الاقتصادي تماماً من أية قيود توضع أو توجد الآن لحمايته من الكارثة. هو أكثر تطرفاً مما يوجد الآن. الآن فتح السوق جزئياً في سورية أدى للانتقال إلى تحرير التجارة الخارجية جزئياً مع بقاء الضرائب المرتفعة على الواردات أي اقل بكثير مما يطلبه الإخوان.(أدى إلى انتقال الميزان التجاري من فائض ٦٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى عجز قدره ٣٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥) والبداية هذه سهلة إذا قارناها ببقية الكوارث. الدكتور منير الحمش - ندوة الثلاثاء الاقتصادية ٢٠٠٣/٢/٢٠، قاسيون العدد ٢٩٩/ .

إن الجماعة (الإخوان) توافق على العولة. وجوهر العولة اتفاقية الجات كما أسلفنا. فما تأثير ذلك على الصناعة عماد الاقتصاد؟

إن الانفتاح الجزئي والإستيراد نصف المفتوح سوف يؤديان الآن إلى إغلاق مائة وعشرين ألف منشأة صناعية (قاسيون العدد ٢٩٨) إذا اقترضنا اقتصاد السلطة الإخوانية فسيضعاف هذا العدد أي سوف تخرج من السوق منشآت الصناعة التي تشغل معظم عمال سورية في الصناعة. أي ستدمر الإنتاج الصناعي الصغير والمتوسط لعدم قدرته على المنافسة الجديدة مع الإنتاج الأجنبي.

وسيرافق ذلك قرار الإخوان بإلغاء القطاع العام وهذا أيضاً إغلاق لمعامل تشغل عشرات ألوف العمال، وعدا الأثر الاجتماعي للإلغاء الذي سنعود إليه فإن حرمان البلاد من القطاع العام الصناعي والإنشائي سيجهز على بقية القطاع الصناعي ككل أي سورية ستصبح عارية تماماً من مركز قوتها الاقتصاديةالرئيس.

ومن غير المفهوم لماذا التركيز علي إلغاء القطاع العام فهذا القطاع مع الفساد يعطي ناتجاً إجمالياً قدره ٥٠٪ من الدخل الوطني. (د. قدري جميل، الإصلاح الاقتصادي بين الأبيض والأسود). والمطلوب إيقاف الفساد وليس الإلغاء لأي أي بلد نام لابد له من حماية إنتاجه حتى يقف الاقتصاد على قدميه وهذا ما فعلته الدول الكبرى جميعاً بحماية الإنتاج المحلي حتى قوي فسمح بالاستيراد.(بريطانيا، أمريكا، اليابان، كوريا الجنوبية.. إلخ). ولا أفهم الرغبة في إلغاء القطاع العام في ظل حجة فساد، فإذا كان الإخوان يرون أنفسهم نظيفي الكف وهم سيقودون



الاقتصاد مستقبلاً حسب زعمهم فإن القطاع العام لن يصبح فاسداً وسترتفع حصته من الدخل الوطني إلى ٧٠ - ٨٠٪ فهل ندمر هذا الإنتاج؟ هناك حلان إما أن الإخوان لا ثقة لهم بنظافة كف رجالهم. أو أن الهدف من تصفية القطاع العام ليس فساده بل استكمال الجهاز على الصناعة الوطنية تنفيذاً لتعليمات العولة ولخدمة البورجوازية التقليدية التي ستشتري هذا القطاع وتستهل الأرباح الناجمة عنه بدلاً من بقاء الأرباح في خزينة الدولة وجيب البيروقراطية إلى جيب التجار الكبار ثم خزائن الغرب؟!

ولا يعقل أن نعلمد على أن نقوم البورجوازية بإنشاء صناعات جديدة بدلاً عن المغلقة (١٢٠ ألف منشأة) وما سيضاف عليها بعد توسع السوق المفتوحة. وتدمير القطاع العام فرأس المال القادم (إذا أتى) ذو طابع ريعي (عقارات، فنادق) وليس بطابع إنتاجي وهو لا يقدم أي تقدم للتصنيع في البلاد حيث تشتري عقارات وتبنى عقارات وتباع ثم يتم شفط الأرباح إلى خارج البلاد بالقطع النادر مما يخفض قيمة العملة السورية ويشفط القطع النار الذي يجب أن يوجه للتصنيع فتصبح بلا تصنيع ولا قطع نادر.

وهناك حتماً صناعات ستقام ولكن أية صناعات، إنها غالباً ذات الريحية العالية ورأس المال البسيط، أما الأكثر تقدماً فسوق تتوجه إلى شركات شرق آسيا حيث الشروط الموضوعية أفضل: (بدون ضرائب تقريباً - مهارة العمالة - انخفاض الأجور نسبياً -دعم الدولة... إلخ).

ولا توجد لدينا إمكانية منافسة هذه الشروط فلا نستطيع إعفاء هذه الصناعات من الضرائب إذا قبض الإخوان على السلطة وفتحوا البلاد وألغوا القطاع العام، لأننا نكون قد خسرنا للتو معركتنا الاقتصادية التي تركت الاقتصاد على شفا الموت، ولا نستطيع إعفاء الرأسمال الأجنبي وأخذ ضرائب من الصناعة الوطنية حيث ستغرقها البنوك الأجنبية فوراً.

ولا نستطيع منافسة العمالة الماهرة التي أصبحت لديها خبرة عميقة في الإنتاج الصناعي ذي التقنية العالية ولا بأجورها الأرخص نسبياً منا (في مجال العمال الماهرة النادرة لدينا).

وكما أسلفنا وفي ظل السوق المفتوح ستتهلك الصناعة السورية وسينسحب ذلك على كل القطاعات الاقتصادية الخدمات والتجارة والزراعة. حيث سوف تغيب أجور العمال عن السوق مع البطالة الناجمة عن السوق المفتوح.

وهذا يعني إضافة أعباء جديدة ناجمة عن اقتصاد السوق المفتوح إلى الزراعة حيث يؤدي (المفتوح) إلى سلسلة من التفاعلات عليها .منها دخول الرأسمال الكثيف للزراعة بشراء الأراضي الواسعة والأتمتة وتستطيع أن نخمن من سينتصر في حرب الأسعار التالية الفلاح أو الرأسمالي. التجارب المشابهة حطت بالفلاحين إلى الحضيض.

ومنها كوارث وقف تدخل الدول في الزراعة. ولنأخذ مثال: القمح: يقدم دعم لقمح بمقدار ٢٠٪ تقريباً والمفتوح تعني وقف هذا الدعم وترك الاقتصاد حراً وإذا رفع الدعم سترتب النتائج التالية:

١) انهيار إنتاج السوري لغياب الدعم حيث أن سعر القمح عالمياً ٩,٥٠/ ل س وتشتريه الدولة بسعر ١٢,٣٠/ ل س لأن الزراعة تصبح خاسرة فالاستيراد أوفر.

٢) سوف تتصاعد تكلفة الرغيف على المواطن مترافقة مع البطالة الشاملة.

٣) ستخسر سورية فوراً المداخيل بالقطع الأجنبي الناجمة عن تصدير مليون طن من القمح وهي فائض الإنتاج.

٤) ازدياد البطالة المتوقع من انهيار الإنتاج فوحدة الأرض الكافية لإعالة عائلة سيرتفع وسيحتاج فلاح نموذجي إلى ضعف مساحة الأرض التي كانت تكفيه سابقاً مع الحاصليل غير المدعومة في ظل منافسة الشركات الزراعية الكبرى سورية أو أجنبية.

وهذا غيض من فيض حيث يؤدي تمرکز الرأسمال الزراعي إلى أرباح هائلة ستخرج من سورية كالعادة مما يفقدنا المزيد من القطع النادر، بينما كان الدخل الزراعي المتأتي من الزراعة

ولن نستطيع الاعتماد على وعد الإخوان بأن (فمن جاء بالنفط إلا الله) بل على مبدأ حديث الرسول: (اعقل ثم توكّل).

البطالة في دولة الإخوان

إنها غائبة كعنوان رئيسي، ويشار إليها، وقد يكون السبب عدم جهوزية المشروع لحل لها . خاصة بعد تبني اقتصاد السوق المفتوح.

فالمفتوح يمكن أن يجلب مشاريع جديدة قليلة كما أسلفنا في (الاقتصاد) يغلب عليها الاستثمار الريعي (عقارات ـ فنادق... إلخ) الشريعة الكسب، القليلة العمالة، وسيحل هذا النوع محل شركات الإنشاءات السورية الكبرى بعد إلغاء القطاع العام. وانهيار الصناعة سيؤدي إلى إضافات جديدة هائلة للبطالة حيث سيضاف حسب أبسط التقديرات إلى ١٢٠ ألف منشأة التي ستتهار بسبب الاستيراد المحدود (قاسيون العدد ٢٩٨) وأكثر من ذلك بالاستيراد المفتوح تماماً بلا حدود له. وهذا سيرمي للعمالة في سوق القطاع الخاص بـ ٤٨٠ ألف عامل مبدئياً إذا كان متوسط العمالة خو ٤ في المؤسسة، فإذا أضفنا العاملين في القطاع العام ١٨٢٥٩٧/ مشتغل، فالمجموع ٤٨٠ ألف + ١٨٠ ألف = ٦٦٠ مشغل.. وسيضاف حتماً إلى عدد العاطلين عن العمل ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف سنوياً قادم جديد للسوق لبلوغهم سن العمل.

وإذا أضفنا عدد العاطلين الحاليين (الذي تعترف به الحكومة الآن وهو ٧٠٠ ألف عاطل عن العمل حسب تقديراتالاقتصادي الكبير عصام الزعيم) فسيكون الرقم مرعباً إذا حسبنا تراكم القادمين إلى سوق العمل. فسيكون بدونهم ٤٨٠ + ١٨٠ = ١٣٦٠٠٠٠ عامل أي مليون وثلاثمائة وستون ألف عاطل، أضف إليهم ٢٠٠ ألف عاطل سنوياً.

ونضيف هنا أعباء إضافية للمجتمع بعد عبء البطالة وهو غلاء الدعم للمواد التموينية إذا لم يسبق إليه دعاة اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يسري في جسم الدولة اقتصاد السوق بحجته. وهذا العبء مخيف، فرفع الدعم عن المازوت سيحدث وفيات واسعة وأمراض مستعصية أوسع، وحتى بقية المواد ومنها الخبز.. سيؤدي إلى جوع شامل. وهذا من معالم اقتصاد السوق المفتوح. وطبعاً هو ليس من الإسلام بشيء. وهذا سيقود اقتصادياً إلى انهيار القدرة الشرائية للفقير وانعدامها عند العاطل عن العمل أصلاً وبالتالي انهيار الزراعة والصناعة لانعدام التصريف في السوق الداخلية واستحالته في الخارجية. سلسلة من الخطوات المحسوبة. إلغاء القطاع العام واستيراد مفتوح يدمران الصناعة ويؤديان إلى بطالة شاملة تدمر القوى الشرائية، وتؤدي هذه إلى انهيار قطاع الخدمات الذي يشغل الآن ٥,٧٪ من اليد العاملة السورية (التقرير الاقتصادي العربي)، فينضم القسم الأعظم من عمال هذا القطاع لعاطلي الصناعة في القطاع العام الصناعي والقطاع الخاص الصناعي. وهنا تحل الكارثة. حيث سيصل عدد العاطلين إلى رقم لا يمكن حسابه الآن.

يسمي البنك الدولي السيئ الصيت هذه الكارثة بالصدمة. أي ما يشبه إفاقة مريض بالقلب بالكهرباء، لأنه يعتبر أن الاقتصاد في أي بلد يتعافى بعد الصدمة بسبب رخص اليد العاملة الناجم عن الصدمة. والطريف أن كل الصدمات المشابهة أدت إلى نقص عدد السكان وعودة الأمراض المستوطنة وحدث جوع شامل وانهيار الصحة والتعليم، والبنى التحتية، دون استثناء، وأسطع الأمثلة روسيا رغم أن البلد لم يستكمل بعد نصائح البنك الدولي ولو أن روسيا المافيات الرأسمالية أشطر.

ونتيجة لانهيار الصناعة الخدمات تليها الزراعة التي ستعتمد بعد إلغاء دعم الزراعة، وتربية الحيوان على تصدير الحاصليل اللازمة للآخرين على حساب حصة الوطن من منتجاتها، وسيحل الجوع المشكلة كما كان قد حلها من قبل حيث كانت سورية تصدر القمح، وبعد الإصلاح الزراعي توقف التصدير لأن ارتفاع مستوى الفلاحين والعمال المعاشي استهلك القمح الذي كان يصدر على حساب جوع الفلاح والعامل (كان الفلاحون يستهلكون حرفياً الشعير بدل القمح).

والمشكلة التابعة للبطالة هي انخفاض الأجور تلقائياً بسبب البطالة إذاً هنا وقلة فرص العمل. مما سيجعل العامل فعلاً شبيهاً بالعاطل عنه. أي جائعاً ولكن جوعه أقل من العاطل والله المستعان. إن حجة الدخول في اقتصاد السوق المفتوح أنه ينشط التصدير، سواء للسوق الأوروبية في اتفاقية الشراكة أو للعامل في اتفاقية الجات.. وإن التصدير يقتل البطالة طالما أن السوق المحلية ستصبح أضيق عن استهلاك الصناعة الوطنية بعد انهيار القدرة الشرائية.. فهل هذا صحيح؟

صادراتنا ٨٠٪ مواد خام و ٢٠٪ مواد مصنعة. والمواد الخام عمادها النفط ٦٥٪ من الصادرات و ١٥٪ من منتجات زراعية. فهل سيمتنع الخليج عن استيراد المنتج السوري من الخضراوات والفواكه إذا لم نوقع على اتفاقية الجات. طبعاً لا . فهناك اتفاقيات عربية مشتركة. وهم يحتاجون هذه السلع. أما البترول فهو سلعة نادرة. ويستوردها منا اي كان. بقيت الصناعة التي تعاني في التصدير خاصة المنسوجات وهذه تشق طريقها بصعوبة ولكن بإصرار خاصة للحاجة الملحة لتصديرها. ويقارنها الآخرون بالمنتجات الصينية التي لا تنافس لا منا ولا من الغير. مما يخلق الصعوبة.

والحجة إذاً هنا باطلة فليست لدينا سلع قابلة للمنافسة لنفتح لها سوقاً بالتوقيع على اتفاقية الجات حالياً . وليس لدى الجماعة في ظل المشروع والانفتاح بالسوق المفتوحة شيء للتصدير.

هيدلية كتب



«ذاكرة النار» التاريخ يتنفس

«كنت طالب تاريخ بائس، كان حضور دورس التاريخ يشبه الذهاب إلى معرض التماثيل الشهيمية أو إلى أقليم الموتى. كان الماضي ميتا، أجوف وأخرس، علمونا عن الماضي بطريقة جعلتنا نستكين للحاضر بضيمائر جافة:لا لصنع التاريخ الذي صنع سابقا لكي نقبله. توقف التاريخ المسكين عن التنفس، تمت خيانتته في النصوص الأكاديمية، كذب عليه في المدارس، أغرق بالتواريح، سجنوه في المتاحف ودفنوه تحت أكاليل الزهر ووراء تماثيل برونزية ورخام تذكاري»..

بهذه الروح الثائرة على التاريخ عموماً، والتاريخ الأمريكي اللاتيني خصوصا، يقدم إدواردو غاليانو لكتابه العملاق «ذاكرة النار»، الكتاب الذي نظرت إليه «الواشنطن بوست» كـ«عمل إبداعي وملحمي».

غاليانو، الأورغواني، كان قد أصل أسلوبه الحر قبل «ذاكرة النار» وبعدها، حيث إنه يصف عمله بالمقدمة أنفة الذكر وصفا يصلح على كل ما كتب «عصي على التصنيف»، لا يعترف بمقاييس «ضباط جمارك الأدب»، وهكذا يتجول بين السرد والمقال والقصيدة والشهادة... هذا فعله في العروق المفتوحة لأمريكا اللاتينية» و«أفواه الزمن» و«كلمات متجولة» و«مرايا» لكنه ثلاثيته هذه التي يقسمها إلى:

«سفر التكوين» حيث يسبح في تاريخ السكان الأصليين الحار والدافئ والعميق.

«الأقنعة والريح» يعانق القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

«قرن الريح» يصل غاليانو إلى ثمانينيات القرن العشرين.

لكن الأجزاء الثلاثة مبنية على توثيق دقيق، ونيش شاق في الذاكرة ومدونات الزمن، مع حرية بلا حدود في الحركة وعرسال الرسائل والوقوف إلى جوار المضطهدين والمغزوين والفقراء.

دعنا، عزيزي القارئ، ننثبه إلى ميزة شعرية خطيرة في كتابة غاليانو، تتجلى في جملته المحكمة والادمة، ولعل اقتباس بعض الجمل يغني كثيرا عن التعليق المتفاحص:

لم يخلق الخالق الهنود بل غُناهم ورقصهم.

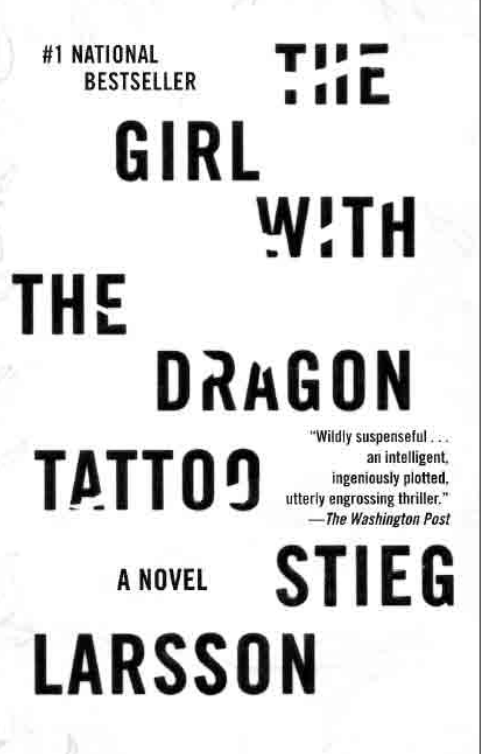
كان الموتى يحتوتون رصاصا أكثر من العظام.

إنها الآن ألم يعيش كشخص.

الحرية تسافر في سيجار.

الشمس هي المصباح الوحيد الجدير بالثقة.

حزم بنطلونه بأفعى حية، لاحظ ذلك لأنه ليس لها إبزيم!



محكمة بذكاء حاد، الأمر الذي أدى إلى وصوله لمحاكمة التشهير مما اضطره إلى الاختباء لفترة من الوقت. يتم توظيفه من قبل هنريك فانغر، المسؤول التنفيذي في شركةٍ سويدية كبرى ليحقق في اختفاء ابنة أخيه هاربيت منذ أربعين عاما . حيث أن هاجس الرجل العجوز الذي سيطر عليه سنوات عديدة هو إغلاق هذه القضية قبل وفاته . يستعين حينها بلومكفيست بليسيث سالاندر الفتاة غير الاجتماعية، المملوءة بالوشوم وحلقات الثقوب . على طول الطريق، يكتشفان طبقات وطبقات من الفساد والغموض والمؤامرات في عائلة فانغر وفي هيديستاد القرية الصغيرة أو بالأحرى الجزيرة الأصغر . إن هذه الرواية رواية سريعة الوتيرة، مُغرقة ومحبطة بأفضل طريقة ممكنة . في كل مرة يتم فيها حل لغز من الألغاز، يقع حدث آخر قبل أن تجد الوقت لتتسائل عما سيأتي لاحقا . بلومكفيست و سالاندر شخصيات ساحرة، وعلاقتهما فريدة من نوعها، وعائلة فانغر البالغة الاختلال تقدم ما لا ينتهي من المفاجآت والأسرار التي على الثنائي استكشافها . إن القصة التي تروى هي بسواد وبرودة السويد ذاتها، ولكنها لن تقوم ولا للحظة واحدة بإشعارك بالملل ولن تتوقف عن مفاجأتك . هنالك الكثير من الجنس والعنف مرفقا غالبا بالنثر البياني . حتى خارج نطاق الحبكة الرئيسية، قصة سالاندر مظلمة كلغز فاتن بحد ذاته . من المؤسف أن لارسون توفي بعد الانتهاء من الروايات الثلاث في الثلاثية «الفتاة صاحبة تاتو التتين» . كان من الممكن جداً قراءة العديد من الكتب الأخرى حول بلومكفيست و سالاندر . ينصح بهذا الكتاب بشدة لمن يحب الألفاظ الذكية المعقدة والشخصيات غير الاعتيادية المعقدة أيضا . لن تنسى سريعا بلومكفيست وسالاندر.

■ ■

إصدارات من المنطقة الشرقية

◀ عمر كوجري

بغية إلقاء المزيد من الأضواء على كتاب الأقاليم القصصية، والبعيدين عن العاصمة والمهمشين إعلاميا، وخاصة كتاب المنطقة الشرقية.



القصة القصيرة في الجزيرة السورية

أعدّ رضوان محمد كتابا عن بعض قصاصي الجزيرة، والمعنون بـ«القصة القصيرة في الجزيرة السورية».

بذل معد الكتاب جهدا مشكورا، لكنه يبقى ناقصاً لأنه لا يشكل اللوحة الكاملة لكتاب القصة القصيرة في الجزيرة وهم كثر، وكان ينبغي أن يكون الكتاب بمثابة أنطولوجيا تعريفية للفن القصصي في المحافظة، ولتلافي هذا الإشكال ينبغي أن يأخذ باقي الكتاب مواقعهم وحقوقهم في الشهرة طالما أن الكتاب مكرس لهذا الجانب، ويأتي ذلك في أجزاء جديدة قادمة.

كنت أحبّ أن ينسجم العنوان مع متن النصوص المنشورة، العنوان المنشور يوحي أننا أمام عمل نقدي رصين أو رسالة جامعية، لا مجرد كتاب أعدّ على عجل بدليل ورود بعض الأخطاء الإملائية والنحوية الموجودة، والتفاوت الواضح في مستويات القصص

◀ حسني هلال

مقاتل. تعبهر أربع عشرة مجموعة شعرية، وتخرج منه سالما ..

رجل. يزدحم عمره بعرائس المدن، ويظل على وفائه لها جميعا ..

عاشق. تضج شرايينه بقصائد النساء. ويبقى على غرامه بها قصيدة، قصيدة..

♦♦♦♦

يدعونه: رامبو دمشق. وأسمح لنفسي أن أضيف:

شراع اللاذقية وسراح كفرية..

إنه الشاعر هادي دانيال. الدالج أبداً في المرأة، والثورة، والقصيدة..

♦♦♦♦

لئن توقف رامبو فرنسا (صاحب فصل في الجحيم) في السابعة عشرة، عن كتابة الشعر

واستهل (رامبو دمشق) أشعاره بديوان (بردى ووفود الجوع) في تلك السن من حياته فقد جمعت كيمياء الإنسانية وأخت جيولوجيا الشعر، كلا الشاعرين المهاجرين الأبقين. اللذين باعدتهما فيزياء الحدود والقوميات. وشاسعت بينهما جغرافيا الزمان والمكان..

♦♦♦♦

كثيرة هي الصفات المتشابهة بين شاعرنا هادي دانيال ورامبو. ما جعل بعض النقاد والدراسين، يقع في فخ المقارنة بينهما - بضمنهم كاتب هذه السطور - أقول (فخ) لعلمي أنه ما من مقارنة بين اثنين إلا وظلمت أحدهما .

كتب دانيال في الصحافة والمسرح وأدب الأطفال، بيد أن الشعر، بما هو فعل ممانعة قبل أي شيء آخر. كان هو النازع الأول، والصفة الغائبة، والقاسم الأعظم. الذي يصدر عنه في الكتابة وفي الحياة.

ولما كان من الصعب ربما الإحاطة بصفات ونوازع مطلق إنسان، ناهيك عنه إذا كان شاعرا . حسبي هنا أن أحاول مقارنة ميزة الممانعة (إحدى صفات هادي دانيال البارزة) وذلك عبر أمثلة مقبوسة من أشعاره..

من ممانعات الشاعر التي قالها في المدن:

ما الذي لك

في اللاذقية

أو في دمشق؟

سألتني زهور

المنافي

كنت أقطفها

وأردد بين لهات

قطا في:

هل رأيت كفرية خضراء خضراء

من سندس في الهضاب

واستبرق في التلال



■ ■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2012/2/22) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

المدينة حيث تعود باكراً إلى فراشها

◀ عبد الرزاق دياب

إنها السابعة مساءً، هنا دمشق وبالضبط ساحة عرنوس حيث تتقاطع الطرق المؤدية إلى كل جهات المدينة العاصمة، وهنا يبتاع الناس حاجياتهم بمتعة الفرجة، وهنا كان السوق مكاناً قد يحاك فيه موعد زواج قريب، أو لقاء سري في إحدى المحطات السرية المعتمة.

إنها السابعة مساءً، وهنا قبل قليل من الزمن كان سكان المدينة ومرتاؤها يتوزعون على الكراسي المعدنية فمنهم عاشق خائب، وأسرة تلاعب أطفالها، وعجائز ينفردن بحديث الأمس، ويسخرن من جيل يجري غير مكترث بتوقف زمنهن.

هنا .. والساعة الآن بعد السابعة بقليل، ومنذ زمن قليل الدمشقيات كن يمارسن التسوق بالجملة، والمنقبات كن يبحثن عن صدرية تليق بنهد لا يعرف كنهه سواهن، ويمرحن تحت الخمار بضحكات مغمسة بالهمس، وأما الصغيرات فيهرعن إلى الحمراء حيث يشدن الشباب الجديد إلى رخصة (الجينز)، وموديلات الإثارة، وقطع القماش التي تقطع الروح.

هنا دمشق والسابعة تتمطى بملل بارد، وشارع الحمراء خاو من أنثاه، والمارة مسرعون من أمام الشوارع الفرعية التي تمرر الهواء القاسي، وصاحب عربة (الكستنا) يتدفأ على رائحة احتراق صندوقها الخشبي، والبالغة بيتهلون في سرهم عسى زبون مارق يمد يده إلى جيبه ليشتري ورقة يانصيب، أو يملأ جهازه الخليوي ببعض ما يسمح له بالثرثرة، أو السؤال عن صديق.

سينما الشام معتمة، واختفت مكتبة ميسلون من مكانها إلى الأبد، ونصف أضواء الفندق الكبير مطفأة، وأما الطريق إلى ساحة المحافظة فيوحي بليلة صامتة شامته.

إلى قلب دمشق.. بعض الجوعى ينتظرون خروج فطائرهم من بيت النار بالقرب من جسر فكتوريا، و(سينما سيتي) دخلت سبات الإصلاحات والترميمات، وطرفات الأقدام فقط تعطي أملاً في الحياة للشارع المجاور للمتحف الحربي سابقاً، والتكية تنام على أمل إنهاء وزارة السياحة لبنائها المحترق، والحلبوني شوارع ملتفة تحركها القطط الباحثة عن طعامها في حاويات المكتبات.

السابعة والثلاث في البرامكة سيارات النقل تتكوم قرب الإشارة الضوئية بانتظار راكب كان قبل زمن قليل يهرول خلفها، وإضاءة خافتة تبعث شعوراً بالموت القادم من عبوة ناسفة أو انفجار يبعثر الأجساد القليلة مشاريع شهادة.

السابعة والنصف في الطريق إلى المزة، هنا حيث دمشق تقود دخلائها إلى بيوت خارج السور، ولكن الطريق المدني مظلم سوى بعض المطاعم و(الكافتریات) تنقل مباريات الدوري الأوروبي، وسهارى يدخنون الأرجيلة والأمل.

هي دمشق المدينة التي لا تنام، ولا تعترف بالشحوب، ولا تمألى أحداً بنشوتها الأبدية، ولا تحسب حساب العابرين، فعند صارت الأرض شجرة القرد الأول لم يغادر الشام بشرها، وتالت عليها الأنوار والطرفات والحروب والمداخن.

قبل الثامنة مساءً ودعتني الشام إلى أقرب ما يقبني خارجها، وربت على كتفي الأيمن بهواء غريب وقالت: إلى هنا يكفى... وألثقت خلفي ثمة مدينة تغفو قليلاً قليلاً لترتاح من أهات البشر، وتعدّ سريرها لحلم أو كابوس.

■ ■



«وهلاً لوين؟»: الروح الأنثوية الحارسة

نألنها في حديث جداتنا وأمهاتنا عن زمن كان فيه الجميع يعيش بتناغم ووثام..

قصص لم نعد نشهدها الآن بين القرى السورية المتجاورة بالجغرافيا والمتباعدة بالقلوب، أولئك الملائكة من نساء الريف البسيط..

نساء ابتكرن بذكاء فورة مصطنعة في إحدى السهرات لمنع الرجال من سماع أخبار الاقتتال الطائفي في المدينة، وتخريب التلفاز في الصباح الباكر كي لا يحدث ذلك من جديد.. كيف يستطع أحد أن ينسى حكمتهن عندما بدأت المناوشات المتصاعدة بين رجال القرية في تخريب الكنائس والجوامع؟؟ كيف أنصقت المسلمة تمثال السيدة العذراء المكسور في فورة عنف؟؟ كيف ساعدت النساء المسيحيات المسلمات منهن في تنظيف جامع القرية المتسخ بعد حركة صهيانية؟؟ كيف حاولت كل منهن إبقاء مشاكل أطفالها سراً حرصاً على صفاء النفوس بين الرجال الذين كثرت اجتماعاتهم السرية لوضع خطط للانتقام من الطرف الآخر؟؟ حتى وصل بهن الأمر إلى تزييف المعجزات لتهدئة القلوب كما فعلت إيفون أو جلب فرقة استعراضية من الأوكرانيات لتبديل شهوة القتل بشهوة الجسد عند أزواجهن لكن دون فائدة..

من يستطيع أن ينسى «تقلا» وابنها «نسيم».. ذلك الشاب الذي يجلب باستخدام دراجة صديقه الموثن من خارج القرية.. والذي عاد مقتولاً ذات ليلة برصاص حائد في اقتتال بين مسلمين ومسيحيين.. تلك الأم الملاك.. أعلمون ما فعلت؟.. غسلت ابنها بدمعها، ودفتته في بئر في بستانها، وأخضت خبر مقتله عن الجميع كي لا تثير حمية أقرانه للانتقام فتزيد الطين بلة. تلك الأم المقهورة التي دخلت كنيسة القرية وصرخت مختقة بدموعها بوجه تمثال مريم العذراء شاكية متذمرة ما آل إليه حالها.. كافرة حاسدة العذراء على وجودها بجانب ابنها.. ينتهي الفيلم بخطة محكمة بالتسويق مع رجال الدين في القرية، فيجتمع الكل على عشاء خفيف ممزوج بالحشيش وتتصاعد تدريجياً أصوات الضحكات ورنين

على طريق المقبرة تتهايل أجسادٌ أنهكتها الدموع وأثقلتها الهموم، كل يندب ابناً.. زوجاً.. أختاً.. حبيباً..

نساء من ضيعة لبنانية صغيرة، طمس اللون الأسود في ثياهن حكاية لونين يقطنان بيوت تلك القرية الساحرة المحاطة بالألغام المحاطة بأصوات الرصاص. القرية التي سلمت بأعجوبة من الحقد المشتعل في المدينة البعيدة.. تصل النساء إلى القبور.. تفصل المجموعة إلى اثنتين.. وتبحث كل منهن عن قبر عزيزها الغائب.. تسمح إحداهن قبر ولدها وتزيل عنه الاعشاب تحنو بيديها على الحجر الأصم كأنها تتلمس وجه طفلها بحق، تقرأ الآيات وتتلّى الصلوات على أرواح الغائبين، وتقبل كل منهن صورة فقيدتها بحرقة وتمسح عن الصورة الغبار، تتذكر بألم سبب الغياب تصلي إلى ربها خشية وقوع المحظور من جديد..

هكذا أرادت نادين لبكي أن تبدأ قصة تلك الضيعة الصغيرة.. وفي تلك المقبرة بالذات أرادت لتلك القصة أن تنتهي، أو بالأحرى، ألا تنتهي، في حيرة وحدت أهالي الضيعة وغسلت أحقادهم..

استطاعت لبكي ببراعة إيقاظ تلك الجنة الغافية في عقولنا بتلك اللهجة المحببة والحوار البسيط، كما استطاعت في العديد من المشاهد أن أحس بنسمات الجبل القريب على وجهي.. وتهادى إلى سمعي أصوات أولاد الجيران يلتفون بتوق حول كل زائر جديد. تذكرت راعيتنا. تذكرت الفرح في عيون جدتي، وسهرات المرح، تذكرت الإعجاب الأول والتوق الأول والنظرة الأولى..

يسرد فيلم «وهلاً لوين؟» بحرص وتقصيل حكاية ضيعتها جميعاً، فكانت قصة الحب الممنوع بين «آمال» المسيحية و«ربيع» المسلم التي قد سمعناها وشهدناها وحفظناها عن ظهر قلب.. لكن بأسلوب خلاب طوى في حناياه قصة عربية أصيلة عن الحقد والتطرف بين الإخوة..

كان الحزن بطل الفيلم الأول والأخير، الحزن الذي يدفع نساء الضيعة مسيحيات ومسلمات على إبعاد غيمة الحقد السوداء عن رجال الضيعة. تلك الحكمة التي

علاء الأسواني يسأل: «هل أخطأت الثورة المصرية؟»

وجماعة الإخوان المسلمين والذي تجلى في الموافقة على التعديلات الدستورية، بينما كان من الواجب تأسيس دستور جديد لا ترقيع الدستور القديم كما حصل.

ثالثاً: إن القوى الثورية اعتبرت أن قضيتها محسومة، ولم تقم بالتواصل مع الناس في ظل الهجوم والتحريض على الثورة من فلول النظام السابق الذي ما زال يعمل كما هو والذي نعرفه اليوم باسم «الثورة المضادة». يعتبر علاء الأسواني الآن من أبرز وأشهر الأدباء العرب في العالم. ترجمت أعماله إلى ٣٤ لغة، وقد حصل على العديد من الجوائز الدولية الرفيعة. اختارته جريدة التايمز البريطانية كواحد من أهم ٥٠ روائياً في العالم ترجمت أعمالهم إلى اللغة الإنكليزية، كما اختاره المعرض الدولي للكتاب في باريس عام ٢٠٠٩ كواحد من أبرز ٣٠ روائياً غير فرنسي في العالم.

■ ■

مسرحية «طبق الأصل»: درس تاريخ

يسرد علينا النص الذي كتبه د. سلطان القاسمي محطات الهزائم العربية التاريخية كسقوط بغداد بأيدي المغول، والقدس بأيدي الصليبيين، والأندلس بأيدي الإسبان، مقدماً كل تلك المحطات التراجيدية كنسخة طبق الأصل عن بعضها، وعماً تلاها، أو ما سيأتي، ما دام الأساس هو التحالف مع العدو، وانغماس الحاكم بهملذاته الشخصية.

اعتمد النص الذي أخرجه هشام كفارنة لربط كل هذه الأحداث على الشخصية التي جسدها زيناتي قدسية من خلال قصائد الشاعر الفلسطيني محمود درويش، في إشارات مباشرة إلى التفریط بالحق العربي، بحيث جاء الشعر وكأنه مكتوب كتعليقات على هذه الحوادث، لا كقراءة استشرافية كبرى للمصائر العربية، وهو ما جعل النص يأتي كدرس في التاريخ.

وربما لا يمكن النظر إلى العرض بمعزل عما يجري على الأرض العربية، مما يجعل المقولة الأولى هي: التاريخ يعيد نفسه، لكنه هذه المرة يكتسي شكل الربيع.. ولعل في هذا الكثير من الأجحاف بحق تطلعات الشعوب.

■ ■



■ ■

رجل واحد خلق لنا ربيعنا الذي بدأ للتو

◀ زكريا محمد

رجل واحد.

رجل واحد بمفرده أعادنا إلى الحياة.

لم يتم بعملية انتحارية على طريقة حماس. لم يقتل أحداً أو يجرحه. فقط أعلن إنه لن يقبل أن يعتقل إدراياً. أي لن يقبل أن يعتقل بلا تهمة. قال لنفسه: الموت أفضل من هذا. وقرر أن يصوم حتى الموت أو أن يخرج من المعتقل.

... وفي اللحظة التي قال فيها ذلك، ومارس بناء على قوله، أعادنا إلى الأساس، إلى المركز، إلى الجوهري، كانسا بلحيته العريضة فتحا وحماسا

احتجاجاً. ٨٠ ألف رجل آمن لا دخل لهم بهذا. فهم مخصصون لحماية أمن إسرائيل من الناس، لا حماية الناس من إسرائيل. لذا يأتي الإسرائيليون ويعتقلون من أرادوا ورجال الأمن هؤلاء يديرون ظههم كي لا يروا.

رجل واحد كبّ الماء البارد على هذا، كبه على سكوتنا وعلى قذاراتنا، على (حكومتنا) و(سلطنتنا).

رجل واحد وحيد رفض أن يقبل ما قبلته السلطة، وجعلت الناس يقبلونه بسياستها المستسلمة. رجل واحد قرر أن يموت جوعاً بدل أن يقبل الوضع. وحين أغلق فمه عن الطعام انهار اتفاق الدوحة واتفاق تقاسم المناصب، وكل الجنون الذي نعيش فيه.

كان على واحد أن يقفل فمه أمام صحن الطعام كي تكشف أنفسنا وضياعنا. كان على غاندي من قباطية أن يصوم كي تعود الأمور إلى مركزها ويدبّثها. كان على هرقل ما أن ينظف الإسطبل من قذاراته. وتقدم خضر عدنان بلحيته الكبيرة كي يفعل ذلك. لم يطرح خضر قضيته وحده، بل طرح قضية شعب بكاملها، وأعادها إلى سكتها الصحيحة. بعد اليوم، لن نكون قادرين على احتمال الاعتقال الإداري، حتى لو احتمله عباس. وحتى لو قبلته الأجهزة الأمنية. يجب أن يصبح هذا من الماضي. رجل واحد اسمه خضر خلق لنا ربيعنا الذي بدأ للتو.

■ ■